اليوم الثامن

alyoum8.net

16 صفحة

دقة في الرصد عمق في التحليل

الأحد - 27 / سبتمبر / 2026م

العدد 182 أسبوعية سياسية تحليلية (تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

مليارات التسليح بلا جدوى..
الحوثيون يعرّون القوة السعودية وحلفاء الرياض يتركونها وحيدةً في اليمن

سبعة أيام قلبت المعادلة..
تأخر الإسناد السعودي أسقط المخا ووضع طارق صالح أمام المجهول

دولة الجنوب بوابة الاستقرار..
استعادة دولة الجنوب ضرورة لأمن السعودية وحماية الملاحة الدولية

من حرب محلية إلى صراع إقليمي..
الرياض تحرّك أحلاف الدفاع وفرنسا تنتشر لحماية منشآت ينبع

مدينة منهكة بين العتمة والسلاح..
أزمات عدن تتفاقم وتحركات لتوطين النازحين في «مدينة الفردوس»

إقصاء بدأ من بوابة نيويورك..
حصري: خالد بن سلمان يمنع رشاد العليمي من حضور الجمعية العامة

بعد خروج الإمارات.. السعودية تخسر أول اختبار عسكري أمام الحوثيين

حسين حنشي

انكشف الدور السعودي في اليمن على نحو أكثر وضوحاً بعد خروج الإمارات العربية المتحدة من المعادلة العسكرية، وإبعاد المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الجنوبية عن دوائر القرار والتأثير. ففي أول مواجهة حقيقية تخوضها الرياض بعد هدنة طويلة مع الحوثيين، ظهرت فجوة واسعة بين حجم القوة التي تتحدث عنها السعودية وبين قدرتها الفعلية على إدارة الحرب وتحقيق أهدافها.

بدأت المواجهة الجديدة بوصول طائرة إيرانية إلى مطار صنعاء وما أعقب ذلك من قصف، قبل أن يرتفع الخطاب السعودي إلى مستوى الوعيد بالوصول إلى صنعاء وتغيير موازين المعركة. وكما حدث في محطات سابقة، سبق الضجيج الإعلامي الفعل العسكري، وطغت لغة الاستعراض والمبالغة على التقدير الواقعي لقدرات الخصم وطبيعة الميدان.

لكن الحوثيين لم ينتظروا طويلاً. تحركوا باتجاه التحشيدات التي جمعتها السعودية، واستهدفوا مواقع تضم قوات يمنية وعناصر سعودية، ثم وسعوا هجومهم على الأرض. وخلال فترة قصيرة، سقطت مديريات ومواقع متتابعة، قبل أن يصل التقدم إلى المناطق الاستراتيجية المحاذية لباب المندب، بما وضع أحد أهم الممرات البحرية في العالم أمام تهديد عسكري مباشر.

كانت تلك التطورات كافية لكشف الخلل في الإدارة السعودية للحرب. فالقوات التي دفعت بها الرياض إلى الجبهات تعرضت طوال نحو شهر لقصف مكثف بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، من دون أن يوفر الطيران السعودي إسناداً حاسماً يوقف الهجوم أو يحمي المواقع المستهدفة. وفي الساحل الغربي، انهارت أجزاء من قوات الحرس الجمهوري التي راهنت عليها السعودية، وسقطت مواقعها تباعاً أمام الحوثيين.

ولم تكن مشاهد انسحاب بعض الضباط السعوديين من مواقعهم، وتركهم تجهيزاتهم وحتى طعامهم، تفصيلاً هامشياً في المعركة. فقد تحولت تلك الصور إلى مادة للتندر، لأنها اختصرت بصورة قاسية الفارق بين خطاب القوة وسلوك الميدان. فالقيادة التي توعدت بالوصول إلى صنعاء لم تتمكن من تثبيت قواتها في مواقعها أو منع خصمها من التقدم نحو باب المندب.

أعقب الهزيمة تبادل للاتهامات بالخيانة والتقصير، ومحاولات لتحميل القيادات اليمنية المحلية مسؤولية الانهيار. غير أن كثرة الاتهامات لا تغير النتيجة الأساسية: السعودية كانت صاحبة القرار العسكري والسياسي، وهي التي أعادت ترتيب القوى والقيادات ومصادر التمويل والتسليح، ولذلك لا تستطيع التنصل من حصيلة السياسات التي فرضتها.

لقد تولت الرياض إدارة الملف اليمني بعد خروج الإمارات، وأقصت القوى التي امتلكت حضوراً ميدانياً وخبرة قتالية حقيقية، ثم أعادت بناء المشهد وفق حسابات الولاء السياسي لا وفق متطلبات المعركة. وعندما جاء الاختبار، ظهر أن التشكيلات المتعددة التي صنعتها أو أعادت توزيعها لا تملك قيادة موحدة ولا عقيدة قتالية واضحة ولا قدرة مستقلة على الصمود.

أما الإمارات، التي تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى هدف دائم للحملات السعودية والإخوانية، فقد أثبت غيابها حجم الدور الذي كانت تؤديه. فقد ساهمت أبوظبي في بناء قوات جنوبية وساحلية منضبطة، وشاركت في تحرير عدن والمكلا وباب المندب وأجزاء واسعة من الساحل الغربي. وكانت تلك القوات تمثل الجدار البري الأكثر فاعلية في مواجهة الحوثيين والتنظيمات المتطرفة.

وبعد خروج الإمارات وتفكيك كثير من ترتيباتها العسكرية، لم تقدم السعودية نموذجاً بديلاً، بل استبدلت بالشريك الفاعل منظومة مرتبكة من القيادات التابعة والقرارات المتناقضة. ولهذا لم تكن الهزيمة نتيجة نقص في الأموال أو الأسلحة، وإنما نتيجة غياب الرؤية وسوء إدارة الحلفاء وتغليب الحسابات السياسية الضيقة على متطلبات الحرب.

واليوم، تحاول الرياض التعامل مع آثار الهزيمة عبر تغييرات محتملة في مجلس القيادة الرئاسي، بدلاً من مراجعة أسباب الفشل العسكري والسياسي. ويجري الحديث عن إزاحة رشاد العليمي واستبداله بعضو المجلس وقائد قوات العمالقة عبدالرحمن أبو زرعة المحرمي، في محاولة تبدو موجهة إلى إعادة استدعاء القوات الجنوبية إلى المعركة وتحميلها مسؤولية إصلاح ما أفسدته الإدارة السعودية.

هذا السيناريو يحمل قدراً كبيراً من الانتهازية السياسية. فالسعودية التي خاضت حرباً ضد الجنوب في مطلع العام، وقصفت قواته وأقصت قياداته وأعادت توطين خصومه السياسيين داخل مؤسسات السلطة، تريد الآن من الجنوبيين أن يعودوا إلى الجبهات للدفاع عن مشروع لم يعترف بحقوقهم ولم يقدم لهم أي أفق سياسي.

وتكمن خطورة الدفع بأبو زرعة المحرمي إلى واجهة السلطة في أن الغاية قد لا تكون منحه صلاحيات فعلية، بل استخدام اسمه وثقل قوات العمالقة لاستدعاء الجنوبيين إلى حرب جديدة شمالاً. وبهذه الطريقة، تتحول القيادات الجنوبية مرة أخرى إلى غطاء محلي لمعركة تقررها الرياض، فيما يتحمل الجنوب كلفتها البشرية والأمنية والاقتصادية.

غير أن الموقف الشعبي في الجنوب تغير كثيراً. فالتجارب السابقة، ولا سيما حرب يناير/كانون الثاني وما أعقبها من قصف وإقصاء وتدهور للخدمات، صنعت وعياً واسعاً بأن استنزاف القوات الجنوبية خارج حدود الجنوب لا يخدم القضية الجنوبية، ولا يوفر ضمانة سياسية لمستقبل شعبه.

ولذلك يبدو الانكفاء الجنوبي عن المعركة مفهوماً، بل ضرورياً في نظر قطاعات واسعة من الشارع. فليس من المنطق مطالبة الجنوب بتحرير صنعاء، بينما ترفض الرياض الاعتراف بحقه في تقرير مصيره، وتضع وحدة اليمن في مقدمة أولوياتها بعد أن كان هدف «عاصفة الحزم» المعلن إنهاء الانقلاب الحوثي وإعادة الحكومة إلى العاصمة.

ويبدو الحوثيون واعين لهذه المعادلة. فالجماعة تتجنب، حتى الآن، تجاوز الحدود باتجاه الجنوب على نحو قد يستدعي القوات الجنوبية إلى المواجهة. وهي تدرك أن فتح جبهة مع الجنوب سيغير طبيعة الحرب، ويوحد قوى ميدانية تملك خبرة في قتالها، بعدما استفادت من بقائها خارج المواجهة الأخيرة.

وفي المقابل، تواصل الجماعة الضغط على السعودية ومهاجمة مواقعها ومنشآتها، وتوظف تقدمها في الساحل وباب المندب لتعزيز موقعها التفاوضي. فهي تريد إبقاء المعركة سعودية–حوثية، ومنع الرياض من إعادة تشكيل تحالف بري جنوبي قادر على إيقافها أو استعادة المناطق التي سيطرت عليها.

أما التغييرات السياسية التي بدأت مؤشراتها في الظهور، فلا تبدو منفصلة عن الإخفاق العسكري. فقد أُرسل عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالله العليمي، المحسوب على جماعة الإخوان والمقرب من السعودية، لإلقاء كلمة اليمن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بدلاً من رشاد العليمي. ويحمل هذا التبديل دلالة تتجاوز الترتيبات البروتوكولية، خصوصاً مع تزايد الحديث عن إعادة هيكلة مجلس القيادة وتقليص عدد أعضائه.

وتكشف هذه التحركات أن الرياض تبحث عن واجهة سياسية جديدة أكثر التزاماً بتوجهاتها، لكنها لم تقدم حتى الآن جواباً عن السؤال الأهم: هل تستطيع التغييرات في الأسماء معالجة أزمة صنعتها طبيعة الإدارة السعودية نفسها؟

المشكلة ليست في رشاد العليمي وحده، ولا في قائد عسكري بعينه. المشكلة في منظومة قرار خارجية حوّلت مجلس القيادة والحكومة إلى أدوات تفتقر إلى الاستقلال، ثم أدارت القوات المحلية بمنطق التجزئة وتعدد الولاءات، قبل أن تطالبها بالصمود في معركة لا تملك قرارها ولا تعرف أهدافها النهائية.

ويأتي ذلك وسط مؤشرات إلى استعدادات لمعركة أوسع. فقد أُوقفت الدراسة الحضورية في الرياض لمدة أسبوع، واستُعيض عنها بالتعليم عن بُعد، وسط قراءات تربط هذا الإجراء باحتمال شن السعودية غارات واسعة على صنعاء، وما قد يتبعها من رد حوثي يستهدف العاصمة السعودية.

وبصرف النظر عن الأسباب الرسمية لتعليق الدراسة، فإن حالة الاستنفار تعكس حجم القلق داخل المملكة من انتقال الحرب إلى عمقها السياسي والاقتصادي. فالرياض تدرك أن أي حملة جوية على صنعاء قد تستدعي رداً بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وأن الحوثيين باتوا قادرين على تهديد المطارات ومنشآت الطاقة والمدن الكبرى.

وتجد السعودية نفسها اليوم أمام الخيارات التي حاولت تأجيلها طوال سنوات: إما خوض حرب واسعة بإمكاناتها وتحمل كلفتها من دون ضمان الانتصار، وإما العودة إلى التفاوض مع الحوثيين من موقع أضعف، وإما محاولة جر القوات الجنوبية إلى مواجهة جديدة من دون معالجة القضية السياسية التي دفعتها إلى الابتعاد.

أما التعويل على الولايات المتحدة أو تركيا أو باكستان أو الصين، فقد أثبتت الأحداث محدوديته. تستطيع هذه الدول توفير السلاح والمعلومات والوساطة والتطمينات، لكنها لا تبدو مستعدة لخوض حرب نيابة عن السعودية. حتى واشنطن، التي تمضي في صفقات تسليح ضخمة مع الرياض، لا تريد الدخول في مواجهة مفتوحة قد تمتد إلى إيران وتهدد أسواق الطاقة والملاحة الدولية.

وهنا تظهر المفارقة الأكبر: السعودية التي قادت تحالفاً عربياً واسعاً عام ٢٠١٥، وأعلنت أنها ستعيد الحكومة إلى صنعاء، أصبحت بعد أكثر من عقد تبحث عن تدخل أمريكي ودعم استخباراتي إسرائيلي ووساطة صينية وتعاون تركي وباكستاني لحماية أراضيها وممراتها البحرية.

لقد انتهت مرحلة الشعارات. ولا تستطيع الرياض إخفاء نتائج الحرب خلف البيانات أو تحميل الوكلاء المحليين مسؤولية كل انتكاسة. فهي التي امتلكت القرار والمال والسلاح، وهي التي غيرت التحالفات وفككت القوى الميدانية وأقصت الشركاء، ثم وجدت نفسها وحيدة عندما حانت لحظة الاختبار.

ولا يمكن قراءة الفشل الراهن بعيداً عن غياب الإمارات. فقد مثل الدور الإماراتي الجانب الأكثر فاعلية في «عاصفة الحزم»، ليس بسبب الخطاب الإعلامي، بل بسبب النتائج الميدانية التي تحققت في عدن وحضرموت وشبوة والساحل الغربي. وعندما خرج هذا الدور، ظهرت حقيقة الإدارة السعودية عارية من الغطاء الذي وفرته نجاحات أبوظبي وشركائها المحليين.

الأيام المقبلة تبدو مرشحة لمزيد من التصعيد. وقد تحاول السعودية تعويض هزيمتها بحملة جوية واسعة، أو بإعادة تشكيل مجلس القيادة، أو بإغراء بعض القيادات الجنوبية بالسلطة والتمويل. لكن أي معركة جديدة ستظل معرضة للفشل إذا استمرت الرياض في تجاهل أصل المشكلة: لا يمكن إدارة اليمن من الخارج، ولا يمكن بناء جيش من جماعات متنافسة، ولا يمكن مطالبة الجنوب بالتضحية من أجل وحدة فُرضت عليه بالقوة وحُرم باسمها من دولته وقراره.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يسبق أي طلعة جوية أو تغيير سياسي: هل تستطيع الرياض، بالإدارة نفسها التي قادتها إلى هذه الهزيمة، أن تخوض معركة ناجحة؟ وهل يمكن لمن فكك القوة البرية الأكثر فاعلية، وخسر ثقة الجنوب، وأهدر شراكته مع الإمارات، أن يستعيد باب المندب أو يفرض شروطه على الحوثيين؟

حتى الآن، تقول الوقائع إن السعودية خسرت أول اختبار حقيقي خاضته منفردة بعد خروج الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي من المعادلة. وما لم تعترف بأسباب الهزيمة وتعيد بناء سياستها على شراكة حقيقية مع القوى التي تملك الأرض والشرعية الشعبية، فإن أي حرب مقبلة لن تكون طريقاً إلى صنعاء، بل جولة جديدة في مستنقع يتسع كلما حاولت الرياض إنكار عمقه.

مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

سياسية تحليلية تصدر كل يوم أحد عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة تأسست في 13 أكتوبر 2016م، وفقًا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية، وتحمل ترخيص رقم (0693) الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن.

وتعمل المؤسسة في مجالات الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وتسعى إلى إنتاج المعرفة وتوفير محتوى إعلامي وبحثي يسهم في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن والمنطقة.

رؤية المؤسسة
الريادة والتميز في العمل الإعلامي والبحثي من خلال إنتاج محتوى مهني يستند إلى المعرفة الدقيقة والتحليل الموضوعي.

رسالة المؤسسة
المساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي وتعزيز الوعي العام عبر دراسات رصينة ومحتوى إعلامي مهني يخدم المجتمع وصناع القرار والباحثين.

العنوان: جنوب اليمن - عدن – البريقة.
Alyoum8th@gmail.com www.Alyoum8.net
أرقام التواصل: 777491124 / 777668124 +967
منصات التواصل الاجتماعي: Alyoum8th
الإخراج الفني م. نديم عمر

تنويه
تمثل المواد البحثية والدراسات والتقارير المنشورة آراء كُتّابها وباحثيها، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

تقرير

«الحب المحرّم» يتجاوز الخصومة المعلنة..

السعودية تعيد تمكين إخوان اليمن على طريق التحالف مع تركيا

تكشف مراجعة مسار العلاقة السعودية بحزب الإصلاح أن الخصومة بين الطرفين بقيت محكومة بالإعلام وحسابات الأزمة مع قطر، بينما استمر التعاون السياسي والعسكري داخل اليمن. ومع صعود التحالف السعودي–التركي، عاد الإخوان إلى واجهة السلطة، وبرز عبدالله العليمي بوصفه أحد أبرز المستفيدين من التحول الجديد.

خلود محمد
صحافية في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

لم تكن العلاقة بين السعودية وحزب التجمع اليمني للإصلاح، الذراع السياسية المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، علاقة عداء بالمعنى السياسي أو التنظيمي الكامل، حتى خلال السنوات التي صنفت فيها الرياض الجماعة تنظيماً إرهابياً وخاضت مواجهة إقليمية مع قطر وتركيا بسبب دعمهما تيارات الإسلام السياسي.

كانت الخصومة السعودية مع إخوان اليمن، في ذروة المقاطعة الخليجية لقطر، أقرب إلى أزمة إعلامية مضبوطة منها إلى قطيعة سياسية أو أمنية. هاجمت وسائل إعلام سعودية الحزب وبعض قياداته، وجرى التشكيك في ولائه للتحالف، لكن الرياض واصلت التعامل معه داخل الحكومة اليمنية، وحافظت على علاقتها بقياداته المقيمة في المملكة، وقدمت الدعم المالي والعسكري للتشكيلات التي يمتلك نفوذاً داخلها.

ووصف مسؤول حكومي يمني سابق، في حديث خاص لـ«اليوم الثامن»، العلاقة بين السعودية وإخوان اليمن بأنها «الحب المحرّم»، قائلاً إن الرياض تعادي الإخوان داخل حدودها، لكنها تستخدم فرعهم اليمني أداة للحروب وإدارة المصالح والقبائل والجماعات الدينية في اليمن.

وقال المصدر: «الحب المحرّم بين السعودية وإخوان اليمن لم ينقطع. الرياض طوعتهم وحولتهم إلى أداة قذرة تستخدمها في الحروب، وتدعمهم من خلال القبائل وشيوخها، وليس عبر العلاقة المعلنة بالتنظيم الدولي. إنهم أداة سعودية في اليمن، لكنهم يظلون خصوماً وأعداء داخل السعودية».

ويقدم هذا الوصف مدخلاً لفهم التناقض الظاهر في السياسة السعودية. فالمملكة التي حظرت جماعة الإخوان المسلمين عام ٢٠١٤ لم تتعامل مع حزب الإصلاح باعتباره خصماً ينبغي تفكيكه، بل منحته استثناءً يمنياً قائماً على الحاجة المتبادلة: يحتاج الحزب إلى الحماية والتمويل والغطاء السياسي السعودي، فيما تحتاج الرياض إلى شبكته القبلية والدينية والعسكرية المنتشرة في مأرب وتعز وشبوة ووادي حضرموت.

وسبق لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن وصف علاقة السعودية بحزب الإصلاح بأنها «حالة استثنائية»، مشيراً إلى أن الحزب سارع إلى تأييد «عاصفة الحزم» عام ٢٠١٥، وحافظ على شراكته مع الرياض رغم تصنيف المملكة الجماعة الأم تنظيماً إرهابياً. وذهبت تحليلات أخرى إلى أن السعودية فصلت عملياً بين موقفها الداخلي من الإخوان وبين استخدامهم خارج حدودها، وخصوصاً في اليمن.

ولم تبدأ هذه العلاقة مع الحرب الأخيرة. فقد ارتبطت قيادات قبلية ودينية بارزة داخل الإصلاح بالسعودية منذ عقود، وحصل شيوخ قبائل وشخصيات دينية وسياسية على دعم مباشر أو غير مباشر من الرياض. ومع انطلاق الحرب ضد الحوثيين، تحول الحزب إلى أحد أهم مكونات السلطة اليمنية المقيمة في السعودية، وسيطر على مواقع مؤثرة في الرئاسة والحكومة والجيش والسلطات المحلية.

وبينما قدمت الرياض نفسها حليفاً للقوى المناهضة للحوثيين، اتجه جانب مهم من دعمها إلى تشكيلات مرتبطة بالإصلاح، ولا سيما في مأرب وتعز وشبوة ووادي حضرموت. ولم تكن هذه التشكيلات مجرد وحدات عسكرية تابعة للدولة، إذ ارتبط كثير من قياداتها بشبكة الحزب القبلية والسياسية، وبقي قرارها العسكري خاضعاً لموازين داخلية تتجاوز مؤسسات الحكومة الرسمية.

وقد ظهر هذا التحالف بصورة أكثر وضوحاً في أغسطس/آب ٢٠١٩، عندما تقدمت القوات المحسوبة على الإصلاح من مأرب وسيطرت على مدينة عتق ومعظم محافظة شبوة، بعد مواجهات دامية مع قوات النخبة الشبوانية.

وتثبت الوقائع المنشورة آنذاك أن قوات سعودية وصلت إلى مطار عتق في ٢٢ أغسطس/آب، بالتزامن مع إعادة تموضع القوات التابعة للحكومة على أطراف المدينة. وبعد ذلك بأيام، استكملت القوات القادمة من مأرب سيطرتها على عتق والمواقع العسكرية والمنشآت النفطية، بما فيها ميناء بلحاف، وانتهت المواجهات بتفكيك الجزء الأكبر من قوات النخبة الشبوانية وإخراجها من المحافظة.

وأظهرت مراجعة لتغطيات «اليوم الثامن» خلال تلك الفترة أن المؤسسة حذرت من تسليم شبوة لقوات الإصلاح، ومن النتائج الأمنية المترتبة على تفكيك النخبة التي كانت قد خاضت عمليات واسعة ضد تنظيمي القاعدة وداعش. كما نشرت المؤسسة بيانات وتصريحات حمّلت القوى المحسوبة على الحزب مسؤولية تحويل المحافظة النفطية إلى ساحة صراع تخدم شبكات النفوذ القادمة من مأرب.

وفي شهادة نُشرت لاحقاً، تحدث قائد في النخبة الشبوانية عن دور سعودي في تسليم شبوة للإصلاح في نهاية أغسطس/آب ٢٠١٩. كما وثقت تقارير أخرى إرسال تعزيزات من مأرب إلى جانب القوات التابعة لحكومة عبدربه منصور هادي، في وقت كانت فيه السعودية صاحبة النفوذ العسكري والسياسي الأكبر داخل تلك الحكومة.

ولا تثبت هذه الوقائع أن القوات السعودية شاركت مباشرة في كل معارك السيطرة على شبوة، لكنها تؤكد أن العملية جرت تحت المظلة السعودية، وبقوات يمنية مرتبطة بحكومة تدير الرياض قرارها وتوفر لها التمويل والتسليح والغطاء السياسي. كما أن السعودية لم تتحرك لمنع النتيجة، بل تعاملت معها باعتبارها استعادة لسلطة الحكومة، رغم أن المستفيد الفعلي كان حزب الإصلاح وشبكته العسكرية والقبلية.

وأتاح سقوط شبوة للحزب السيطرة على واحدة من أهم المحافظات النفطية في الجنوب، ومد نفوذه من مأرب إلى بحر العرب. كما أدى تفكيك النخبة الشبوانية إلى إضعاف النموذج الأمني الذي ساهم في ملاحقة تنظيم القاعدة وتأمين خطوط النفط والغاز، وأعاد المحافظة إلى سنوات من الاضطراب والانتهاكات والصدامات القبلية.

وتؤكد دراسة لمركز صنعاء للدراسات أن تفكيك النخبة الشبوانية في أغسطس/آب ٢٠١٩ خلق تساؤلات بشأن احتمال عودة تنظيم القاعدة إلى المحافظة. كما ربطت دراسات أمنية لاحقة بين خروج النخبة وعودة نشاط التنظيم في مناطق كانت قد خضعت سابقاً لعمليات تطهير واسعة.

وبذلك لم يكن دعم الإصلاح انحرافاً مؤقتاً فرضته المعركة ضد الحوثيين، بل كان جزءاً من أسلوب سعودي أوسع في إدارة اليمن: دعم الشخصيات والقبائل والجماعات الدينية بصورة منفصلة، وربطها بمراكز التمويل والقرار في الرياض، مع تجنب الاعتراف بعلاقة مباشرة مع التنظيم الإخواني.

وتمنح هذه الطريقة السعودية هامشاً للإنكار. تستطيع الرياض القول إنها تدعم الحكومة اليمنية والجيش والقبائل، بينما تصل الموارد عملياً إلى شبكة يهيمن عليها حزب الإصلاح. كما تستطيع مهاجمة الإخوان في خطابها الداخلي، مع الحفاظ على علاقاتها بقيادات الحزب اليمني واستخدامها في مواجهة الخصوم المحليين.

وتحولت هذه الازدواجية خلال السنوات الأخيرة من عبء على الرياض إلى ورقة مفيدة في تقاربها مع تركيا. فأنقرة تستضيف منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء عدداً كبيراً من قيادات الإصلاح وإعلامييه ورجال الأعمال المرتبطين به، في حين تقيم قيادته العليا، وفي مقدمتها محمد اليدومي وعبدالوهاب الأنسي، في السعودية أو تتحرك من خلالها.

وتصف دراسة منشورة على منصة تابعة لـ«تشاتام هاوس» إسطنبول بأنها واحدة من أبرز مراكز وجود الإخوان اليمنيين في المنفى، مشيرة إلى انتقال حميد الأحمر وشخصيات أخرى إليها منذ عام ٢٠١٤. ويعني توزع قيادة الحزب بين الرياض وإسطنبول أن الإصلاح يمتلك قابلية خاصة للعمل جسراً سياسياً بين السعودية وتركيا، بعدما كان ملف الإخوان إحدى نقاط الصدام بين البلدين.

وفي ٧ أغسطس/آب ٢٠٢٦، انتقلت العلاقة السعودية–التركية إلى مستوى جديد بتوقيع اتفاق مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان. وينص الاتفاق، بحسب ما نشرته وكالة رويترز، على اعتبار الاعتداء على أي من الدول الثلاث اعتداءً عليها جميعاً، في تحول يعكس بحث الرياض عن مظلة أمنية إقليمية بعدما تراجعت ثقتها باستعداد الولايات المتحدة لخوض حرب دفاعاً عنها.

ولا يعني ذلك أن تمكين الإصلاح كان شرطاً تركياً مكتوباً لإبرام الاتفاق، فلا توجد وثيقة معلنة تثبت مثل هذا الربط. لكن تزامن المسارين يصعب تجاهله: كلما اقتربت الرياض من أنقرة، تراجعت الحساسية السعودية تجاه إخوان اليمن، واتسعت المساحة المتاحة لهم داخل الحكومة ومجلس القيادة ومؤسسات الدولة.

ويبدو أن السعودية وجدت في الحزب نقطة تقاطع مع تركيا، لا سبباً جديداً للخلاف معها. فالإصلاح يعارض استقلال الجنوب، ويتمسك ببقاء اليمن تحت سلطة مركزية، ويمتلك شبكة قبلية ودينية يمكن استخدامها في الحشد العسكري. وهذه أهداف تتقاطع مع السياسة السعودية الرافضة لاستعادة دولة الجنوب، ومع رغبة أنقرة في الاحتفاظ بنفوذ سياسي داخل اليمن من خلال حلفائها الإسلاميين.

ويبرز اسم عبدالله العليمي باوزير في قلب هذا التحول. فالعليمي، المنتمي إلى حزب الإصلاح والذي سبق أن ترأس دائرته السياسية في عدن، صعد من النشاط الطلابي واحتجاجات عام ٢٠١١ إلى مكتب الرئيس عبدربه منصور هادي، قبل أن يصبح مديراً لمكتب الرئاسة ثم عضواً في مجلس القيادة الرئاسي عام ٢٠٢٢.

ويمثل العليمي داخل المجلس الحلقة المدنية الأوضح بين حزب الإصلاح ومؤسسة الرئاسة المدعومة سعودياً. ولا يمتلك قوة عسكرية خاصة كتلك التي يمتلكها بعض أعضاء المجلس، لكن نفوذه يستند إلى علاقته القديمة بهادي، وصلاته الحزبية، وقربه من دوائر القرار السعودي، ولا سيما وزارة الدفاع التي تدير الملف اليمني.

وتؤكد مراكز بحثية مستقلة انتماءه إلى الإصلاح، فيما تشير سيرته المنشورة إلى أنه تولى رئاسة الدائرة السياسية للحزب في عدن. كما وصفه مركز صنعاء للدراسات بأنه عضو موالٍ للإصلاح، وارتبط اسمه بموقف الحزب خلال صدامات شبوة عام ٢٠٢٢، عندما ترددت معلومات عن تلويحه بالاستقالة احتجاجاً على هزيمة القوات المحسوبة على الجماعة.

وتقول مصادر دبلوماسية يمنية لـ«اليوم الثامن» إن السعودية دفعت أخيراً بعبدالله العليمي لتمثيل اليمن في أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بدلاً من رئيس مجلس القيادة رشاد العليمي، بعد ترتيبات سعودية عاجلة شملت الحصول على تأشيرته ونقله إلى الولايات المتحدة.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها المؤسسة، جاء التبديل في اللحظات الأخيرة، بعدما كان رشاد العليمي يستعد للسفر، وهو ما يمنح الخطوة دلالة تتجاوز الترتيب البروتوكولي. فإسناد مهمة بهذا المستوى إلى شخصية إصلاحية وثيقة الصلة بالرياض يضع عبدالله العليمي في واجهة المشهد الخارجي، ويمنحه موقعاً متقدماً داخل الترتيبات المتعلقة بمستقبل مجلس القيادة.

ولا يمكن فصل هذا التطور عن الحديث المتزايد بشأن إعادة هيكلة المجلس وتقليص عدد أعضائه. فإذا كانت السعودية تبحث عن قيادة يمنية أكثر التزاماً بأولوياتها الجديدة، وأكثر قبولاً لدى تركيا وشبكات الإسلام السياسي، فإن عبدالله العليمي يقدم نموذجاً مناسباً: شخصية إصلاحية، لا تملك قوة عسكرية مستقلة، وتعتمد في صعودها واستمرارها على الرعاية السعودية.

وهنا تظهر وظيفة «الحب المحرّم» كما وصفها المصدر الحكومي السابق. فالسعودية لا تحتاج إلى إعلان تحالف رسمي مع إخوان اليمن؛ لأنها تمتلك أدوات أكثر مرونة وفاعلية. تستطيع تمويل القبائل التي يرتبط بها الحزب، وتسليح الوحدات التي يقودها ضباط محسوبون عليه، وترقية شخصياته داخل الحكومة والرئاسة، ثم تقديم كل ذلك باعتباره دعماً لـ«الشرعية اليمنية».

وفي المقابل، يقدم الإصلاح للسعودية شبكة جاهزة للحشد والقتال وإدارة المصالح، ويمنحها شريكاً شمالياً يرفض استقلال الجنوب ويستطيع التواصل مع تركيا وقطر والتيارات الإسلامية. لكنه يظل شريكاً محكوماً بالشك، لأن الرياض لا تقبل نشاط الجماعة داخل حدودها، ولا تريد منحها استقلالاً تنظيمياً يمكن أن يتحول مستقبلاً إلى تهديد داخلي.

العلاقة، إذاً، ليست تحالفاً فكرياً قائماً على الثقة، بل عقد استخدام متبادل. السعودية ترى في إخوان اليمن قوة قابلة للتطويع والاستعمال خارج حدودها، والحزب يرى في المملكة مصدراً للمال والحماية والشرعية والنفوذ. وعندما تغيرت التحالفات الإقليمية، لم تحتج الرياض إلى مصالحة جديدة مع الإصلاح، لأن العلاقة القديمة لم تنقطع أصلاً.

ما تغير هو أن التحالف مع تركيا أزال الحرج السياسي الذي كان يحيط بها. فقد انتقل حزب الإصلاح من ورقة تحت الطاولة إلى مكون يجري دفع شخصياته نحو واجهة السلطة، في وقت تتراجع فيه القوى الجنوبية وتُقصى القيادات التي تمتلك قواعد شعبية وقوات مستقلة على الأرض.

ومن شبوة عام ٢٠١٩ إلى الدفع بعبدالله العليمي في نيويورك عام ٢٠٢٦، يظهر مسار واحد: تستخدم السعودية حزب الإصلاح عندما تحتاج إلى إعادة ترتيب موازين القوى داخل اليمن، وتحجّم حضوره عندما يهدد حساباتها الإقليمية، لكنها لا تتخلى عنه. ومع التحالف الجديد مع أنقرة، بات الحزب مرشحاً لأداء دور أكبر، ليس لأنه تحول إلى حليف موثوق، بل لأنه يربط شبكة المصالح السعودية بالقبائل والقوى الإسلاموية والنفوذ التركي في آن واحد.

ويبقى السؤال متعلقاً بالكلفة التي سيدفعها اليمن والجنوب تحديداً. فقد انتهى تمكين الإصلاح في شبوة عام ٢٠١٩ إلى تفكيك قوة أمنية محلية وإدخال المحافظة النفطية في دورة من الصراع والانتهاكات. وإذا كانت الرياض تعيد اليوم إنتاج السياسة نفسها على مستوى مجلس القيادة والحكومة، فإن النتيجة قد تكون توسيع نفوذ حزب لا يستند إلى تفويض شعبي في الجنوب، بل إلى الحماية الخارجية وشبكات المال والقبيلة والسلاح.

وهكذا، لا تبدو عودة الإصلاح إلى واجهة السلطة تحولاً مفاجئاً في السياسة السعودية، بل إعلاناً متأخراً عن علاقة ظلت قائمة خلف الخصومة الإعلامية. إنها، وفق وصف المصدر، علاقة «حب محرّم»: تنكره الرياض في الداخل، وتموله وتسلحه وتستخدمه في اليمن، ثم تعيد تقديمه اليوم بوصفه جسراً إلى تركيا وأداة لإدارة مرحلة جديدة من الحرب والنفوذ.

تقرير

» إقصاء بدأ من بوابة نيويورك..

حصري: خالد بن سلمان منع رشاد العليمي من حضور الجمعية العامة.. ثلاثة مصادر تكشف لـ«اليوم الثامن» خفايا اللحظة الأخيرة

كشفت ثلاثة مصادر دبلوماسية يمنية متطابقة لـ«اليوم الثامن» أن وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان منع رشاد العليمي من السفر إلى نيويورك قبل إقلاع طائرته، ودفع بعبدالله العليمي لتمثيل اليمن، ضمن ترتيبات أوسع لإعادة تشكيل مجلس القيادة وتنصيب رئيس جديد.

الرياض – نيويورك – إسطنبول

منع وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان رئيس مجلس القيادة الرئاسي المؤقت رشاد العليمي من السفر إلى نيويورك لحضور أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ووجّه في اللحظات الأخيرة بإرسال عضو المجلس عبدالله العليمي باوزير لتمثيل اليمن وإلقاء كلمته أمام قادة العالم.

وكشفت ثلاثة مصادر دبلوماسية يمنية مقيمة في السعودية وتركيا والولايات المتحدة لـ«اليوم الثامن» أن قرار المنع جاء بينما كان رشاد العليمي والوفد المرافق له على وشك المغادرة، في خطوة تعكس تراجع مكانة رئيس المجلس لدى القيادة السعودية، وتؤشر إلى بدء ترتيبات عملية لإزاحته وإعادة تشكيل المؤسسة الرئاسية التي أنشأتها الرياض في أبريل/نيسان 2022.

وقال مصدر يمني في العاصمة السعودية إن الاستعدادات لسفر رشاد العليمي كانت قد اكتملت، وإن الوفد الذي كان سيترأسه أصبح جاهزاً للمغادرة، قبل أن يتدخل وزير الدفاع السعودي ويوقف الرحلة باتصال مباشر في اللحظات الأخيرة.

وأضاف المصدر أن القرار لم يكن مرتبطاً بعارض صحي أو تغيير بروتوكولي، بل جاء ضمن تحرك سياسي مقصود لسحب مهمة تمثيل اليمن من رشاد العليمي ومنحها لعبدالله العليمي، الذي حصل على دعم مباشر من الأمير خالد بن سلمان.

وبحسب المصدر، أُبلغ رشاد العليمي بأن عبدالله العليمي سيترأس الوفد اليمني ويلقي كلمة الجمهورية اليمنية أمام الجمعية العامة، فيما بدأت ترتيبات عاجلة لنقل الأخير إلى الولايات المتحدة، من دون إصدار توضيح رسمي للرأي العام اليمني بشأن سبب تغيير رئيس الوفد.

وأكد مصدر دبلوماسي يمني في الولايات المتحدة لـ«اليوم الثامن» المعلومات الواردة من الرياض، وقال إن التأشيرة الأمريكية لعبدالله العليمي جرى استخراجها بصورة عاجلة عبر سفارة الولايات المتحدة لدى السعودية، عقب مخاطبة أجراها مكتب وزير الدفاع السعودي مع السفارة في الرياض.

وأوضح المصدر أن عبدالله العليمي نُقل على متن طائرة سعودية بصورة مستعجلة، بعدما اتُّخذ قرار استبدال رشاد العليمي في وقت متأخر، لافتاً إلى أن الجانب السعودي تولى ترتيبات سفره واتصالاته مع السفارة الأمريكية.

ووصف المصدر حصول مسؤول يمني بهذا المستوى على التأشيرة من خلال مخاطبات سعودية مباشرة للسفارة الأمريكية في الرياض، بدلاً من معالجة الطلب عبر القنوات المرتبطة بالبعثة الأمريكية المعتمدة لدى اليمن، بأنه إجراء غير مسبوق يكشف الجهة التي اتخذت قرار الزيارة وحددت هوية ممثل اليمن.

ولم يقتصر دور عبدالله العليمي على حضور الاجتماعات ضمن الوفد، بل ترأس المشاركة اليمنية كاملة، وحضر الجلسة الافتتاحية، وألقى كلمة اليمن أمام الجمعية العامة، وأجرى لقاءات مع مسؤولين دوليين بوصفه أعلى ممثل للسلطة اليمنية في نيويورك.

وكانت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية «سبأ» قد أعلنت في 21 سبتمبر/أيلول وصول عبدالله العليمي إلى نيويورك للمشاركة في أعمال الدورة الحادية والثمانين، وقالت إنه سيلقي كلمة الجمهورية اليمنية، من دون أن تذكر رشاد العليمي أو تفسر سبب غيابه.

وفي اليوم التالي، أكدت الوكالة أن عبدالله العليمي ترأس وفد اليمن في الجلسة الافتتاحية، وأن الوفد ضم وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين أفراح الزوبة، ومندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة عبدالله السعدي، وسفيرة اليمن لدى الولايات المتحدة جميلة رجاء.

ويمثل ذلك تحولاً واضحاً عن الدورات السابقة التي كان رشاد العليمي يحضرها شخصياً ويلقي خلالها كلمة اليمن، بينما يشارك عبدالله العليمي عضواً مرافقاً ضمن الوفد. ففي الدورة الثمانين عام 2025، وصل رشاد العليمي إلى نيويورك برفقة عضوي المجلس عيدروس الزبيدي وعبدالله العليمي، وتولى بنفسه رئاسة الوفد وإجراء اللقاءات الرسمية.

أما في الدورة الحالية، فقد اختفى اسم رئيس المجلس من الوفد بالكامل، وانتقلت مهمته السياسية والدبلوماسية إلى عبدالله العليمي من دون صدور قرار معلن من مجلس القيادة أو بيان يوضح الأساس الدستوري والإجرائي لهذا التغيير.

وقالت المصادر إن ما جرى لم يكن تكليفاً روتينياً، بل رسالة سعودية مباشرة إلى رشاد العليمي مفادها أن بقاءه في رئاسة المجلس لم يعد مضموناً، وأن الرياض بدأت اختبار عبدالله العليمي بوصفه مرشحاً محتملاً لقيادة السلطة خلال المرحلة المقبلة.

وظهر هذا التحول في طبيعة البرنامج الذي نُظم لعبدالله العليمي في نيويورك، إذ لم يتعامل معه الجانب الرسمي اليمني باعتباره عضواً أو موفداً مؤقتاً، بل بصفته رئيس الوفد والمتحدث باسم اليمن أمام الأمم المتحدة والمسؤول عن حشد المواقف الدولية لمساندة السلطة.

وفي كلمته أمام الجمعية العامة، حرص عبدالله العليمي على تقديم إشادة واسعة بالسعودية، مؤكداً وقوف اليمن إلى جانب المملكة وحقها في حماية أراضيها ومواطنيها ومصالحها الوطنية، في خطاب عكس بوضوح طبيعة المهمة التي أوكلتها إليه الرياض والرسائل المطلوب إيصالها في ظل التصعيد العسكري مع الحوثيين.

وقال مصدر دبلوماسي يمني مقيم في مدينة إسطنبول التركية إن العلاقة بين الأمير خالد بن سلمان وعبدالله العليمي تعززت خلال الأشهر الماضية، ولا سيما منذ الحرب السعودية على الجنوب في يناير/كانون الثاني 2026.

وأوضح المصدر أن عبدالله العليمي، وهو أحد أبرز ممثلي حزب التجمع اليمني للإصلاح داخل مجلس القيادة، ظل موجوداً في غرفة عمليات الحرب إلى جانب وزير الدفاع السعودي، وشارك في إدارة الاتصالات السياسية المرتبطة بالعمليات التي استهدفت القوات الجنوبية.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح عبدالله العليمي أحد أبرز حلفاء خالد بن سلمان في مجلس القيادة، وانتقل التنسيق بينهما من إدارة الحرب إلى ترتيبات إعادة تشكيل السلطة اليمنية وتحديد الشخصيات التي ستتولى قيادتها.

وقال المصدر إن وزير الدفاع السعودي بات يدعم صعود عبدالله العليمي إلى رئاسة المجلس، في مقابل تراجع ثقته برشاد العليمي، الذي لم يعد قادراً على إدارة الخلافات داخل المؤسسة الرئاسية أو إنتاج موقف موحد من التطورات العسكرية والسياسية.

وتحدث المصدر عن وجود تباين سابق بين عبدالله العليمي ودوائر سعودية أخرى بشأن تعيين أفراح الزوبة وزيرة للخارجية، موضحاً أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان دعم، عبر السفير السعودي لدى اليمن، اختيار الزوبة للمنصب، رغم معارضة عبدالله العليمي.

ويكشف هذا التباين عن تعدد مراكز إدارة الملف اليمني داخل السعودية، لكنه لا يلغي التقارب المتصاعد بين وزير الدفاع وعبدالله العليمي، الذي ظهر بصورة مباشرة في قرار إرساله إلى نيويورك بدلاً من رئيس المجلس.

وأكدت المصادر أن السعودية تعمل على إعادة هيكلة مجلس القيادة الرئاسي وتقليص عدد أعضائه، بعد وصول صيغته الحالية إلى طريق مسدود نتيجة الخلافات الداخلية وتعدد مراكز القرار والعجز عن إدارة الحرب والموارد والتعيينات الحكومية.

وبحسب المعلومات، تشمل الترتيبات المتداولة إزاحة رشاد العليمي من رئاسة المجلس، وإخراج طارق صالح وسلطان العرادة وعثمان مجلي من تشكيلته، مع الإبقاء على صيغة رئاسية أصغر عدداً وأكثر ارتباطاً بقرار الرياض.

وقالت المصادر إن عبدالله العليمي يتصدر قائمة المرشحين لرئاسة المجلس المعاد تشكيله، مستفيداً من دعم وزير الدفاع السعودي وعلاقاته بحزب الإصلاح وامتداداته الإقليمية، فضلاً عن كونه شخصية مقبولة لدى تركيا.

وترتبط الترتيبات، وفق المصادر، بمحادثات سعودية–تركية أوسع تستهدف تفعيل اتفاقات الدفاع والتنسيق الأمني، في وقت تسعى فيه الرياض إلى استقطاب أنقرة للمشاركة في مواجهة التهديد الحوثي المتصاعد ضد الأراضي السعودية وباب المندب.

وتطالب تركيا، بحسب المصادر، بأن يكون رئيس السلطة اليمنية من الشخصيات المتوافق عليها والقادرة على التعامل مع أنقرة وحلفائها اليمنيين، وهو ما يمنح عبدالله العليمي أفضلية على عدد من أعضاء المجلس الآخرين.

ولا تبدو إزاحة طارق صالح وسلطان العرادة وعثمان مجلي منفصلة عن هذا التوجه. فإعادة بناء المجلس برئاسة عبدالله العليمي ستمنح حزب الإصلاح نفوذاً أكبر داخل السلطة، لكنها ستقلص تمثيل القوى العسكرية والمناطقية التي احتفظت بقدر من الاستقلال عن جناح الحزب خلال الأعوام الماضية.

كما أن استبعاد طارق صالح، إذا نُفذ، سيأتي عقب الهزيمة التي تعرضت لها قواته في الساحل الغربي وسقوط المخا ومناطق استراتيجية قريبة من باب المندب في قبضة الحوثيين، وهي هزيمة تحاول الرياض تحميل قيادته مسؤوليتها رغم محدودية الإسناد العسكري السعودي خلال المعارك.

أما سلطان العرادة، الذي يمثل مركز القوة الرئيسي لحزب الإصلاح في مأرب، فقد يصبح خارج التشكيلة الجديدة إذا اختارت الرياض نقل ثقل الحزب من القيادة المحلية والعسكرية إلى قيادة سياسية مركزية يمثلها عبدالله العليمي.

وتزامنت المعلومات عن إعادة تشكيل المجلس مع دعوة أطلقها القيادي السابق في جماعة الحوثيين علي ناصر البخيتي لإنهاء الصيغة الحالية والعودة إلى نظام الرئيس الواحد، مع تحويل أعضاء المجلس إلى نواب أو مستشارين يتولى كل منهم ملفاً أو منطقة محددة.

وقال البخيتي في تسجيل مرئي بثه عبر منصة «إكس» إن اليمن لم يعد بحاجة إلى مجلس يضم ثمانية أعضاء يتنازعون الأموال والتعيينات والصلاحيات، وإن ظروف الحرب والتفاوض مع الحوثيين تتطلب وجود رئيس يمتلك القرار النهائي.

واقترح أن يتحول طارق صالح إلى مسؤول عن ملف الساحل الغربي، وسلطان العرادة عن مأرب، والخنبشي عن حضرموت، بينما يحتفظ رئيس الجمهورية بصلاحيات القرارات السيادية والتعديلات الوزارية وقيادة الحرب والتسوية السياسية.

واعتبرالقيادي الحوثي السابق علي البخيتي أن الظروف التي أنشأت المجلس تغيرت، داعياً اللجنة القانونية إلى صياغة ترتيبات تعيد لرئيس الجمهورية صلاحياته الكاملة وتضع حداً لتعدد مراكز القرار.

ويمنح توقيت طرح البخيتي أهمية سياسية تتجاوز مضمونه النظري، إذ جاء بالتزامن مع تحركات سعودية لإعادة هندسة مجلس القيادة واختبار عبدالله العليمي في نيويورك. ولا يمكن فصل تصاعد الحديث عن «الرئيس الواحد» عن حالة التمهيد السياسي لصيغة جديدة يجري إعدادها خلف الكواليس.

فالسلطة التي نقلتها السعودية من عبدربه منصور هادي إلى مجلس من ثمانية أعضاء بقرار مفاجئ في أبريل/نيسان 2022 تستطيع إعادة تشكيلها بالطريقة نفسها، ولا سيما أن المجلس ظل طوال فترة وجوده مقيماً في الرياض ومعتمداً على التمويل والحماية والغطاء السياسي السعودي.

ولم ينجح المجلس في التحول إلى مؤسسة قرار مستقلة أو قيادة جماعية متماسكة. وبدلاً من ذلك، توزع أعضاؤه بين قوى سياسية وعسكرية متنافسة، بينما احتفظت السعودية بسلطة الفصل في التعيينات والتحركات والموارد والقرارات الكبرى.

وجاء منع رشاد العليمي من السفر ليكشف حدود موقعه الحقيقي. فرئيس المجلس الذي لا يستطيع مغادرة السعودية لحضور الجمعية العامة من دون موافقة وزير الدفاع السعودي لا يملك عملياً صلاحيات رئيس دولة، كما أن استبداله بعضو آخر عبر اتصال في اللحظة الأخيرة يؤكد أن مركز القرار الفعلي موجود خارج المؤسسة التي يرأسها.

ولا تتعلق القضية بغياب بروتوكولي عن مؤتمر دولي، بل بإعلان سياسي غير مكتوب عن انتهاء مرحلة رشاد العليمي. فقد سُحبت منه منصة الأمم المتحدة، ومُنحت لمنافس يُعد لوراثة موقعه، فيما تولت الرياض ترتيب التأشيرة والطائرة والبرنامج الدبلوماسي للبديل.

كما أن اختيار نيويورك لاختبار عبدالله العليمي يحمل دلالة واضحة؛ فالجمعية العامة توفر له فرصة الظهور بصفة رجل الدولة، وإجراء لقاءات مع مسؤولين دوليين، وتقديم نفسه شريكاً للولايات المتحدة والسعودية والدول الإقليمية قبل الانتقال إلى أي ترتيبات داخلية معلنة.

وتكشف المعلومات أن إعادة تشكيل مجلس القيادة لم تعد فكرة للنقاش، بل مساراً بدأ تنفيذه عبر تقليص دور رئيسه الحالي وصناعة حضور دولي لخليفته المحتمل. وستحدد الأسابيع المقبلة ما إذا كانت الرياض ستنتقل من الإقصاء التدريجي إلى إعلان التغيير بصورة رسمية.

ويظل موقف القوى الجنوبية عاملاً حاسماً في أي صيغة جديدة، خصوصاً أن مجلس القيادة أُنشئ أساساً لاستيعاب المجلس الانتقالي الجنوبي والقوى العسكرية المسيطرة على الأرض. وأي محاولة لتعيين رئيس واحد من حزب الإصلاح أو من الشخصيات القريبة منه ستعيد إنتاج الصراع حول تمثيل الجنوب ومستقبل قضيته.

كما ستواجه الخطة السعودية أسئلة بشأن مصير القوى المسلحة التابعة لطارق صالح وسلطان العرادة، وما إذا كان إخراجهما من المجلس سيقابله احتفاظهما بنفوذهما العسكري، أم أن الرياض ستعمل على تفكيك قواتهما أو إعادة توزيعها ضمن تشكيلات جديدة.

لكن المؤشر الأكثر وضوحاً حتى الآن هو أن رشاد العليمي لم يغب عن نيويورك بقرار شخصي، بل مُنع من السفر بقرار سعودي، وأن عبدالله العليمي لم يصل إليها بوصفه بديلاً بروتوكولياً، بل بوصفه الشخصية التي اختارها وزير الدفاع السعودي لتمثيل السلطة اليمنية واختبارها في موقع القيادة.

ولم يصدر حتى وقت نشر التقرير تعليق رسمي من مكتب رشاد العليمي أو مكتب وزير الدفاع السعودي أو عبدالله العليمي بشأن المعلومات التي كشفتها المصادر، وتحتفظ «اليوم الثامن» بحق نشر أي رد تتلقاه من الأطراف الواردة أسماؤها.

تقارير

مدينة منهكة بين العتمة والسلاح..

انتشار تجارة السلاح في عدن والحاكم يشرع في توطين النازحين بـ«الفردوس»

تواجه العاصمة عدن تدهوراً متزامناً في الكهرباء والمياه ومستوى المعيشة، بينما تدفع موجة النزوح الجديدة مزيداً من الأسر إلى مدينة تعاني أساساً ضعف الخدمات والانتشار غير المنضبط للسلاح. وفي أخطر التطورات، كشفت مصادر حكومية لـ«اليوم الثامن» عن تحركات لتحويل أرض «مدينة فردوس عدن» الاستثمارية إلى موقع دائم لتوطين النازحين.

عدن

دخلت العاصمة عدن مرحلة جديدة من الأزمات المتداخلة، مع استمرار انهيار منظومة الكهرباء واضطراب إمدادات المياه وارتفاع أسعار الغذاء والخدمات، بالتزامن مع تدفق موجات جديدة من النازحين الهاربين من المعارك في الساحل الغربي، وانتشار مسلحين داخل الأحياء، واتساع تجارة السلاح في ظل عجز السلطات عن فرض حظر فعلي على حمله أو بيعه.

وتظهر المدينة اليوم كأنها تتحمل أعباء حرب تتسع جغرافياً من دون أن تحصل على الموارد اللازمة لإدارة نتائجها. فالسكان المقيمون يواجهون ساعات طويلة من انقطاع الكهرباء، وتراجعاً في ضخ المياه، وتآكلاً مستمراً لقدرتهم الشرائية، بينما تصل إلى المدينة أسر نازحة فقدت مساكنها ومصادر دخلها وتحتاج بصورة عاجلة إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية.

وتشير تقارير محلية حديثة إلى أن فترات انقطاع الكهرباء وصلت في بعض مناطق عدن إلى ما بين ثماني وعشر ساعات مقابل فترات تشغيل محدودة، نتيجة نفاد الوقود وخروج وحدات توليد عن الخدمة وضعف القدرة على تمويل التشغيل والصيانة.

ولا تنفصل أزمة المياه عن انهيار الكهرباء؛ إذ تعتمد عمليات الضخ والتوزيع على طاقة غير مستقرة، ما يؤدي إلى انقطاع المياه عن أحياء لأيام، ويدفع السكان إلى شراء المياه من الصهاريج بأسعار مرتفعة.. ويضيف ذلك عبئاً جديداً على أسر لم تعد رواتبها، إن صُرفت، قادرة على تغطية الاحتياجات الأساسية.

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والنقل والخدمات، تحت تأثير تراجع قيمة العملة وارتفاع تكاليف الاستيراد والشحن والتأمين. وتعتمد المناطق الخاضعة لحكومة المنفى بصورة واسعة على السلع المستوردة، ما يجعل أي اضطراب في خطوط التجارة أو سعر الصرف ينتقل سريعاً إلى الأسواق المحلية.

وفي موازاة الانهيار الخدمي، شهدت عدن انتشاراً أمنياً مؤقتاً ونقاط تفتيش ودوريات في عدد من الشوارع والأحياء، على خلفية تزايد ظهور المسلحين وانتشار الأسلحة غير المرخصة والمركبات غير المسجلة.

وسبق للأجهزة الأمنية أن أعلنت حملات لمنع حمل السلاح وضبط المركبات والدراجات النارية ومكافحة المخدرات، غير أن تلك الحملات ظلت محدودة زمنياً وجغرافياً، ولم تتحول إلى سياسة مستدامة تنهي المظاهر المسلحة أو تستهدف شبكات بيع السلاح وتمويلها.

وقالت مصادر محلية لـ«اليوم الثامن» إن تجارة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة لم تعد محصورة في أسواق أو مواقع معروفة، بل أصبحت تعتمد على وسطاء يعملون داخل الأحياء وعبر منصات التواصل، في ظل وجود عدد كبير من التشكيلات العسكرية والأمنية وتعدد الجهات التي تصدر تصاريح حمل السلاح.

وأضافت المصادر أن الإجراءات الأمنية تركز غالباً على تفتيش المارة وضبط الأسلحة الظاهرة، بينما لا تصل إلى المخازن والشبكات التي تغذي السوق أو الجهات النافذة التي توفر الحماية لبعض التجار.

ويجعل ذلك الانتشار الأمني أقرب إلى إجراء مؤقت لاحتواء القلق الشعبي منه إلى خطة متكاملة لنزع السلاح من المدينة. فعدن لا تعاني فقط وجود قطع سلاح بأيدي الأفراد، بل تعاني اقتصاداً موازياً نشأ حول بيع السلاح والذخيرة، وتداخل المصالح بين تجار ونافذين وعناصر تنتمي إلى تشكيلات مختلفة.

ويأتي هذا الوضع الأمني في وقت تستقبل فيه عدن موجة نزوح جديدة من مناطق الساحل الغربي، عقب اتساع المواجهات في محافظتي الحديدة وتعز والمناطق القريبة من باب المندب.

وبحسب تقارير ميدانية، وصلت أكثر من مئتي أسرة إلى عدن خلال يومين فقط، معظمها من المخا والخوخة وحيس ومناطق الساحل، بينما تحدثت تقديرات أخرى عن نزوح آلاف الأسر إلى تعز ولحج وعدن وأبين وشبوة منذ بدء التصعيد.

وأظهرت شهادات من عدن اضطرار عشرات الأشخاص إلى الإقامة في مساكن صغيرة أو لدى أقارب سبق أن نزحوا إلى مديرية البريقة. ويكشف ذلك أن المدينة لا تستقبل نازحين جدداً فقط، بل تشهد تراكماً لموجات نزوح سابقة لم تحصل على حلول دائمة أو فرص للعودة.

لكن الملف الأكثر خطورة لا يتعلق بوصول النازحين، وهم ضحايا حرب يحتاجون إلى الحماية، بل بطريقة إدارة السلطات للأزمة، والموقع الذي اختير لإقامة المخيم الجديد، والغاية البعيدة من إنشاء بنية قابلة للتحول من إيواء مؤقت إلى تجمع سكاني دائم.

وأكدت مصادر حكومية متطابقة لـ«اليوم الثامن» أن الحاكم المحلي لعدن عبدالرحمن شيخ شرع في توطين النازحين داخل موقع استراتيجي في مديرية البريقة، يقع ضمن النطاق الذي خُصص سابقاً لمشروع «مدينة فردوس عدن» السياحي والسكني.

وأُنشئ «مخيم الفردوس» في سبتمبر/أيلول الجاري على امتداد الساحل بين منطقتي فقم وعمران، بالقرب من رأس عمران غربي عدن، لاستقبال الأسر القادمة من مناطق القتال في الساحل الغربي.

وأظهرت صور الأقمار الاصطناعية ظهور المخيم وتوسعه السريع خلال الفترة بين ١٣ و١٨ سبتمبر/أيلول، قبل أن تصل طاقته الأولية، وفق التقديرات المنشورة، إلى نحو ثلاثمئة أسرة. وتحدثت تقارير محلية عن خطة لاستيعاب ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف نازح في الموقع.

وتفقد مدير مديرية البريقة أحمد علي الداؤودي المخيم، بينما قالت تقارير محلية إن إنشاءه وتجهيزه جرى بدعم مباشر من عبدالرحمن شيخ، مع البدء بتوفير المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والإغاثية.

كما زار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي الموقع، وأعلن تقديم مليار ريال لدعم المخيم، مع توجيهات بإنشاء مركز صحي وفصول دراسية طارئة. ورغم أهمية هذه الخدمات إنسانياً، فإن الانتقال السريع من نصب الخيام إلى إنشاء مرافق صحية وتعليمية يطرح سؤالاً جدياً عن طبيعة الموقع: هل هو مركز استقبال طارئ، أم نواة لتجمع سكاني دائم؟

وقالت المصادر الحكومية لـ«اليوم الثامن» إن السلطات لم تعرض خطة زمنية لبقاء النازحين، ولم توضح ما إذا كانت هناك برامج لعودتهم إلى مناطقهم بعد توقف الحرب، أو خيارات لنقلهم إلى مواقع لا تتعارض مع المخططات الاستثمارية والعمرانية للعاصمة.

وأكدت أن اختيار هذا الموقع جاء ضمن توجه تدفع نحوه السعودية لمعالجة ملف النازحين بعيداً عن أراضيها وحدودها، مع وجود استعداد لدى مانحين محليين وإقليميين ودوليين لتمويل مشاريع توطين طويلة الأمد في المخيم.

وبحسب المصادر، فإن الخشية لا تتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية، بل باستعمال التمويل الإغاثي لإحداث تغيير سكاني وعمراني دائم في منطقة استراتيجية من دون قرار معلن، أو مشاورات مع المجتمع المحلي، أو تسوية قانونية لوضع الأرض، أو ضمان حقوق المشروع الاستثماري القديم.

وتعود قصة «مدينة فردوس عدن» إلى عام ٢٠٠٧، عندما وقعت الهيئة العامة للاستثمار اتفاقاً مع تحالف مستثمرين خليجيين ومصريين ويمنيين لإنشاء مدينة سياحية وسكنية متكاملة على ساحل رأس عمران.

وقُدرت الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو عشرة مليارات دولار، على أن ينفذ عبر خمس مراحل، تبدأ الأولى باستثمارات تبلغ مليار دولار. وخُطط للمشروع على مساحة تقارب ١٦ مليون متر مربع، أي أكثر من أربعة آلاف فدان، وكان متوقعاً أن يوفر نحو ١٥ ألف فرصة عمل.

وتضمن التصميم المعلن أحياء سكنية وفنادق ومنتجعات ومراكز تجارية وترفيهية، ومرافق تعليمية وصحية، ومرسى بحرياً ومنطقة دبلوماسية ومدينة طبية وجزيرة قبالة الساحل، بما كان سيجعل المشروع واحداً من أكبر المشاريع الاستثمارية المقترحة في عدن.

غير أن المشروع تعثر بفعل الاضطرابات السياسية والحرب والنزاعات على الأراضي وتغيّر التخصيصات. وحذرت هيئة الأراضي لاحقاً من عمليات بيع وتصرفات غير قانونية في الأراضي المعروفة باسم «فردوس عدن»، الممتدة من صلاح الدين باتجاه عمران ورأس عمران، مؤكدة أن وثائق ملكية وتفويضات مزعومة جرى تداولها بصورة مخالفة للقانون.

وتمنح هذه الخلفية قرار إنشاء المخيم حساسية مضاعفة؛ فالموقع ليس أرضاً صحراوية خالية من القيمة، بل شريط ساحلي استراتيجي ارتبط بأكبر مشروع سياحي وسكني في تاريخ عدن الحديث، وظل محل أطماع ونزاعات وإعادة تخصيص طوال سنوات.

وترى المصادر الحكومية أن إقامة مخيم واسع في الموقع، ثم ربطه بمرافق صحية وتعليمية وخدمات دائمة، قد تجعل استعادة الأرض واستخدامها استثمارياً في المستقبل أمراً بالغ الصعوبة، خصوصاً إذا توسع المخيم وتحول إلى أحياء عشوائية مكتظة.

كما تخشى من أن يؤدي غياب التخطيط إلى تكرار تجارب مخيمات بدأت بوصفها ترتيبات مؤقتة، ثم تحولت إلى تجمعات سكانية دائمة تفتقر إلى البنية التحتية وفرص العمل والأمن، وأصبحت لاحقاً مصدراً لمشكلات اجتماعية وإنسانية يصعب معالجتها.

ولا يجوز تحميل النازحين مسؤولية هذه المخاطر؛ فهم فروا من القتال بحثاً عن الأمان، ومن واجب السلطات والمنظمات توفير المأوى والحماية لهم. لكن هذا الواجب لا يمنح السلطة حق التصرف بأرض استراتيجية أو تغيير هوية المنطقة السكانية والاستثمارية من دون شفافية أو سند قانوني أو خطة معلنة.

وتحتاج عدن، قبل إنشاء تجمعات جديدة، إلى تقييم قدرتها الفعلية على استيعاب مزيد من السكان. فالمدينة عاجزة حالياً عن توفير الكهرباء والمياه والخدمات الصحية والتعليمية بصورة مستقرة لسكانها، فيما يضيف كل تجمع جديد ضغطاً على شبكة متهالكة أصلاً.

كما أن وضع آلاف النازحين في منطقة تنتشر فيها الأسلحة ويغيب عنها الأمن المستدام يمكن أن يجعل المخيم عرضة للاستقطاب والتجنيد والاتجار غير المشروع، خصوصاً إذا طال أمد الإقامة وغابت فرص العمل والتعليم والحماية القانونية.

وتكشف أزمة الفردوس عن خلل أوسع في إدارة عدن: قرارات كبرى تتخذ تحت عنوان الطوارئ الإنسانية، من دون نشر الخرائط أو عقود تخصيص الأرض أو مدة استخدام الموقع أو أسماء الجهات الممولة أو تصور واضح لمرحلة ما بعد الحرب.

وحتى موعد إعداد هذا التقرير، لم تعلن السلطة المحلية ما إذا كان «مخيم الفردوس» مؤقتاً، ولم تحدد سقفاً زمنياً لإقامته، أو تنشر خطة لعودة النازحين، أو توضح مصير مشروع المدينة الاستثمارية وحقوق المستثمرين والأراضي المحيطة به.

كما لم تصدر السلطات توضيحاً بشأن ما ذكرته مصادر «اليوم الثامن» عن وجود توجه مدعوم سعودياً لتحويل المخيم إلى تجمع دائم، أو طبيعة التفاهمات التي جرت مع المانحين بشأن تمويله وتوسيع خدماته.

وتجد عدن نفسها، بذلك، أمام معادلة شديدة الخطورة: خدمات منهارة، وأسعار مرتفعة، وسلاح ينتشر أسرع من قدرة الأجهزة على جمعه، ونزوح متواصل من مناطق الحرب، وسلطة تستخدم أرضاً ساحلية استراتيجية لمعالجة أزمة إنسانية من دون إعلان ما إذا كانت تعالج نزوحاً مؤقتاً أم ترسم واقعاً سكانياً دائماً.

إن حماية النازحين مسؤولية إنسانية وقانونية لا تحتمل المساومة، لكن حماية عدن وأراضيها ومصالح سكانها مسؤولية موازية. وأي محاولة لخلط الإغاثة بالتوطين، أو تمرير تغيير دائم تحت غطاء المخيمات المؤقتة، ستفتح نزاعاً سياسياً واجتماعياً جديداً في مدينة أنهكتها الحروب والفوضى وسوء الإدارة.

ترجمة

دولة الجنوب بوابة الاستقرار..

أمن السعودية والملاحة يتطلبان استعادة دولة الجنوب

يرى خالد اليماني أن اختزال حرب اليمن في تنافس سعودي–إيراني يتجاهل جذور القضية الجنوبية، وأن إجبار الجنوبيين على القتال لاستعادة صنعاء من دون الاعتراف بحقهم في تقرير المصير يطيل الصراع، بينما تمثل دولة جنوبية مستقرة شريكاً واقعياً لحماية باب المندب وخليج عدن.

خالد اليماني

مستشار رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي للشؤون الدولية

ترجمة عن مرصد منتدى الشرق الأوسط – واشنطن

واشنطن

في ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٦٢، أطاح انقلاب في اليمن بالإمام محمد البدر، الذي فرّ من صنعاء إلى الحدود السعودية. وسرعان ما وصلت القوات المصرية لتأمين النظام القومي العربي الجديد، لكن السلطات السعودية رأت في الوجود المصري في صنعاء تهديداً لأمنها القومي، ومولّت بقايا نظام الإمامة. وفي المقابل، عدّت القاهرة التحركات السعودية مخططاً رجعياً لاحتواء مساعي الرئيس المصري جمال عبدالناصر لنشر القومية العربية.

وعلى الرغم من أن التغطيات الإعلامية آنذاك وصفت الحرب الأهلية اليمنية بأنها معركة بين الجمهوريين والملكيين، فإنها كانت أكثر تعقيداً بكثير، إذ سعى الطرفان إلى الاستفادة من الولاءات القبلية المتغيرة. حتى إن المصريين أنشأوا مكتباً للشؤون القبلية ووزعوا إعانات بلغت، في بعض الأحيان، عشرات الآلاف من الجنيهات شهرياً.

وفي إحدى الحكايات الشهيرة من حصار صنعاء عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، وقف مشايخ القبائل إلى جانب الحسن حميد الدين، ينظرون إلى صنعاء وهي توشك على الانهيار. وعندما حثهم الأمير على إتمام المهمة، طالب المشايخ أولاً بتعجيل وصول مزيد من الذهب السعودي. وفي نهاية المطاف، فشل الحصار بعد سبعين يوماً.

وحرب اليمن اليوم معقدة بالقدر نفسه، رغم أن الدبلوماسيين والصحفيين كثيراً ما يختزلونها في صراع بين فصائل مدعومة من السعودية وأخرى مدعومة من إيران.

لكن تجاهل دوافع اليمنيين الجنوبيين يقود الحكومة المعترف بها دولياً ورئيسها المعيّن من السعودية، في نهاية المطاف، إلى الإخفاق في إدارة المعركة ضد الحوثيين.

وتواصل حكومة الرئيس رشاد العليمي، التي تعمل من منفاها في الرياض، الإصرار على أن يقاتل الجنوبيون لاستعادة صنعاء نيابة عنها، من دون تقديم أي وعد بحق الجنوب في تقرير مصيره.

وتستخدم الرياض اللغة نفسها التي يستخدمها وكلاؤها: الدعوة إلى حوار جنوبي–جنوبي تحت الوصاية السعودية، على أن تخضع نتائجه في النهاية لموافقة السلطات الشمالية.

ولا يمكن لهذا النموذج أن ينجح. فعندما تستمد حكومة يمنية شرعيتها من مموليها السعوديين بدلاً من شعبها، لا تكون النتيجة تحقيق الهدف السعودي المعلن والمتمثل في تأمين الحدود الجنوبية للمملكة.

ويدعو كثير من الأساتذة الأمريكيين والصحفيين المتخصصين في الشرق الأوسط إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى معارضة الحركات الانفصالية في دول مثل سوريا واليمن، رغم أنهم نادراً ما يشيرون إلى الأموال السعودية أو القطرية أو التركية السخية التي تتلقاها المؤسسات التي يعملون لديها.

وحتى إذا عارضت وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض الحكم الذاتي للأكراد السوريين، مع أن أكراد سوريا لم يطالبوا بدولة خاصة بهم، فإن اليمن يمثل حالة مختلفة؛ إذ لم يكن، بالمعنى السياسي الحديث، دولة واحدة متواصلة تاريخياً.

وعلى مدى أكثر من قرن، تطور شمال اليمن وجنوبه بوصفهما كيانين سياسيين منفصلين تماماً. وأقام البريطانيون مستعمرة في عدن عام ١٨٣٩، وعندما نال الجنوب استقلاله عام ١٩٦٧، لم ينضم إلى دولة أخرى، بل أصبح دولة مستقلة ذات سيادة، اعترفت بها الولايات المتحدة بعد شهر من إعلانها، وقبلتها الأمم المتحدة عضواً كامل العضوية في العام نفسه.

وعندما اتحد شمال اليمن وجنوبه عام ١٩٩٠، فعلا ذلك على أساس طوعي. لكن الاتفاق انهار عام ١٩٩٤، ولجأ الشمال إلى فرض الوحدة بالقوة العسكرية. ومنذ ذلك الحين، استندت كل دعوة إلى استمرار «الوحدة» اليمنية إلى فعل القوة التأسيسي ذلك، لا إلى تفويض شعبي جديد.

ولهذا السبب، لا يُعد مطلب الجنوب «انفصالاً». فالجنوبيون لا ينفصلون عن وطن تاريخي موحد، بل يسعون إلى حل اتحاد فشل لأكثر من ثلاثة عقود، واستعادة دولة امتلكوها من قبل ومارسوا فيها السيادة.

وأفضل المقارنات بهذه الحالة هي الاتحادات الطوعية التي قامت بين كيانات مستقلة ثم جرى حلها، مثل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، والكونفدرالية السنغامبية بين السنغال وغامبيا، وانقسام تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين.

وتمثل هذه الحالات سوابق لاتحاد وانفصال بين طرفين متساويين، وليست أمثلة على تفتيت دولة قومية واحدة.

ومحقّ الرئيس دونالد ترامب في إنهاء دور الولايات المتحدة بوصفها «شرطي العالم»، لمصلحة الاعتماد على حلفاء يصوغون الشراكات ويتحملون مسؤولية حماية مصالحهم.

وفي الحالة اليمنية، ينبغي لترامب، بدلاً من القبول بالإملاءات السعودية التي أعادت الولايات المتحدة إلى حافة الحرب في اليمن، أن يعمل مع الرياض على إحياء الرباعية الدولية، التي تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والسعودية.

ويتعين على الرباعية رسم مسار سياسي يمنح الأولوية لقيادات يمنية تمتلك قواعد شعبية حقيقية على الأرض، بدلاً من استمرار الاعتماد على سلطة تستمد موقعها من الاعتراف الخارجي والدعم المالي.

وينبغي لها بعد ذلك الدعوة إلى مؤتمر دولي بشأن المسألة اليمنية، لحل أزمة الشمال والجنوب استناداً إلى حدود الدولتين القائمة عام ١٩٩٠، بما يجنب الطرفين الدخول في نزاعات جديدة أو الحاجة إلى إعادة ترسيم الحدود.

كما ينبغي للرباعية والأمم المتحدة أن تجعلا الاعتراف بالدولتين اللتين قد تنبثقان عن المؤتمر مشروطاً بالتزامهما عدم مهاجمة الدول المجاورة، والمساهمة المشتركة في حماية حرية الملاحة في باب المندب وخليج عدن.

إن دولة جنوبية مستقرة تسيطر فعلياً على ساحلها الممتد من عدن إلى المهرة تمثل الضامن الأكثر واقعية للأمن في باب المندب وخليج عدن.

فالحكومة التي تستمد شرعيتها من شعبها تمتلك حافزاً مباشراً لحماية المضيق، والعمل شريكاً موثوقاً في الأمن والتجارة، ومواجهة الجماعات المسلحة التي تهدد الملاحة الدولية.

وتستفيد السعودية، بدورها، من وجود جار مستقر ومتعاون على حدودها الجنوبية، بدلاً من تحمل التزام عسكري وسياسي مفتوح الأجل، لا يملك هدفاً نهائياً واضحاً أو استراتيجية قابلة للاستمرار.

المصدر: مرصد منتدى الشرق الأوسط – واشنطن

« من حرب محلية إلى صراع إقليمي..

الريـــــاض « تُحرك «أحلاف الدفاع» وفرنسا تنتشر في «ينبع» للحد من الذراع الإيراني

تزامنت إدانة مجلس الأمن للهجمات الحوثية على السعودية مع تحركات عسكرية لتفعيل اتفاقية مكة بين الرياض وأنقرة وإسلام آباد، وإعلان فرنسي لحماية منشآت ينبع، بينما دعا مجلس القيادة إلى التعبئة العامة وسط نزوح واسع وتفاقم سوء التغذية بين أطفال اليمن جراء القتال المتصاعد.

واشنطن

دان مجلس الأمن الدولي تصاعد الهجمات التي تشنها جماعة الحوثيين على المملكة العربية السعودية، في وقت بدأت فيه الرياض تحريك اتفاقية مكة للدفاع المشترك مع تركيا وباكستان، واستعانت بفرنسا لحماية منشآت الطاقة في ينبع، وسط مؤشرات على انتقال المواجهة من حرب يمنية داخلية إلى أزمة أمن إقليمي أوسع.

وقال مندوب فرنسا لدى الأمم المتحدة جيروم بونافون، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للمجلس، إن أعضاء مجلس الأمن يدينون بأشد العبارات استمرار الهجمات الحوثية على السعودية، بما فيها الهجمات التي طالت منشآت الطاقة والبنية التحتية المدنية وأدت إلى إصابة مدنيين، بينهم نساء وأطفال.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تهديد الهجمات أمن المدنيين واستقرار المنطقة، بعد تصاعد عمليات إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة من اليمن واستهداف منشآت عسكرية واقتصادية ومدن سعودية.

وسبق لمجلس الأمن أن ندد بالهجمات الصاروخية الحوثية على السعودية والسفن التجارية، وأعرب عن قلقه من سقوط ضحايا مدنيين وتضرر منشآت عامة واتساع موجة النزوح داخل اليمن.

وتزامنت الإدانة الدولية مع اجتماع عسكري عقده رؤساء أركان السعودية وتركيا وباكستان في الرياض، الجمعة، لبحث التهديدات التي تواجه المملكة وسبل تفعيل اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي وقعتها الدول الثلاث في أغسطس/آب.

وقالت وزارة الدفاع السعودية إن الاجتماع تناول تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتنسيق العسكري، وتكامل القدرات الدفاعية، في إطار الانتقال من التعهدات السياسية إلى إجراءات عسكرية قابلة للتنفيذ.

وأكد القادة العسكريون التزام بلدانهم بالدفاع الجماعي عن أمن السعودية وسيادتها وسلامة أراضيها، وعزمهم البدء فوراً بتحويل بنود الاتفاقية إلى تعاون عسكري فعّال.

وتنص اتفاقية مكة على اعتبار أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الثلاث اعتداءً على الأطراف جميعاً، لكنها لم تحدد علناً شكل الرد المشترك أو الظروف التي تفرض تدخلاً عسكرياً مباشراً.

ورغم اللهجة الصارمة التي صدرت عقب اجتماع الرياض، لم تعلن تركيا أو باكستان التزاماً بالمشاركة في عمليات قتالية داخل اليمن. وكانت إسلام آباد قد قالت في وقت سابق إن الاتفاقية لا تزال في طور بناء هياكلها المؤسسية وإن مسألة المشاركة في ضرب الحوثيين لم تُحسم.

ويشير الاجتماع العاجل إلى أن الاتفاقية بدأت تنتقل إلى مرحلة التشغيل العسكري، عبر تشكيل قنوات للتنسيق وتبادل المعلومات وتقييم احتياجات الدفاع الجوي السعودي، من دون أن يعني ذلك حتى الآن انخراط قوات تركية أو باكستانية في الحرب.

وقبل الاجتماع العسكري، التقى وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان نظيريه التركي هاكان فيدان والباكستاني إسحاق دار على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وندد الوزراء الثلاثة بالهجمات الحوثية على المملكة، وأكدوا حق السعودية في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة للدفاع عن أمنها وفق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقالت الرياض إن بعض الهجمات حاول استهداف مكة المكرمة، فيما نفى الحوثيون توجيه صواريخ نحو المدينة.

وفي موقف يفتح باباً أمام توسيع الاتفاقية، قال رئيس البرلمان التركي نعمان قورتولموش إن اتفاقية مكة يمكن أن تتطور إلى إطار أوسع يضم دولاً أخرى في العالم الإسلامي، بما فيها إيران.

وأكد قورتولموش أن الاتفاقية لا تستهدف دولة بعينها، وأن دخولها حيز التنفيذ يحتاج إلى موافقة البرلمان التركي، متوقعاً إدراجها ضمن جدول أعماله بعد استئناف جلساته في أكتوبر/تشرين الأول.

وتكشف الدعوة التركية المحتملة لانضمام طهران عن تباين داخل التحالف الثلاثي بشأن تعريف مصدر التهديد؛ إذ ترى السعودية أن الحوثيين يتحركون ضمن شبكة النفوذ الإيراني، بينما تحاول أنقرة إبقاء الاتفاقية ضمن إطار دفاع إقليمي لا يتحول إلى تحالف معلن ضد إيران.

ويأتي ذلك بعدما قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إن بلاده غير مسؤولة عن عمليات الحوثيين، مؤكداً أن الجماعة تتحمل مسؤولية أفعالها. لكن تقارير استندت إلى مصادر يمنية وإيرانية وإقليمية ربطت التقدم الحوثي على الساحل الغربي بتوجيه ودعم من الحرس الثوري الإيراني.

ودعت مجموعة الدول السبع طهران إلى وقف تسليح الحوثيين ودعمهم، وطالبت الجماعة بوقف العمليات العسكرية والتهديدات التي تستهدف الملاحة المدنية والعودة إلى المسار السياسي.

وفي موازاة تحريك اتفاقية مكة، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن باريس سترسل جنوداً وأنظمة رادار ومنظومات دفاعية إلى السعودية لحماية منشآت ينبع النفطية المطلة على البحر الأحمر.

وقال ماكرون إن المهمة تهدف إلى حماية الموقع ومنع تعطيل صادرات الطاقة، من دون الانخراط المباشر في الحرب. وترك الباب مفتوحاً أمام توسيع الدعم وفق تطورات الوضع والاحتياجات الدفاعية السعودية.

وتحولت ينبع إلى منفذ بالغ الأهمية لصادرات النفط السعودية، خصوصاً مع اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز وازدياد اعتماد الرياض على خط الأنابيب الممتد من شرق المملكة إلى ساحل البحر الأحمر.

لكن هجمات الحوثيين على منشآت ينبع وتهديداتهم بفرض حصار على الموانئ السعودية المطلة على البحر الأحمر أظهرت أن المسار البديل لا يتمتع بحماية كاملة، خصوصاً بعد توسع سيطرة الجماعة على الساحل الغربي لليمن واقترابها من باب المندب.

وقال التحالف الذي تقوده السعودية إن دفاعاته الجوية اعترضت، فجر السبت، طائرتين مسيّرتين أطلقهما الحوثيون باتجاه منطقة الرياض، إلى جانب صاروخين باليستيين كانا يستهدفان خميس مشيط في جنوب غربي المملكة.

وسبقت ذلك هجمات قال التحالف إنها استهدفت الطائف وينبع، فيما أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع تنفيذ عمليات بصواريخ وطائرات مسيّرة على أهداف وصفها بالحساسة في الرياض وينبع وجيزان.

وأكد الحوثيون استهداف منشآت أرامكو وغرف عمليات ومخازن أسلحة ومواقع لإطلاق الصواريخ، بينما لم تتوافر معلومات مستقلة تؤكد حجم الأضرار أو دقة إصابة الأهداف المعلنة.

وفي الداخل اليمني، دعا رئيس مجلس القيادة الرئاسي المدعوم من الرياض، رشاد العليمي، إلى التعبئة العامة لمواجهة الحوثيين والالتحاق بالقوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية عبر القنوات الرسمية.

وتعهد العليمي بإصدار عفو عام يشمل من يغادرون صفوف الحوثيين ويتوقفون عن القتال أو العمل لمصلحتهم، مع تسوية أوضاع المنتمين إلى مؤسستي الجيش والأمن والحفاظ على حقوقهم الوظيفية.

وتزامنت دعوة التعبئة مع بيان للمفتي العام للسعودية صالح الفوزان خاطب فيه القوات السعودية وقوات التحالف، داعياً إياها إلى الاستعداد وتنفيذ الأوامر وتوحيد الصفوف في مواجهة الحوثيين، الذين وصفهم بـ«الفرقة الضالة» و«عصابة الشر».

ويمثل دخول المؤسسة الدينية السعودية على خط المواجهة محاولة لمنح التعبئة العسكرية بعداً دينياً وسياسياً، في وقت تبحث فيه الرياض عن توسيع قاعدة المشاركة في حرب تواجه صعوبات عسكرية متزايدة على الأرض.

ويأتي التصعيد بينما يحتدم القتال بين الحوثيين والقوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية على جبهات الساحل الغربي وتعز ومناطق أخرى، وسط سقوط عشرات القتلى واتساع حركة النزوح.

وفي موقف إقليمي، أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال اتصال بالعليمي، استمرار دعم القاهرة لليمن ومؤسساته، ودعا إلى تسوية سياسية شاملة. ويعكس الموقف المصري استمرار حذر القاهرة من الانخراط العسكري المباشر، رغم ارتباط أمن باب المندب بحركة الملاحة في قناة السويس.

وتظهر المواقف الدولية والإقليمية أن السعودية نجحت في الحصول على إدانات سياسية ومساعدات دفاعية، لكن شركاءها ما زالوا يضعون حدوداً فاصلة بين حماية أراضي المملكة ومنشآتها، وبين المشاركة في حرب برية أو جوية واسعة داخل اليمن.

وفي مقابل التحركات العسكرية، تتسع الكلفة الإنسانية بوتيرة سريعة. وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» إن قرابة ١٣٠ ألف شخص، بينهم نحو ٧١ ألف طفل، اضطروا إلى مغادرة منازلهم خلال ثلاثة أسابيع نتيجة القتال، وإن معظم النازحين قدموا من محافظة تعز ومناطق الساحل الغربي.

وأضافت المنظمة أن فرقها المتنقلة فحصت نحو ٢٩٠٠ طفل في المناطق التي أمكن الوصول إليها، وتبين أن أكثر من طفل من كل أربعة يعاني سوء تغذية حاداً، فيما صُنفت حالات أكثر من ٢٠٠ طفل بأنها شديدة الخطورة.

وتوقعت «يونيسف» أن يعاني أكثر من ٢,٢ مليون طفل دون الخامسة سوء تغذية حاداً خلال عام ٢٠٢٦، بينهم أكثر من نصف مليون طفل مصاب بالحالات الشديدة التي تهدد الحياة.

كما تحققت المنظمة من مقتل ١٥ طفلاً وإصابة ١٤ آخرين منذ الثالث من سبتمبر/أيلول، مع استمرار فقدان ثلاثة أطفال، بينما أغلقت ٢٤٣ مدرسة أبوابها أو علقت الدراسة، ما أثر في أكثر من ١٣٧ ألف طالب.

وقالت الأمم المتحدة إن عملياتها معلقة في ٩٠ من أصل ١٠٥ مديريات ذات أولوية صحية في شمال اليمن، وإن القيود الأمنية وصعوبة الوصول تعرقل خدمات العلاج والولادة ورعاية الأطفال.

ويضع التدهور الإنساني الأطراف أمام مفارقة واضحة: ففي الوقت الذي تتوسع فيه التحالفات العسكرية وتتدفق منظومات الدفاع وتتصاعد دعوات التعبئة، تتراجع قدرة السكان على الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

وتشير التطورات إلى أن إدانة مجلس الأمن وحدها لن توقف الهجمات، كما أن تفعيل اتفاقية مكة يظل مرتبطاً بمدى استعداد تركيا وباكستان لتحويل التزاماتهما الدفاعية إلى مشاركة فعلية، وبقدرة السعودية على حماية منشآتها من دون توسيع حرب يدفع المدنيون اليمنيون كلفتها الأكبر.

حوارات وتحليلات

سبعة أيام قلبت المعادلة..

«نيو لاينز»: الحوثيون استغلوا انقسام خصومهم وو

السعودية »

أرادت هزيمة طارق صالح في المخا ومستقبله السياسي على المحك

قالت مجلة «نيو لاينز» الأمريكية إن تأخر الإسناد الجوي السعودي وانقسام القوات المناهضة للحوثيين ساهما في انهيار جبهة الساحل الغربي وخسارة طارق صالح المخا وباب المندب خلال سبعة أيام، ورأت أن الهزيمة تهدد مشروعه العسكري وتضع مستقبله السياسي رهن قرار الرياض بشأن استمرار الاعتماد عليه حليفاً في المرحلة المقبلة إقليمياً.

واشنطن

قالت مجلة أمريكية إن تأخر السعودية في إسناد قوات طارق صالح خلال الهجوم الحوثي على الساحل الغربي أسهم في خسارته المخا وانهيار مشروعه العسكري، مشيرةً إلى أن مستقبله السياسي بات مرهوناً بقرار الرياض وما إذا كانت لا تزال ترى فيه حليفاً مفيداً.

وقالت مجلة «نيو لاينز» الأمريكية إن سيطرة الحوثيين على مواقع رئيسية في الساحل الغربي ومحيط مضيق باب المندب تمثل تحولاً جذرياً في الحرب اليمنية المستمرة منذ 12 عاماً، وتعيد تشكيل ميزان القوى الداخلي، فيما تمنح إيران ورقة ضغط إضافية في مواجهة الولايات المتحدة، إلى جانب نفوذها القائم حول مضيق هرمز.

وأوضحت المجلة، في تقرير مطول للصحفي والمحلل السياسي اليمني محمد القاضي، أن خريطة الحرب تغيرت في سبتمبر/أيلول بوتيرة أسرع من قدرة القوى السياسية والعسكرية على استيعابها، بعدما تمكن الحوثيون من استعادة مناطق احتاجت القوات المدعومة من التحالف العربي إلى أسابيع للسيطرة عليها عام 2017.

وأضافت أن امتداد الحوثيين إلى أحد أهم الممرات البحرية في العالم فتح بعداً استراتيجياً جديداً للصراع، ووضع السعودية ودول البحر الأحمر وحركة الملاحة الدولية أمام تحد يتجاوز حدود الحرب الداخلية في اليمن.

وعلى مدى سنوات، مثّل الاحتفاظ بالساحل الممتد من المخا إلى باب المندب واحداً من أهم الإنجازات العسكرية للقوات المناهضة للحوثيين. ففي عام 2017، شقت القوات المدعومة من التحالف، ولا سيما القوات التي دعمتها وقادتها الإمارات، طريقها على امتداد الساحل ضمن عملية «السهم الذهبي».

وبدأت العملية في 7 يناير/كانون الثاني 2017، وأُعلن استعادة المخا في 23 من الشهر نفسه. وأمّنت مرحلتها الأولى نحو 50 ميلاً من الساحل، مع استمرار عمليات تطهير المناطق المحيطة من جيوب الحوثيين لعدة أسابيع إضافية. واحتاجت القوات حينها إلى نحو 16 يوماً للوصول إلى المخا، بينما انتقلت الجغرافيا ذاتها، بعد نحو عقد، إلى الحوثيين خلال سبعة أيام فقط.

وذكرت «نيو لاينز» أن الحوثيين شنوا، في 4 سبتمبر/أيلول، هجوماً خاطفاً واسعاً اجتاح حيس والخوخة، وأعاد قواتهم إلى المخا ومدخل باب المندب. ولم تشهد المدن معارك طويلة، إذ انسحبت قوات المقاومة الوطنية، بقيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، بصورة مفاجئة عند فجر 10 سبتمبر/أيلول.

وقال كاتب التقرير إنه تابع التطورات وتحدث إلى مسؤولين كبار وقادة ميدانيين قبل انهيار الجبهة وأثناءه، وإن المعلومات التي تلقاها أظهرت أن الانسحاب لم يكن نتيجة تفوق القوات المهاجمة في الساعات الأخيرة وحده، بل جاء بعد اتخاذ قرار بالانسحاب، ما يثير أسئلة بشأن الجهة التي اتخذت القرار، وكيفية تنفيذه، وأسباب انهيار تشكيل عسكري بُني على مدى سنوات بهذه السرعة.

وبحسب التقرير، بدأت مقدمات الانهيار قبل أشهر، عندما شرع الحوثيون في إعداد ساحة المعركة. فقد أمضت الجماعة قرابة عامين في التجنيد وحشد القوات والاستعداد لاندفاعة عسكرية كبيرة، فيما قدرت قوات المقاومة الوطنية حجم التعبئة الحوثية بأكثر من 76 ألف مقاتل.

واستغل الحوثيون المواجهة مع إسرائيل لحشد مقاتلين وإرسالهم إلى الساحل الغربي، بهدف تغيير الميزان العسكري والسيطرة على المناطق المحيطة بباب المندب.

وتنبع أهمية الساحل، وفق المجلة، من أنه يمنح الحوثيين قدرة مباشرة على التأثير في المضيق. وخلال حرب غزة، هاجمت الجماعة السفن العابرة بصواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيّرة، لكنها أصبحت، بعد مكاسبها البرية، قادرة على استخدام أسلحة أقصر مدى وأقل كلفة ضد السفن.

وكان الحوثيون يسيطرون بالفعل على الساحل الممتد من حجة إلى الحديدة، وأدت مكاسبهم الجديدة إلى توسيع نطاق سيطرتهم على الشريط الساحلي. وقد تساعدهم هذه السيطرة أيضاً على تهريب الأسلحة وتعزيز صلاتهم بجهات مسلحة من غير الدول، بينها حركة الشباب في الصومال.

وقالت المجلة إن الحوثيين افتتحوا المرحلة الرئيسية من هجومهم في 9 أغسطس/آب، بإطلاق صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة على مقر قوات المقاومة الوطنية. وسقطت أربعة صواريخ في محيط مقر طارق صالح، لكنه نجا من الهجوم.

ونقل التقرير عن مصادر مطلعة على الاستعدادات أن قيادة الحوثيين اتخذت، قبل أسابيع من الهجوم، قراراً استراتيجياً بالقضاء على صالح والقوات التي بناها على امتداد الساحل الغربي.

وأفادت روايات أوردها التقرير بأن «مجلس الجهاد» الحوثي، برئاسة عبدالملك الحوثي، اتخذ القرار بمشاركة أعضاء ومستشارين إيرانيين في التخطيط. ولم يكن الهدف إضعاف خصم عسكري فقط، بل إزالة العقبة التي تحول دون وصول الجماعة إلى باب المندب، إذ كانت قوات الساحل تعترض سفناً تستخدم في تهريب الأسلحة عبر القرن الأفريقي.

وكان الهجوم جزءاً من جهد أوسع لانتزاع زمام المبادرة قبل أن تتمكن الحكومة وحلفاؤها الإقليميون من تنفيذ عملياتهم الخاصة.

وسبق للحوثيين مهاجمة معسكرات ومجمعات بين مأرب الغنية بالنفط وحضرموت، بذريعة أن السعودية والحكومة اليمنية تستعدان لإطلاق عملية لاستعادة صنعاء. وبدلاً من انتظار تلك المواجهة، سعت الجماعة إلى فرض معركة بشروطها.

وفي المقابل، نفذت الحكومة، بدعم من الرياض، تعبئة إعلامية واسعة عبر منصات التواصل الاجتماعي، وقدمت انطباعاً بأن المعركة المرتقبة ستنهي نفوذ الحوثيين. لكن الجماعة بادرت إلى التحرك، ودمرت معسكرات تابعة لقوات درع الوطن المدعومة من السعودية في مناطق نائية بين مأرب وحضرموت، ثم صعّدت مواجهتها مع الرياض بعد إعلان ما سمته حصاراً على السفن السعودية العابرة للمضيق.

وأشارت «نيو لاينز» إلى أن التصعيد بدأ قبل ذلك. ففي 3 يوليو/تموز، أقلعت طائرة تشغلها شركة «ماهان إير» الإيرانية من طهران إلى صنعاء، وبقيت في المطار نحو ثلاث ساعات، قبل أن تنقل وفداً حوثياً إلى إيران لحضور جنازة المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، الذي كانت إسرائيل قد قتلته.

وبعد عشرة أيام، عادت الطائرة نفسها وعلى متنها الوفد الحوثي وخبراء إيرانيون ومعدات عسكرية متطورة، بينها محركات طائرات مسيّرة ورؤوس صواريخ، وفقاً للمصادر التي استند إليها التقرير.

وسرعان ما أصبحت الطائرة جزءاً من المواجهة المتصاعدة بشأن مطار صنعاء. فقد قصفت مقاتلات المطار، واتهم الحوثيون السعودية بالوقوف وراء الهجوم، بينما أعلنت الحكومة اليمنية مسؤوليتها عنه. واضطرت الطائرة الإيرانية إلى تحويل مسارها نحو الحديدة على البحر الأحمر.

وكان مدرج الحديدة قد دُمر عام 2015، غير أن إعادة تأهيله، إلى جانب تجهيز مهابط جوية أخرى، أشارت، وفق التقرير، إلى أن الحوثيين كانوا يستعدون لمرحلة جديدة من التصعيد. وقالت مصادر إن الجماعة أنشأت مدارج أيضاً في صعدة وذمار ومناطق أخرى.

وقال الحوثيون إن رحلة «ماهان إير» كانت تهدف إلى كسر الحصار السعودي، مع أن مطار صنعاء لم يكن معزولاً بالكامل، إذ استمرت الرحلات إلى عمّان، بالتزامن مع مناقشات بشأن توسيع عملياته قبل مشاركة الجماعة في حرب غزة وأثناءها.

وفي مايو/أيار 2025، قصفت إسرائيل طائرات يمنية في مطار صنعاء رداً على ضربات حوثية استهدفت الأراضي الإسرائيلية. ورفض الحوثيون نقل الطائرات إلى دول مجاورة، مثل جيبوتي، لتجنب تدميرها خلال المواجهة مع إسرائيل، قبل أن تُدمر ثلاث طائرات دفعة واحدة ويُغلق المطار.

حوارات وتحليلات

وصلوا إلى باب المندب تركته وحيداً أمام الحوثيين..

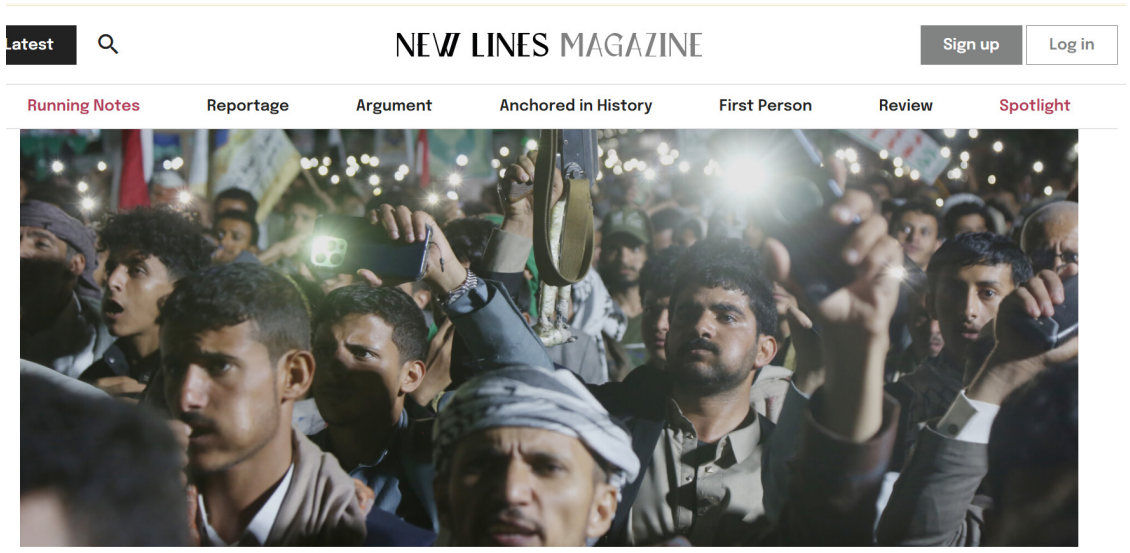

ورأت المجلة أن قصف مطار صنعاء في يوليو/تموز ساعد على دفع المواجهة إلى مرحلة جديدة. وأعلن الحوثيون ما سموه «الحصار مقابل الحصار»، فمنعوا السفن السعودية وبدأوا في استهدافها، بعد أن كان التفاهم السعودي-الحوثي لعام 2022 قد جمّد خطوط الجبهة الرئيسية إلى حد بعيد.

وبحلول صيف 2026، كانت العلاقة بين الحوثيين والسعودية تتحرك مجدداً نحو مواجهة مفتوحة.

وعندما بدأ الهجوم البري، كان الحوثيون قد أمضوا أسابيع في تهيئة ساحة المعركة. ووفقاً لمسؤولي قوات المقاومة الوطنية، أطلقت الجماعة، بين 9 أغسطس/آب و9 سبتمبر/أيلول، نحو 130 صاروخاً باليستياً و145 طائرة مسيّرة انتحارية و15 زورقاً مفخخاً ضد القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية.

وتعرض ميناء المخا للتدمير، فيما تحملت القوات المدافعة عن الساحل الغربي حملة متواصلة مع قدر ضئيل من الإسناد الجوي الفعلي.

وحشد الحوثيون عشرات الآلاف من المقاتلين، بمن فيهم أفراد من وحدات النخبة، ونشروا قادة كباراً في الحوبان، شمال شرقي تعز. وكان من بينهم محمد العاطفي، وزير الدفاع في حكومة الحوثيين؛ ويوسف المداني، رئيس هيئة الأركان وقائد جبهة البحر الأحمر؛ وعبداللطيف المهدي، المعروف باسم أبو نصر الشاعف، قائد المنطقة العسكرية الرابعة؛ إلى جانب ضباط كبار في الاستخبارات والجيش.

وشارك خبراء من الحرس الثوري الإيراني في العمليات، وفقاً للمصادر التي تحدث إليها القاضي، وأدير الهجوم على المخا من الحوبان. ولم تكن الاستعدادات سراً، غير أن المعسكر المقابل لم يتخذ الإجراءات التي تمنع الانهيار.

وبالتوازي مع العمليات البرية، خاض الحوثيون معركة في مجال الاتصالات. وأفاد التقرير بأن الجماعة تخلت عن استخدام نظام أطلق عليه اسم «Claude»، خشية أن تكون الولايات المتحدة أو إسرائيل قد اخترقته، ثم جمعت فريقاً من الخبراء الحوثيين وعناصر من حزب الله والعراق.

وأرسلت الجماعة مركبات تحمل برمجيات اتصالات متطورة، بهدف اعتراض الاتصالات بين القوات الموجودة على خطوط الجبهة الممتدة من غرب تعز إلى المخا.

ووفقاً لمسؤولي قوات المقاومة الوطنية، رصدت وحدات الحرب الإلكترونية الحوثية 5,346 جهاز اتصال لاسلكياً بالقرب من خط الجبهة، وتمكنت من التنصت عليها، بينها 3,181 جهازاً حول جبهة البرح في تعز و2,165 جهازاً حول الحديدة.

وبحسب المعلومات التي أوردها كاتب التقرير، استُخدمت المنظومة لاحقاً في إرسال أوامر بالانسحاب إلى وحدات الخطوط الأمامية، بينما كانت المواقع نفسها تتعرض لقصف مكثف بالصواريخ والطائرات المسيّرة، ما أحدث ارتباكاً واسعاً في صفوف المدافعين.

وبعد سقوط مديرية الوازعية في تعز، خشي بعض المقاتلين اقتحام الحوثيين منطقة ذباب وقطع خط الإمداد، ولا سيما أن عائلات عدد منهم كانت تقيم هناك، فتركوا بعض مواقع الخطوط الأمامية لمحاولة إنقاذ عائلاتهم.

وظن السكان أن الانسحاب نهائي، بينما اعتقد المقاتلون أنهم سيتمكنون من العودة إلى مواقعهم، غير أن الوقت لم يكن في صالحهم. وأبلغ بعض الوحدات بقرار الانسحاب، فيما لم يصل القرار إلى وحدات أخرى، بمن فيها بعض القيادات.

ونقلت المجلة عن قائد بارز قوله إن المقاتلين خاضوا المعارك بشجاعة وضراوة طوال أيام، وإن بعضهم ظل محاصراً يومين وصد هجمات كبيرة رغم عدم النوم لساعات طويلة.

وأضاف القائد أن الطائرات المقاتلة لم تظهر، ولم تُفعّل جبهات أخرى في تعز أو المحافظات المجاورة لتشتيت قوات الحوثيين وقطع خطوط إمدادها، ولذلك جاء الانسحاب غير منظم وغير منضبط، وتحول إلى هزيمة ساحقة.

وكان الهدف الأساسي للحوثيين، وفقاً للمصادر، قتل طارق صالح والاستيلاء على المخا وباب المندب، بصرف النظر عن الكلفة. وأفادت تقارير بأن الحرس الثوري الإيراني منح العملية مهلة عشرة أيام، قبل أن يخفض عبدالملك الحوثي المهلة إلى 72 ساعة قبل الانهيار بأيام قليلة. وتمكنت القوات المهاجمة من الالتزام بالمهلة.

لكن التقرير رأى أن سرعة الهزيمة لا يمكن تفسيرها بالقوة العسكرية للحوثيين وحدها، إذ كانت الجبهة المقابلة منقسمة أصلاً.

وكان سقوط منطقة الكدحة في غرب تعز مؤشراً مبكراً إلى ما سيأتي. فقد كانت المنطقة تحت سيطرة لواء النصر التابع لمحور تعز العسكري، بينما كان قائد اللواء رامي الخليدي في عدن وقت الهجوم الحوثي على قواته محدودة العدد، وفقاً للتقارير.

وفي 6 سبتمبر/أيلول، سقطت المنطقة من دون مقاومة فعلية تُذكر. وكان طارق صالح قد حذر محور تعز العسكري، قبل أشهر، من الأهمية الاستراتيجية لخط الجبهة وحاجته إلى تعزيزات، لكن تحذيراته لم تؤد إلى الاستجابة التي طلبها، وفقاً لمصادر عسكرية.

وتحدث التقرير عن حالة عميقة من انعدام الثقة بين صالح وعناصر من قوات تعز، إلى جانب حزب الإصلاح ذي التوجه الإخواني.

ونظر بعضهم إلى صالح أساساً بوصفه حليفاً لأبوظبي، رغم إعادة تموضعه لاحقاً مع الرياض، عقب التطورات السياسية والعسكرية التي أدت إلى خروج قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات في أواخر ديسمبر/كانون الأول وأوائل يناير/كانون الثاني، عندما قصفت السعودية قوات المجلس الانتقالي ومركبات عسكرية إماراتية في حضرموت، ومنحت الإمارات مهلة 24 ساعة لمغادرة اليمن.

ولم يكن أمام حلفاء الإمارات، بمن فيهم طارق صالح، سوى إعادة التموضع مع النظام الجديد الذي أصبحت السعودية تقوده منفردة.

وكان لهذه الشكوك السياسية أثر مباشر عندما بدأ القتال. وما إن سيطر الحوثيون على الكدحة حتى قطعوا الطريق الرابط بين المخا ومدينة تعز، الذي شُيد بتمويل إماراتي.

وعدّ خبراء عسكريون سقوط الكدحة تطوراً حاسماً، لأنه عزل المخا عن مدينة تعز وقطع أي إمدادات محتملة أو ضغط عسكري يمكن أن يساند القوات في المخا والساحل الغربي عموماً.

ولم تُفعّل جبهات أخرى حول تعز لقطع خطوط إمداد الحوثيين أو تشتيتهم عن أهدافهم، لكن الانقسام كان أعمق من طريق واحد أو جبهة عسكرية واحدة.

فقد تشكلت العلاقة بين حزب الإصلاح وحلفائه وخصومه على وقع جراح عام 2011، وأنتجت سنوات الحرب تحالفات جديدة، لكنها لم تمحُ الخصومات القديمة.

وعندما انهار الساحل الغربي، عادت تلك المظالم إلى الظهور. وطالب بعض المنتمين إلى الإصلاح وناشطون آخرون بمحاكمة صالح، وحمّلوه مسؤولية الهزيمة، بحجة أن قواته كانت مسلحة بكثافة وكان يفترض أن تكون قادرة على الدفاع عن المنطقة.

وذهب آخرون، بينهم كتاب سعوديون، إلى اتهام أبوظبي بأن لها يداً فيما حدث، رغم أن القيادة العسكرية والسياسية للمعسكر المناهض للحوثيين كانت قد انتقلت بصورة أوضح إلى السعودية.

ورأت المجلة أن المشكلة الأساسية تكمن في أن القوات المناهضة للحوثيين لم تكن في أي وقت جيشاً واحداً.

فقد تلقت قوات المقاومة الوطنية خلال القتال دعماً من ألوية العمالقة، وهي قوات سلفية أسستها الإمارات، وقوات درع الوطن، وهي قوات ذات توجه سلفي أيضاً أنشأتها السعودية، لكن هذه التشكيلات لم تكن تعمل بالضرورة تحت قيادة ميدانية موحدة.

ولم يتلق بعض أفرادها رواتبهم منذ أشهر، وفقاً للتقرير، فيما لم يقبل آخرون بصورة كاملة سلطة صالح بوصفه قائداً للساحل الغربي.

وكانت النتيجة وجود قوات تمتلك السلاح والعدد والأرض وتقاتل على جبهات متعددة، لكنها افتقرت، في اللحظة الحاسمة، إلى قيادة عسكرية موحدة وفاعلة.

أما وزير الدفاع، الذي كان يفترض أن يوجد في جبهة ساخنة مثل الساحل الغربي، فقد اختار، بحسب منتقديه، الجبهة الخطأ في التوقيت الخطأ، إذ توجه إلى الضالع، معقل الانفصاليين الجنوبيين، حيث نُصب كمين لموكبه واحتُجز فترة من الوقت. ووصف التقرير الزيارة بأنها كانت بلا معنى.

وفي المقابل، واجه الحوثيون وضعاً مختلفاً. فقد كانت قيادتهم مركزية، وهدفهم واضحاً، وتمكنوا من حشد عشرات الآلاف من المقاتلين في جبهة واحدة، وهو فارق أثبت أنه حاسم.

وكانت كلفة الانهيار وعواقبه على السيطرة الإقليمية هائلة. فقد استولى الحوثيون على نحو ألفي ميل مربع في هجوم واحد، وعادوا إلى باب المندب بعد ما يقرب من عقد.

ولم تقتصر مكاسبهم على الأرض، إذ كان الساحل الغربي يضم بنية تحتية عسكرية طُورت خلال سنوات بدعم إماراتي كبير، بينها مخازن أسلحة وذخيرة ومجمعات عسكرية وأنظمة اتصالات ومواقع استراتيجية تحيط بالمخا.

ومن بين المنشآت التي سقطت في أيدي الحوثيين ميناء المخا، الذي دمرته صواريخهم لاحقاً، والمطار، ومحطة للطاقة الشمسية، والمنظومة الأمنية والعسكرية المحيطة بجبل النار، الذي يضم قاعدة عسكرية ومركزاً للقيادة والسيطرة بنته الإمارات.

كما سيطر الحوثيون على مجمع العمري العسكري المطل على المناطق القريبة من المضيق، والمواقع الجبلية المحيطة بالمخا.

وكانت المخا قد شهدت تنمية غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة، وتزايد عدد سكانها، وأصبحت، إلى جانب مأرب، نموذجاً للتنمية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

واستولى الحوثيون أيضاً على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. ووصف رئيس استخبارات سابق بارز المنظومة التي تركتها القوات المنسحبة بأنها «منظومة عسكرية وأمنية لدولة»، وهي عبارة قال التقرير إنها تلخص حجم ما فُقد خلال أيام قليلة.

ولم يكن الانهيار تخلياً عن خط دفاعي فقط، بل مثّل اختفاء بنية عسكرية استغرق بناؤها سنوات.

ورأى التقرير أن من بين الأخطاء الفادحة إنشاء قاعدة استراتيجية للقيادة والسيطرة في جبل النار، على مسافة 11 ميلاً فقط من خط الجبهة مع الحوثيين، ربما للاستفادة من غطاء الجبل في تجنب الضربات.

وعلى الرغم من تحصين القاعدة بما يكفي لحمايتها من الصواريخ الحوثية، فإنها كانت هشة أمام تقدم القوات البرية.

وبمجرد الاستيلاء عليها، سقطت غرفة قيادة العملية وانقطع الاتصال بالوحدات العسكرية. ووفقاً لأشخاص من المنطقة وروايات عن المعركة، تركز القتال الحاسم في القطاع الأوسط من الجبهة الغربية.

وكان المحور الحرج يمر عبر البرح ومفرق المخا ومعسكر خالد وجبل النار. وبدأ الانهيار بتعرض مفرق البرح للضغط، ثم اختراق المنظومة الدفاعية حول معسكر خالد، وتهديد جبل النار وهيكل القيادة، وتدهور الاتصالات والتنسيق، قبل أن تبدأ القوات الانسحاب.

ولم تكن هناك خطة للانتقال إلى مواقع دفاعية بديلة، ما جعل المخا أكثر عرضة للسقوط.

وتكمن أهمية هذا التسلسل في أن الحوثيين لم يكونوا بحاجة إلى تدمير كل تشكيل عسكري في الوقت نفسه، بل ركزوا هجومهم على عقد القيادة والاتصال والمحاور الحساسة.

وقالت بعض المصادر إن الألوية التهامية، التي كانت تقاتل في مديريتي الخوخة وحيس بمحافظة الحديدة ضمن قوات المقاومة الوطنية، حافظت على قدر أكبر من التماسك، ونفذت انسحاباً في الوقت المناسب قبل أن تتعرض للتطويق الكامل.

ورجح التقرير أن تتولى هذه الوحدات دوراً قيادياً في أي ترتيبات عسكرية مستقبلية في تلك المناطق.

وكانت الخسائر البشرية فادحة. فوفقاً لتقارير وزارة الصحة، قُتل أكثر من 700 حوثي وأصيب مئات، فيما تكبدت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية أكثر من 500 قتيل ونحو 1,500 مصاب.

ورغم احتمال أن تكون الأعداد الحقيقية أعلى، فإن الأهمية الاستراتيجية للهزيمة تتجاوز حجم الخسائر، إذ أصبح الحوثيون يمتلكون أسلحة وذخائر يمكن أن تدعم عملياتهم لأشهر.

وظل الطيران يمثل نقطة الضعف الرئيسية للحوثيين طوال الصراع، ولا سيما في المناطق المنبسطة، لأن مقاتلي الجماعة أكثر قدرة على القتال في التضاريس الجبلية الوعرة.

وقالت مصادر إن طارق صالح طلب مزيداً من الإسناد الجوي، لكن الضربات المحدودة لم تتمكن من وقف الأعداد الكبيرة من المقاتلين الحوثيين، ولم تفعل الكثير لإبطاء الانسحاب.

وبعد انسحاب قوات صالح والتشكيلات المساندة، تحركت القوات نحو خور عميرة في لحج، بينما لاحقها الحوثيون بضربات صاروخية.

وجاء الإسناد الجوي المكثف متأخراً، بعد اكتمال الانسحاب. وأُبلغ عن ضربات واسعة ضد أهداف حوثية على امتداد الساحل الغربي وفي مناطق أخرى، أدت إلى تدمير بعض الأسلحة التي تركتها قوات المقاومة الوطنية ومخازن داخل الجبال.

وأحصى الحوثيون 450 غارة جوية خلال أسبوع، فيما أفادت تقارير ميدانية بمقتل مئات من مقاتلي الجماعة.

وذكّرت الحملة الجوية بالأيام الأولى لعملية «عاصفة الحزم» في مارس/آذار 2015، عندما هيمنت القوة الجوية على ساحة المعركة. لكن المجلة أشارت إلى وجود فرق جوهري بين تدمير موقع والسيطرة عليه.

فالطائرات تستطيع ضرب مخازن الأسلحة ومراكز القيادة والمنشآت العسكرية، لكنها لا تستطيع احتلال جبل أو تأمين طريق أو الدفاع عن ميناء. وتتطلب هذه المهام قوات برية تعمل تحت قيادة واحدة.

ولم تكن هناك قوة بهذه المواصفات عندما انهارت جبهة الساحل الغربي.

ولا يزال شن هجوم مضاد ممكناً، وفق التقرير، لكنه يتطلب من القوات المتبقية إعادة التجمع وإنشاء هيكل قيادة متماسك قبل محاولة استعادة الأراضي المفقودة.

ويعمل الحوثيون على تثبيت مواقعهم في المناطق التي سيطروا عليها، وسط تقارير عن زرع الألغام، ما يجعل إخراجهم أكثر صعوبة كلما طال بقاؤهم.

كما تسعى الجماعة إلى السيطرة على المناطق الجبلية الوعرة في تعز ولحج المطلة على المضيق لحماية خطوطها الخلفية، بالتزامن مع العمل على خطوتها التالية المحتملة باتجاه مأرب.

وسرعان ما تحول الانهيار العسكري إلى أزمة إنسانية، إذ نزح نحو 100 ألف شخص خلال فترة قصيرة.

وأفادت تقارير بأن بعض النازحين، من العسكريين والمدنيين، تعرضوا لمضايقات من قوات أمنية جنوبية أثناء محاولتهم الوصول إلى مناطق أكثر أمناً في عدن. وجاء النزوح الجديد بعد سنوات من النزوح المتكرر منذ اندلاع الحرب عام 2015.

وبالنسبة إلى المدنيين، لم يكن انهيار الساحل الغربي تغييراً في خريطة

حوارات وتحليلات

عسكرية، بل رحلة قسرية جديدة، وتركاً لمنزل آخر، وبحثاً محفوفاً بعدم اليقين عن الأمان.

أما بالنسبة إلى طارق صالح، فتحمل الهزيمة دلالة سياسية وشخصية ثقيلة. فالقوة التي بناها بدعم إماراتي، ويُقدر عددها بنحو 50 ألف مقاتل، اختفت فعلياً من الساحل الغربي.

وفقد صالح السيطرة على ساحة المعركة وانتقل إلى عدن، حيث أمضى بضعة أيام في القصر الرئاسي قبل السفر إلى الرياض. وكانت تلك عودته الأولى إلى عدن منذ عام 2022.

واستعرض التقرير الخلفية السياسية والعسكرية لطارق صالح، مشيراً إلى أنه عجز، في 3 يونيو/حزيران 2011، عن حماية عمه الرئيس آنذاك علي عبدالله صالح، عندما انفجرت عبوة من مادة «C4» داخل مسجد النهدين عقب صلاة الجمعة.

وأُصيب الرئيس السابق بجروح خطيرة ونُقل إلى السعودية للعلاج. وبعد ست سنوات، في 2 ديسمبر/كانون الأول 2017، انقلب علي عبدالله صالح على الحوثيين بعد سنوات من التحالف معهم، فاندلع القتال في صنعاء وقتلته الجماعة بعد أيام من انتفاضته.

وتمكن طارق صالح من مغادرة صنعاء والوصول إلى منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة، ثم بدأ، بدعم من أبوظبي، بناء القوة التي عُرفت لاحقاً باسم قوات المقاومة الوطنية، واتخذ من المخا ومحيطها قاعدة رئيسية لها.

ومنذ ذلك الحين، حاول تجاوز الصراعات السياسية السابقة، وقدم الحوثيين بوصفهم العدو الرئيسي، مع التأكيد أن صنعاء ينبغي أن تظل الهدف النهائي.

لكن الذكريات السياسية لم تختف مع تغير التحالفات. وبالنسبة إلى بعضَ خصومه، ظلت جراح عام 2011 والخصومة القديمة بين معسكر صالح وحزب الإصلاح حاضرة، وعادت تلك التوترات إلى الظهور عند انهيار الساحل الغربي، في اللحظة التي كان فيها المعسكر المناهض للحوثيين في أمسّ الحاجة إلى الوحدة.

وكان طارق صالح قد تولى قيادة وحدة الحماية الخاصة التابعة للحرس الجمهوري واللواء الثالث حرس جمهوري، قبل أن يقيله الرئيس السابق عبدربه منصور هادي في أبريل/نيسان 2012، بعد انتخاب هادي من دون منافس لخلافة علي عبدالله صالح في خضم احتجاجات الربيع العربي.

وعارض طارق صالح قرار الإقالة وتمرد عليه، قبل أن يتعرض لضغوط دفعته إلى قبول العزل، ضمن إجراءات استهدفت عدداً من القادة المقربين من علي عبدالله صالح، بينهم نجله أحمد.

وظل طارق صالح موالياً لعمه بعد تسليم الأخير السلطة إلى نائبه. وحافظ علي عبدالله صالح على موقعه القيادي داخل حزب المؤتمر الشعبي العام، بينما كان طارق مساعده الرئيسي خلال الفترة التي حاول فيها الرئيس السابق تقويض سلطة هادي، ودخل في تحالف مع الحوثيين، أعدائه السابقين.

وتعزز الارتباط بين معسكر صالح والحوثيين، وكان الهدف المشترك إيصال الجماعة إلى صنعاء وإطاحة هادي وحلفائه، بمن فيهم حزب الإصلاح، الذي وصفه التقرير بأنه ائتلاف من القبائل والقوى العسكرية والإخوان المسلمين.

وعندما قادت السعودية تحالفاً ضد الحوثيين عقب سيطرتهم على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، كان طارق صالح وعمه يدعمان الجماعة.

وشكل علي عبدالله صالح حكومة مع الحوثيين لمواجهة حكومة هادي المدعومة آنذاك من السعودية والإمارات. وظل طارق يقاتل إلى جانب الجماعة حتى ديسمبر/كانون الأول 2017، عندما انفصل عمه عنها وقُتل لاحقاً.

وقال التقرير إن منتقدي طارق صالح يرون أنه لم يتعلم من أخطاء عمه خلال سنوات حكمه الثلاث والثلاثين، وإن دائرته الضيقة من المنتفعين كانت تنتمي إلى قبيلته.

وحتى أبريل/نيسان 2022، لم تكن لطارق صالح علاقة بالحكومة المركزية. وعندما أبرمت السعودية تفاهمات مع الحوثيين، أنشئ مجلس القيادة الرئاسي المؤلف من ثمانية أعضاء، بينهم صالح، لتسلم السلطة من هادي.

وكان الهدف المعلن للمجلس تجسير الانقسامات العميقة داخل الكتلة المناهضة للحوثيين، غير أن تلك الانقسامات استمرت.

ورأى التقرير أن صالح خسر المعركة وربما خسر معها مستقبله السياسي والعسكري، لأن القادة الذين يتعرضون لهزيمة بهذا الحجم يُجبرون غالباً على الاستقالة أو يواجهون عواقب أشد.

واستحضر الكاتب هزيمة مصر في حرب عام 1967، عندما أعلن الرئيس جمال عبدالناصر استقالته، قبل أن ينزل ملايين المصريين إلى الشوارع للمطالبة ببقائه، فيتراجع عن القرار.

وقال إن طارق صالح لا يمكن أن يكون عبدالناصر، ولا توجد مؤشرات على أن الناس سيطالبونه بالبقاء أو قيادة المعركة مرة أخرى.

ولذلك، لا يعتمد مستقبله على التطورات العسكرية فقط، بل أيضاً على ما إذا كانت الرياض ستقرر أنه ما يزال مفيداً من الناحية الاستراتيجية. وقد تحدد المرحلة المقبلة ما إذا كانت الهزيمة انتكاسة مؤقتة أم نهاية مشروع صالح العسكري والسياسي.

ويرى بعض خصومه، ولا سيما المنتمين إلى حزب الإصلاح، أن صالح خان المعركة بسبب الانهيار السريع لقواته. وقد صدم سقوط الجبهة الجميع، بمن فيهم خصومه في تعز ومناطق أخرى، لأنهم كانوا ينظرون إلى قواته بوصفها الحصن الرئيسي في مواجهة الحوثيين.

وفي المقابل، دافع عنه آخرون، وقالوا إنه قاتل الحوثيين، وربما كان العضو الوحيد في مجلس القيادة الرئاسي الموجود على الأرض بصورة مستمرة، بخلاف أعضاء يقيمون خارج البلاد.

لكن التقرير خلص إلى أن انهيار الساحل الغربي لا يمكن تحميل مسؤوليته لقائد واحد، لأنه كشف إخفاقاً أوسع في إنشاء بنية عسكرية موحدة من قوات جمعتها معارضة الحوثيين أكثر مما جمعها مشروع سياسي مشترك.

وكان يفترض أن يوفر مجلس القيادة الرئاسي إطاراً لهذا التنسيق. وأدى خروج المجلس الانتقالي الجنوبي وتقليص الدور الإماراتي المباشر إلى توقعات بأن يصبح التنسيق بين القوات المناهضة للحوثيين أكثر سهولة، ولا سيما أن التشكيلات المختلفة أصبحت خاضعة بصورة أوضح للقيادة السعودية المنفردة.

لكن معركة الساحل الغربي أظهرت أن الانقسامات لم تختف. فقد بقيت قوات المقاومة الوطنية وألويـَة العمالقة وقوات درع الوطن هياكل عسكرية منفصلة، لكل منها سلسلة ولاء وقيادة مختلفة، على الرغم من وجودها اسمياً في معسكر واحد.

واستغل الحوثيون هذا التشرذم، وغيّر انتصارهم جغرافية اليمن الاستراتيجية ومسار الصراع. فعلى مدى نحو عشر سنوات، أُبعدت الجماعة عن باب المندب، لكنها عادت إليه اليوم.

ولا تقتصر أهمية التطور على الحرب الداخلية، لأن المضيق يربط البحر الأحمر بخليج عدن، وأصبح محورياً في المواجهة الأوسع المرتبطة بهجمات الحوثيين على حركة الملاحة.

ويمثل ذلك مكسباً استراتيجياً كبيراً لإيران وحلفائها. ففي أنحاء ما تسميه طهران «محور المقاومة»، أشاد حلفاء إيران في العراق ولبنان، إلى جانب مؤيدين مرتبطين بغزة، بالتقدم الحوثي.

ووصفت وسائل إعلام الاحتفالات في طهران وصنعاء بأنها «ليلة إيرانية يمنية». واليمن الذي احتفلت به تلك الأطراف هو، بصورة أساسية، الجزء الواقع في شمال غربي البلاد والخاضع لسيطرة الحوثيين، حيث تعيش أغلبية سكان اليمن.

وبالنسبة إلى طهران، ترتبط القيمة الاستراتيجية لليمن بالساحل الخاضع لسيطرة حليفها الحوثي، الذي يمتد قرابة 400 ميل من حجة إلى باب المندب. وتمنح عودة الجماعة إلى منطقة المضيق إيران ورقة ضغط إضافية تستخدمها إلى جانب مضيق هرمز.

وبدأت التداعيات الدولية تظهر بالفعل. فقد غيرت مشاركة الحوثيين في حرب غزة وهجماتهم على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن الطريقة التي تنظر

بها حكومات كثيرة إلى الجماعة.

فالدول التي كانت ترى الحوثيين سابقاً من زاوية الصراع اليمني الداخلي أصبحت تتعامل معهم بصورة متزايدة باعتبارهم تهديداً للنشاط البحري. وزادت سيطرتهم على المخا ومداخل المضيق وجزر البحر الأحمر الاستراتيجية من حدة هذا القلق.

لكن أهمية باب المندب الاستراتيجية تبدو لكثير من اليمنيين المقيمين حوله فكرة بعيدة عن واقعهم اليومي، الذي تحكمه سنوات من الفقر والحرمان والإهمال.

وتحدث كاتب التقرير عن زيارته الأخيرة للمنطقة، عندما قاد سيارته في الساعات الأولى من صباح 7 مارس/آذار 2022 عائداً من المخا إلى عدن برفقة زملاء.

وقال إن المجتمعات المحلية كانت تعيش بموارد شحيحة داخل مساكن مؤقتة، بينما يخرج الصيادون إلى البحر بقوارب صغيرة ويكافحون لتأمين ما يكفي لإعالة أسرهم.

ولم يقدم المشهد سوى دلائل محدودة على الأهمية الجيوسياسية الهائلة المنسوبة إلى المنطقة. ففي الوقت الذي تتنافس فيه قوى إقليمية ودولية على النفوذ في واحد من أهم الممرات المائية في العالم، يكافح السكان المقيمون على ضفتيه لتوفير لقمة العيش.

وهذه هي مفارقة باب المندب: يجذب الشريط المائي الضيق اهتمام دول وجيوش بعيدة عن اليمن، لكن كثيراً من السكان الذين يعيشون حوله لم يحصلوا على الرخاء أو التنمية اللذين يفترض أن تنتجهما أهميته الاستراتيجية.

وبالنسبة إلى تلك المجتمعات، لا يمثل باب المندب ممراً جيوسياسياً فقط، بل هو موطنها الذي ارتبطت حياتها اليومية به.

وحاول الحوثيون، عقب تقدمهم، طمأنة العالم الخارجي. ففي اليوم التالي لانتصارهم على الساحل الغربي، وخلال اجتماع بين ممثلين عنهم ومسؤولي السفارة الأمريكية في مسقط، قالوا إنهم لا يعتزمون مهاجمة السفن الأمريكية.

كما قالوا إنهم لن يستهدفوا السفن الإسرائيلية، وإن المضيق سيظل آمناً، باستثناء السفن السعودية، إلى أن ترفع الرياض ما وصفوه بالحصار السعودي.

وتحدث الحوثيون مع الروس أيضاً، بينما أفادت التقارير بأن مصر رفضت إجراء مناقشات معهم بشأن الأمن البحري.

غير أن تصريحات الناشطين والمقاتلين الحوثيين على الأرض عقدت الرسالة التي حاولت قيادة الجماعة توجيهها إلى الخارج. فقد وصل مقاتلون إلى جزيرة ميون، وتحدثوا عن إنشاء نقطة تفتيش بحرية وإيقاف السفن.

وبدت الرسالة الصادرة عن المقاتلين على الأرض أعلى صوتاً من خطاب التطمين السياسي الذي قدمته القيادة.

وبالنسبة إلى شركات الشحن، تخلق مثل هذه التصريحات حالة من عدم اليقين، حتى إذا أصرت قيادة الحوثيين على أن المضيق سيظل مفتوحاً.

ومن النتائج المحتملة أن تختار الشركات تحويل مسارات السفن حول القارة الأفريقية، بما يضيف وقتاً وكلفة كبيرين إلى الرحلات.

وفي الوقت نفسه، يعمل الحوثيون على ترسيخ وجودهم العسكري في الجبال المطلة على باب المندب. ويحفرون الخنادق ويعززون المواقع الجبلية ويستخدمون المجمعات العسكرية المهجورة.

وعادت الجماعة إلى مناطق أُخرجت منها قبل نحو عقد، لكنها تعود هذه المرة بخبرة متراكمة من سنوات الحرب، وفي بيئة إقليمية مختلفة.

ويدرك الحوثيون أن خصومهم والسعودية لن يقبلوا، على الأرجح، بالواقع الجديد إلى أجل غير مسمى.

ولذلك، قد تمثل الغارات الجوية التي أعقبت الانهيار أكثر من رد انتقامي أو محاولة لتدمير الأسلحة التي استولى عليها الحوثيون. وقد تكون بداية استعدادات لهجوم مضاد، ربما يهدف إلى استعادة المناطق المفقودة على امتداد الساحل الغربي وفتح جبهات ضغط أخرى، مع تزايد هجمات الجماعة على البنية التحتية السعودية.

وأيد بعض الدبلوماسيين الغربيين تحركات السعودية الأخيرة، رغم أنهم كانوا قد اعتبروا سابقاً عدم منع الهجوم المدعوم من السعودية والإمارات على الحديدة عام 2018 خطأً استراتيجياً.

وبالنسبة إلى المنظمات الإنسانية، ظل ميناء الحديدة شريان حياة لملايين اليمنيين. ولم يُنفذ بالكامل اتفاق ستوكهولم الذي أعقب هجوم عام 2018، وكان هدفه حماية وظيفة الميناء الإنسانية.

لكن مسؤولاً أجنبياً قدم وصفاً مختلفاً لدور الميناء، وقال إنه أصبح «شريان حياة لأسلحة الحوثيين».

وشكل هذا التناقض الساحل الغربي لليمن منذ سنوات؛ فالجغرافيا نفسها التي تجعل المنطقة حيوية للمدنيين تمنحها قيمة استراتيجية لكل طرف يسعى إلى توسيع نفوذه في البلاد.

ويبقى السؤال، وفق المجلة، ما إذا كانت القوات التي خسرت الساحل قادرة على التعافي من الهزيمة.

وقد يحاول طارق صالح إعادة بناء قواته، وقد تعمق السعودية تدخلها، وقد تسعى الحكومة إلى إعادة تنظيم الهياكل العسكرية التي انهارت.

وقد تستنتج فصائل يمنية أخرى أن خسارة باب المندب جعلت التنسيق العسكري ضرورة لا يمكن تجنبها.

لكن السؤال الأعمق يظل سياسياً: هل يستطيع المعسكر المناهض للحوثيين تجاوز الخصومات التي منعته مراراً من العمل بوصفه قوة موحدة؟

وأظهر الحوثيون ما يمكن أن تحققه قيادة مركزية وقوة بشرية مركزة وهدف محدد بوضوح في مواجهة خصم منقسم.

فقد استعادوا المخا والوصول إلى باب المندب، وسيطروا على بنية تحتية عسكرية بُنيت خلال سنوات لإبقائهم بعيداً عن الساحل.

وكان يفترض أن تكون المخا حاجزاً في وجه الحوثيين، لكنها تحولت، خلال سبعة أيام، إلى بوابتهم نحو باب المندب.

ونقلت «نيو لاينز» عن مصدر حكومي قوله إن لجنة لتقصي الحقائق ستُشكل للتحقيق فيما حدث، لكنه استبعد أن تحاسب اللجنة أي مسؤول، لأن المساءلة لم تكن جزءاً ثابتاً من التاريخ السياسي اليمني.

وفيما تتصاعد المطالب بمحاسبة طارق صالح، يرى آخرون أن المساءلة ينبغي أن تشمل جميع الشخصيات التي شاركت في الانتكاسات العسكرية المتعاقبة، منذ الفرار من صنعاء وسقوط جبهتي نهم والجوف وصولاً إلى انهيار الساحل الغربي.

لكن فريقاً آخر يرى أن المرحلة ليست مناسبة لتبادل الاتهامات والمشاحنات التي قد تزيد انقسام المعسكر المناهض للحوثيين، بل لمداواة الجراح والاستعداد للمواجهة المقبلة، خشية أن يواصل الحوثيون التوسع بينما ينشغل خصومهم بتصفية حساباتهم القديمة.

المصدر: تقرير الصحفي اليمني محمد القاضي المنشور في مجلة «نيو لاينز» الأمريكية بعنوان: الهجوم الخاطف الذي استمر سبعة أيام وغيّر حرب اليمن.

آراء وأفكار

حين تنقلب الأولويات..

من إسقاط الحوثي إلى حماية الوحدة.. ماذا تريد السعودية من الجنوب؟

حسين حنشي

عندما بدأت «عاصفة الحزم» في مارس/آذار ٢٠١٥، قدمت السعودية عمليتها العسكرية باعتبارها تدخلاً هدفه إنهاء انقلاب الحوثيين، وإعادة الحكومة المعترف بها دولياً إلى صنعاء، وحماية اليمن من التمدد الإيراني. لم تكن الوحدة أو الانفصال أو مستقبل الجنوب مدرجة في مقدمة الأهداف المعلنة، بل حرص مسؤولون سعوديون لاحقاً على وصف القضية الجنوبية بأنها شأن يمني يقرره اليمنيون.

كان ذلك الموقف مفهوماً، على الأقل من الناحية السياسية. فالسعودية قادت تحالفاً عسكرياً لاستعادة سلطة أُخرجت من العاصمة بالقوة، ولم تدخل اليمن، وفق خطابها المعلن، لفرض شكل الدولة أو مصادرة حق أي طرف في مناقشة مستقبله السياسي.

ولهذا اكتسب تصريح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، الذي وضع الحفاظ على وحدة اليمن في صدارة الأولويات، أهمية تتجاوز صياغته الدبلوماسية. فالتصريح يعكس تحولاً واضحاً في ترتيب الأولويات السعودية: من إنهاء الانقلاب واستعادة صنعاء إلى الدفاع عن الوحدة اليمنية، في وقت لا يزال فيه الحوثيون يسيطرون على العاصمة، ويمتلكون ترسانة صاروخية وطائرات مسيّرة، ويهاجمون العمق السعودي وطرق الملاحة.

السؤال هنا لا يتعلق بحق السعودية في تبني موقف سياسي مؤيد للوحدة، فهذا قرار يعود إليها، وإنما يتعلق بما يعنيه هذا التحول بالنسبة إلى الجنوبيين الذين قاتلوا إلى جانبها طوال سنوات الحرب، ودفعوا كلفة بشرية وعسكرية كبيرة تحت شعار مواجهة الحوثيين.

فحين بدأت الحرب، كانت عدن والضالع ولحج وأبين وشبوة وحضرموت ساحات مواجهة مفتوحة. وتمكنت القوات الجنوبية من تحرير معظم أراضي الجنوب، ثم شاركت في عمليات خارج حدوده، وأسهمت في حماية باب المندب والساحل الغربي ومواجهة التنظيمات الإرهابية. ولم يكن ذلك الدور هامشياً في الحرب، بل شكل الجزء الأكثر فاعلية في المشروع العسكري للتحالف.

ومع ذلك، لم يحصل الجنوبيون على إجابة واضحة عن مستقبلهم السياسي. قيل لهم إن الأولوية هي إسقاط الحوثيين، وإن القضية الجنوبية ستناقش في مرحلة لاحقة، وإن الوحدة والانفصال شأن يحدده اليمنيون. لكن صنعاء لم تعد، والحوثيون لم يُهزموا، والمرحلة اللاحقة لم تأت، بينما تحولت وحدة اليمن فجأة إلى أولوية سعودية معلنة.

هذه المفارقة تضع حلفاء الرياض الجنوبيين أمام سؤال يصعب تجاوزه: إذا كانت الوحدة هي الأولوية الآن، فما الذي كانت تمثله شراكتهم العسكرية طوال السنوات الماضية؟ وهل كان المطلوب منهم القتال لتحرير أرضهم ومواجهة الحوثيين، ثم القبول في النهاية بإعادة إنتاج الصيغة السياسية التي كانت سبباً رئيسياً في انفجار الصراع؟

تزداد حدة السؤال بعد ما جرى في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، حين استُهدفت القوات الجنوبية بالقصف السعودي وتعرضت بنيتها العسكرية والسياسية لضغوط واسعة. ورغم ذلك، ذهب قادة جنوبيون إلى الرياض، واستمر بعضهم في الحديث عن دعم سعودي للقضية الجنوبية، وعن حوار ترعاه المملكة للوصول إلى تسوية عادلة.

اليوم، أصبح هؤلاء مطالبين بتفسير معنى أن تضع السعودية وحدة اليمن في مقدمة أولوياتها. فالوحدة ليست مفهوماً محايداً بالنسبة إلى الجنوبيين، ولا شعاراً دستورياً منفصلاً عن تاريخ الحروب والإقصاء والاستيلاء على الأرض والثروة. إنها، في الذاكرة الجنوبية، النظام السياسي الذي فُرض بالقوة بعد حرب ١٩٩٤، ثم استُخدم غطاءً لإقصاء الجنوب وتفكيك مؤسساته ومصادرة قراره.

لهذا لا يستطيع أي مسؤول جنوبي التعامل مع التصريح السعودي كعبارة دبلوماسية عابرة. فحين يصدر الموقف عن وزير الخارجية، فإنه يعبر عن اتجاه رسمي ينبغي أن يُقرأ ضمن التحولات الأوسع في السياسة السعودية تجاه اليمن.

تبدو الرياض اليوم أقل اندفاعاً نحو استعادة صنعاء، وأكثر اهتماماً بمنع انفصال الجنوب. وهذه مفارقة لافتة، لأن الخطر المباشر على السعودية يأتي من مناطق الحوثيين في الشمال، لا من عدن أو حضرموت أو شبوة. الصواريخ والطائرات المسيّرة التي تستهدف المدن والمنشآت السعودية تنطلق من مناطق سيطرة الجماعة، فيما لم يشكل المشروع الجنوبي تهديداً للأمن السعودي.

بل إن الحوثيين أنفسهم أظهروا، في خطابهم الأخير، قدراً من التحفظ تجاه فتح معركة مباشرة في الجنوب. وقال عبد الملك الحوثي إن جماعته لا تنوي دخول الجنوب، وهو موقف لا يمكن اعتباره ضمانة دائمة، لكنه يعكس إدراك الجماعة أن التقدم جنوباً ستكون له كلفة تختلف عن كلفة التحرك في جبهات أخرى.

ومع ذلك، يبدو أن السعودية تنظر إلى احتمال فك الارتباط بوصفه خطراً يستحق أن يتقدم على استعادة صنعاء. وهنا يبرز الاحتمال الأكثر إثارة للقلق: هل يمكن للرياض أن تتعايش مع سلطة حوثية في الشمال، إذا قبلت هذه السلطة ببقاء اليمن موحداً اسمياً؟

لا توجد حتى الآن أدلة كافية لإثبات وجود مثل هذا التفاهم، لكن الوقائع تفتح الباب أمام السؤال. فقد انتقلت المفاوضات السعودية–الحوثية خلال السنوات الماضية من البحث في إنهاء الانقلاب إلى مناقشة أمن الحدود والرواتب ووقف الهجمات وترتيبات التهدئة. ومع مرور الوقت، بدا أن الرياض تبحث عن مخرج يحمي أراضيها ويوقف استنزافها، أكثر مما تبحث عن إعادة الحكومة إلى صنعاء.

إذا انتهى هذا المسار إلى تثبيت الحوثيين سلطةً في الشمال، مع فرض صيغة وحدة سياسية على الجنوب، فإن نتيجة الحرب ستكون مناقضة تماماً لأهدافها الأولى. سيبقى الحوثيون في صنعاء، وستتراجع الحكومة التي قيل إن الحرب شنت لإعادتها، بينما يُطلب من الجنوب التخلي عن مشروعه السياسي باسم الحفاظ على الوحدة.

وتعزز بعض التحركات الميدانية هذه المخاوف. فقد توجه وزير الشباب والرياضة نايف البكري إلى عدن تحت عنوان دعم الجبهات، بالتزامن مع حديث عن سحب ألوية جنوبية من مواقع انتشارها بين أبين والبيضاء. ويخشى منتقدو هذه الخطوات أن يؤدي نقل القوات أو إعادة توزيعها دون رؤية دفاعية واضحة إلى إضعاف الحزام الذي يحمي الجنوب من أي تقدم حوثي محتمل.

ولا تكمن الخطورة في إعادة الانتشار وحدها، بل في استخدام القوات الجنوبية مجدداً في معارك تقررها الرياض، فيما تبقى القضية التي قاتل من أجلها الجنوبيون معلقة. لقد جُرب هذا المسار طوال سنوات: تُستدعى القوات الجنوبية عند اشتداد المعارك، ثم يُطلب منها العودة إلى الانتظار عندما تبدأ التسويات السياسية.

المطلوب من السعودية اليوم هو الوضوح. فإذا تغيرت أهدافها، فعليها أن تقول ذلك صراحةً. وإذا أصبح الحفاظ على الوحدة أولوية تتقدم على إنهاء انقلاب الحوثيين، فعليها أن تفسر لحلفائها الجنوبيين كيف وصلت إلى هذا الموقف، وما الذي بقي من تعهداتها السابقة بأن مستقبل الجنوب شأن يقرره أبناؤه.

كما أن القيادات الجنوبية مطالبة بالخروج من المنطقة الرمادية. لم يعد كافياً الحديث عن دعم سعودي مفترض للقضية الجنوبية، بينما تعلن الرياض تمسكها بالوحدة وتعيد ترتيب المشهد السياسي والعسكري على هذا الأساس. الصمت عن هذا التحول لا يحمي العلاقة مع السعودية، بل يضعف الموقف الجنوبي ويمنح الآخرين فرصة تقرير مستقبل الجنوب من خارجه.

القضية ليست خلافاً لغوياً حول ترتيب الكلمات في تصريح دبلوماسي، بل سؤال عن الاتجاه الذي تمضي إليه الحرب بعد أكثر من عقد على انطلاقها. فقد قاتل الجنوبيون لإنهاء الانقلاب، وحرروا أرضهم، وأمّنوا مناطق حيوية، ثم وجدوا أنفسهم في مواجهة ضغوط تستهدف مشروعهم السياسي، بينما بقي الحوثيون في صنعاء وأصبحوا طرفاً تتفاوض معه الرياض.

لهذا يبدو السؤال مشروعاً وملحاً: لماذا انتقلت الأولوية السعودية من إنهاء الانقلاب إلى حماية الوحدة؟ وهل تريد الرياض يمنَين مستقرين يقرران شكل علاقتهما، أم يمنًا موحداً بالاسم، يسيطر الحوثيون على شماله وتخضع مدنه الجنوبية لوصاية سياسية وأمنية طويلة؟

الإجابة لن تأتي من التصريحات وحدها، بل من الطريقة التي ستتعامل بها السعودية مع القوات الجنوبية، ومع حق الجنوبيين في تقرير مستقبلهم، ومع سلطة الحوثيين في صنعاء. وعندها فقط سيتضح ما إذا كانت «عاصفة الحزم» قد غيرت أهدافها، أم أن الهدف الذي قاتل الجنوبيون من أجله لم يكن يوماً هو الهدف السعودي الأخير.

د. مصطفى عبدالقادر

أكاديمي وأستاذ جامعي

حين دخلت صفقات الطاقة إلى قاعة التحقيق.. شهادة مارك ترويديك تكشف توظيف ملفات الإرهاب لاستهداف المعارضة الإيرانية

فتحت شهادة القاضي الفرنسي البارز مارك ترويديك نافذة جديدة على واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في تاريخ تعامل فرنسا مع المعارضة الإيرانية، بعدما تحدث عن خلفيات الحملة الأمنية التي استهدفت مقر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في أوفير سور أواز عام ٢٠٠٣، وربطها بحسابات سياسية واقتصادية كانت تحكم علاقة باريس بطهران في تلك المرحلة.

وخلال مؤتمر «العدالة في مواجهة تحدي الإرهاب» بمدينة نانت الفرنسية، عرض ترويديك، الذي شغل مناصب قضائية مهمة في محكمة الاستئناف بفرساي ودوائر مكافحة الإرهاب في باريس، روايته عن الطريقة التي تداخلت بها المصالح التجارية مع الإجراءات الأمنية والقضائية.

وبحسب ما ورد في شهادته، جاءت العملية الواسعة ضد المعارضة الإيرانية في وقت كانت فيه فرنسا تسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع طهران وإبرام عقود في قطاعي النفط والغاز. وأشار إلى أن ملاحقة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية كانت من المطالب التي طرحتها السلطات الإيرانية في سياق تلك العلاقات.

إذا صحت هذه الرواية بكل تفاصيلها، فإن القضية تتجاوز حدود خطأ أمني أو تقدير قضائي قابل للمراجعة. فهي تثير سؤالاً أعمق عن مدى قدرة السلطة السياسية على استخدام مؤسسات مكافحة الإرهاب لخدمة تفاهمات دبلوماسية وصفقات اقتصادية، وعن الضمانات التي تحمي القضاء واللاجئين السياسيين من تحولات المصالح بين الدول.

تكمن خطورة ما كشفه ترويديك في أن مكافحة الإرهاب، وهي من أكثر الملفات حساسية في الدول الديمقراطية، يمكن أن تفقد معناها القانوني عندما تخضع لحسابات السياسة الخارجية.

فالإجراءات الأمنية الاستثنائية لا تؤثر في المؤسسات السياسية وحدها، بل تمتد إلى حياة أشخاص قد يكونون لاجئين أو معارضين فروا من الاضطهاد. وعندما تصبح أوصاف مثل «الإرهاب» أو «تهديد الأمن» جزءاً من صفقة سياسية، يجد هؤلاء أنفسهم معرضين للملاحقة والتشهير وتقييد الحقوق، من دون أن تكون الوقائع القانونية هي العامل الحاسم في تحديد مصيرهم.

وتشير شهادة القاضي الفرنسي إلى أن الفاصل بين القرار الأمني والمصلحة الاقتصادية لم يكن واضحاً في قضية أوفير سور أواز. فالحكومة الفرنسية، وفق هذه الرواية، أرادت تحسين علاقاتها مع طهران وفتح المجال أمام الشركات الفرنسية، بينما سعى النظام الإيراني إلى إضعاف أبرز معارضيه في الخارج.

وهنا تحولت المعارضة الإيرانية إلى بند ضمن حسابات أوسع تتعلق بالطاقة والاستثمار والعلاقات الدبلوماسية، بدلاً من التعامل معها وفق الأدلة والقانون وحدهما.

تناول ترويديك أيضاً إشكالية إدراج الحركات والتنظيمات على قوائم الإرهاب، مشيراً إلى أن بعض هذه التصنيفات لا تنفصل عن المناخ السياسي والعلاقات بين الحكومات.

فالتنظيم الذي يُقدَّم في مرحلة معينة بوصفه تهديداً قد يُعاد تقييمه لاحقاً عندما تتغير التحالفات أو تظهر معطيات جديدة. وتكشف هذه التحولات هشاشة الاعتماد على التصنيف السياسي وحده، من دون مراجعة قضائية مستقلة ودقيقة للأفعال والوقائع.

ولا يعني ذلك أن القضاء يتجاهل التهديدات الأمنية أو يعفي أي جهة من المسؤولية عن أفعالها، لكنه يرفض أن يكون التصنيف السياسي بديلاً عن الإثبات. فالمعيار القضائي يقوم على تحديد الفعل المنسوب إلى المتهم، وفحص الأدلة، وضمان حق الدفاع، وليس على طبيعة العلاقة بين حكومتين في لحظة سياسية معينة.

ومن هنا يظهر التناقض بين منطق السياسة ومنطق العدالة. السياسة تتغير بتغير المصالح والصفقات، أما القضاء فيفترض أن يبني أحكامه على قواعد ثابتة تضمن المساواة أمام القانون.

شكّل القرار القضائي الصادر عام ٢٠١١ محطة مفصلية في القضية، بعدما انتهى التحقيق إلى إسقاط اتهامات الإرهاب التي ارتبطت بملف المعارضة الإيرانية.

وبحسب العرض الذي قدمه ترويديك، استند القرار إلى قراءة قانونية تميز بين الإرهاب وبين مقاومة القمع، في ضوء المبادئ الواردة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ولا سيما ما يتصل بحق مقاومة الاضطهاد.

ولا تمنح هذه المقاربة حصانة مطلقة لأي جماعة أو حركة، كما لا تعفي الأفعال المحددة من الخضوع للقانون. لكنها تؤكد أن معارضة نظام استبدادي أو العمل من أجل تغييره لا يمكن تصنيفهما تلقائياً في خانة الإرهاب، وأن الحكم على الوسائل المستخدمة يجب أن يعتمد على الوقائع والأدلة، لا على مطالب النظام المستهدف بتلك المعارضة.

ويحمل هذا القرار دلالة تتجاوز القضية الإيرانية، لأنه يعيد طرح السؤال عن الحد الفاصل بين النشاط السياسي المعارض والعنف الإرهابي، وعن مسؤولية الدول الديمقراطية في عدم تبني تعريفات الأنظمة القمعية لخصومها.

فالسلطات التي تجرّم المعارضة داخل بلدانها تسعى عادة إلى تصدير روايتها إلى الخارج، وتطالب الدول الأخرى بمعاملة معارضيها باعتبارهم خطراً أمنياً. وإذا قبلت الديمقراطيات بهذه الرواية من دون فحص مستقل، فإنها تتحول عملياً إلى امتداد لأجهزة القمع التي تقول إنها تعارضها.

تقدم قضية أوفير سور أواز مثالاً واضحاً على أهمية استقلال القضاء، ليس بوصفه مبدأ دستورياً نظرياً، بل باعتباره خط الدفاع الأخير عندما تتداخل المصالح السياسية والاقتصادية مع حقوق الأفراد.

فالحكومات تستطيع عقد الصفقات وإعادة ترتيب تحالفاتها، لكن القضاء المستقل يبقى مطالباً بالنظر إلى الأدلة والوقائع. ومن دون هذا الاستقلال، يصبح بالإمكان استخدام أجهزة الدولة ضد جماعة سياسية اليوم، ثم التخلي عن الاتهامات غداً بعد تغير العلاقات الدولية.

كما تكشف القضية أن سياسة استرضاء الأنظمة القمعية لا تضمن بالضرورة مصالح الدول التي تنتهجها. فالتنازل أمام مطالب تلك الأنظمة يشجعها على تقديم مطالب جديدة، ويمنحها شعوراً بأن الأسواق والعقود قادرة على إسكات الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان.

أما الكلفة الأشد خطورة فتقع على سمعة المؤسسات الديمقراطية نفسها. فعندما تظهر الأجهزة الأمنية أو القضائية وكأنها خضعت لصفقة نفط أو تفاهم دبلوماسي، تتراجع ثقة المجتمع بالقانون وتتعرض صورة الدولة ومصداقيتها لضرر يصعب إصلاحه.

لا تقتصر أهمية شهادة مارك ترويديك على كشف جانب من العلاقة السابقة بين باريس وطهران، بل تضع أمام الدول الأوروبية سؤالاً لا يزال قائماً: هل تستطيع حماية مؤسساتها القضائية من ضغوط المصالح الاقتصادية، أم أن مكافحة الإرهاب ستظل أحياناً أداة مرنة تستخدم بحسب اتجاه العلاقات السياسية؟

لقد أظهرت القضية أن التصنيفات السياسية ليست أحكاماً نهائية، وأن الإجراءات الأمنية الواسعة قد تنهار عندما تخضع للاختبار القضائي. كما أكدت أن حماية المجتمع من الإرهاب لا تتعارض مع حماية حقوق المعارضين واللاجئين، بل إن احترام القانون هو ما يمنح سياسات مكافحة الإرهاب مشروعيتها.

وتكشف شهادة ترويديك، في خلاصتها، أن العدالة كانت مهددة بأن تصبح جزءاً من مقايضة بين المصالح الاقتصادية والطلبات السياسية الإيرانية. لكن المسار القضائي اللاحق أعاد القضية إلى معيارها الصحيح: فحص الوقائع بعيداً عن حسابات النفط والغاز وتقلبات الدبلوماسية.

وتبقى الرسالة الأهم أن الدول الديمقراطية تفقد جانباً من قوتها عندما تضحي بمبادئها من أجل صفقة مؤقتة. أما القضاء المستقل، فعندما يؤدي دوره، يستطيع أن يمنع المصالح العابرة من التحول إلى أحكام دائمة بحق أشخاص وحركات سياسية، وأن يعيد التوازن بين ضرورات الأمن وحقوق الإنسان وحق الشعوب في مقاومة الاضطهاد.

امتيازات حكومية بلا مقابل..

حكومة المنفى اليمنية تعيد «سبأفون» إلى السوق وتمنحها بنية «عدن نت» مجاناً

كشفت معلومات خاصة حصلت عليها «اليوم الثامن» عن تسهيلات حكومية واسعة مُنحت لشركة «سبأفون»، شملت إعادة تفعيل خدماتها وربطها بشبكة الجيل الرابع وتسليمها بيانات مسح فني مرتفعة الكلفة، من دون تسوية معلنة للالتزامات المالية والضريبية المتراكمة على الشركة.

عدن

كشفت معلومات خاصة حصلت عليها «اليوم الثامن» عن منح شركة «سبأفون» للهاتف النقال سلسلة من التسهيلات الحكومية المجانية، مكّنتها من استعادة نشاطها والتوسع في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، من دون الإعلان عن دفع رسوم مقابل استخدام البنية التحتية العامة أو تسوية الملفات الضريبية والقانونية المرتبطة بالشركة.

وبحسب المعلومات، أعادت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تفعيل خدمات «سبأفون» وفتحت أمامها إمكانية العمل عبر شبكة «عدن نت»، في خطوة جاءت بعد فترة من توقف أجزاء من خدمات الشركة على خلفية خلافات مالية وفنية، من بينها مطالبات مرتبطة بالضرائب والرسوم المستحقة للدولة.

وتقول المعلومات التي تلقتها المؤسسة إن التسهيلات لم تقتصر على إعادة التشغيل، بل شملت ربط الشركة بخدمة الجيل الرابع التي توفرها «عدن نت»، من دون إعلان عقد تجاري يحدد الرسوم التي ستدفعها «سبأفون» مقابل استخدام الشبكة والبنية التحتية الحكومية.

كما حصلت الشركة، وفق المعلومات نفسها، على تقارير ونتائج مسح ميداني شامل لمواقع أبراج الاتصالات والبنية التحتية، كانت شركة «NX» الإماراتية قد نفذته في وقت سابق بكلفة تجاوزت ٣٠٠ ألف دولار.

وتتضمن هذه التقارير، بحسب مصادر فنية، بيانات عن مواقع الأبراج والتغطية والاحتياجات التشغيلية ونقاط الربط ومسارات التوسع المقترحة، وهي معلومات تمثل أصلاً فنياً وتجارياً مهماً يمكن أن يوفر على أي مشغل للاتصالات الوقت والكلفة اللازمة لإجراء دراسة مماثلة.

ولم تتوصل المؤسسة إلى إعلان رسمي يوضح الأساس القانوني الذي استندت إليه وزارة الاتصالات في تسليم هذه البيانات إلى شركة خاصة، أو ما إذا كانت «سبأفون» دفعت مقابلاً مالياً للاستفادة منها. كما لم يُعلن عن آلية تضمن حماية الحقوق المالية والفنية للجهة التي نفذت المسح، أو ملكية البيانات الناتجة عنه.

وتشير المعلومات إلى أن هذه الإجراءات جاءت نتيجة تدخلات وضغوط نُسبت إلى رجل الأعمال والقيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح حميد عبدالله حسين الأحمر، الذي يرأس مجموعة الأحمر التجارية، وهي أكبر مساهم معروف في شركة «سبأفون».

وتقدم بعض التغطيات الإعلامية «سبأفون» باعتبارها مملوكة لحميد الأحمر، إلا أن البيانات المنشورة عن هيكل المساهمين تشير إلى أن ملكيتها موزعة بين عدد من المساهمين، بينما تمتلك مجموعة الأحمر الحصة الأكبر فيها. ويذكر الموقع الرسمي لحميد الأحمر أنه يرأس مجموعة الأحمر التي تضم شركة «سبأفون» ضمن أبرز استثماراتها.

ويثير هذا التفصيل سؤالاً بشأن طبيعة النفوذ الذي مارسه الأحمر في ملف إعادة تشغيل الشركة، وما إذا كانت القرارات الحكومية اتُخذت لحماية المنافسة وتوفير خدمة الاتصالات، أم لخدمة مصالح مساهم نافذ يرتبط بعلاقات سياسية مع قوى مؤثرة داخل الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي المؤقت.

وكانت وزارة الاتصالات قد وجّهت، في ٧ أغسطس/آب ٢٠٢٦، بإعادة تفعيل شبكة «سبأفون» بصورة استثنائية وعاجلة في جميع المحافظات الخاضعة للحكومة، إلى جانب إعادة خدمات «ستارلينك» وسنترالات الهاتف الثابت. غير أن الإعلان المنشور لم يوضح الشروط المالية والقانونية لإعادة التفعيل، ولم يتضمن معلومات عن تسوية الضرائب أو رسوم الترخيص والربط واستخدام البنية التحتية.

وتقول مصادر المؤسسة إن وزارة الاتصالات والحكومة ومجلس القيادة الرئاسي، برئاسة رشاد العليمي، قدمت للشركة التسهيلات المطلوبة من دون إلزامها بدفع مقابل مالي معلن للخزينة العامة، سواء عن إعادة التشغيل أو الحصول على خدمة الجيل الرابع أو الاستفادة من نتائج المسح الفني الذي نفذته «NX».

ولا تتوافر حتى الآن وثائق منشورة تثبت قيمة المبالغ التي دفعتها «سبأفون» مقابل تلك الخدمات، إن كانت قد دفعت شيئاً، كما لا توجد بيانات حكومية تفصّل طبيعة الاتفاق الجديد ومدته والتزامات طرفيه. ويضع غياب هذه المعلومات الصفقة أمام أسئلة تتعلق بالشفافية وإدارة المال العام وتكافؤ الفرص بين شركات الاتصالات.

ويكتسب الملف حساسية إضافية بسبب التاريخ الطويل للنزاع الضريبي بين الدولة و«سبأفون». ففي عام ٢٠١٤ أحالت نيابة الأموال العامة قضية ضد الشركة إلى القضاء، متهمة إياها بتقديم بيانات غير صحيحة للحصول على إعفاءات غير قانونية، ومطالبة إياها بمبالغ ضريبية كبيرة.

وتفاوتت قيمة المطالبات المنشورة بحسب الفترة والجهة التي تناولت الملف. فقد تحدث قرار اتهام عن ضرر عام تجاوز عشرة مليارات ريال عن أعوام محددة، بينما أشار تحقيق استقصائي نشرته شبكة «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية – أريج» إلى مطالبة نيابة الأموال العامة الشركة بنحو ٣٩,٥ مليار ريال عن الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١.

ولا تعني هذه المطالبات بالضرورة صدور حكم نهائي يثبت جميع المبالغ، إذ شهد الملف نزاعات حول الاختصاص والإجراءات القضائية، وسبق لمحكمة الأموال العامة أن أحالت إحدى الدعاوى إلى محكمة الضرائب الابتدائية للاختصاص النوعي. لكن وجود نزاع ضريبي بهذا الحجم يجعل إعادة الشركة إلى العمل من دون كشف وضعها القانوني والمالي مسألة تتطلب تفسيراً رسمياً.

كما سبق أن أثارت الشركة جدلاً بعد نقل مركزها المعلن إلى عدن واستمرار الانقسام حول إدارتها وأصولها ومساهميها وعلاقتها بالشبكة العاملة من صنعاء. وأظهرت بيانات سابقة أن «سبأفون» في مناطق الحكومة اعتمدت على كابلات الألياف الضوئية التابعة لـ«عدن نت» في الربط بين المحافظات، ما يعني أن العلاقة الفنية بين الشركتين ليست جديدة.

غير أن المعلومات الجديدة تتعلق بطبيعة هذا الربط وكلفته، وما إذا كانت الشركة حصلت على خدمة الجيل الرابع والبنية الفنية والبيانات الميدانية من دون مقابل. فالمشكلة لا تكمن في استفادة شركة خاصة من شبكة حكومية، وهو إجراء قد يكون طبيعياً ضمن اتفاق تجاري منظم، بل في احتمال غياب العقد الشفاف والرسوم العادلة والرقابة على الأصول العامة.

وتشير تقارير متخصصة عن قطاع الاتصالات في عدن إلى أن «سبأفون» بدأت تقديم خدمة الجيل الرابع في مناطق الحكومة بالاعتماد على بوابة «عدن نت»، في وقت واجهت شركات أخرى صعوبات وخلافات بشأن الحصول على الخدمة ذاتها.

وتطرح هذه المقارنة مسألة تكافؤ الفرص بين المشغلين. فإذا كانت «سبأفون» حصلت على الربط والبيانات الفنية مجاناً، بينما طُلب من شركات أخرى دفع رسوم أو تنفيذ استثمارات مستقلة، فإن ذلك يمنحها أفضلية تجارية لا تنتج عن المنافسة، بل عن قرار سياسي وإداري.

وتتسع الأسئلة مع ما نُشر حديثاً عن توجيه حكومي باستبدال بعض خدمات «يمن موبايل» في مأرب بأرقام تابعة لشركة «سبأفون»، تبدأ بالرمز ٧١٨. ولم يصدر توضيح تفصيلي عن المعايير التي حُددت بموجبها الشركة البديلة، أو ما إذا سبقت القرار مناقصة أو دراسة فنية ومالية تقارن بين المشغلين.

وفي المقابل، تعاني «عدن نت»، وهي مشروع حكومي أُنشئ لتوفير بوابة اتصالات مستقلة عن صنعاء، من تعثر مزمن وضعف في التوسع والخدمات، رغم الاستثمارات والأصول الفنية التي وُضعت تحت تصرفها. ويعني تقديم بنيتها لمشغل خاص من دون مقابل معلن أن الشركة الحكومية قد تتحمل كلفة التشغيل والاستثمار، بينما تذهب العائدات التجارية إلى شركة خاصة.

كما يثير تسليم نتائج مسح «NX» جانباً آخر من القضية. فإذا كانت الشركة الإماراتية أنفقت أكثر من ٣٠٠ ألف دولار لإعداد المسح ضمن مشروع يستهدف تطوير قطاع الاتصالات في عدن والمحافظات الجنوبية، فإن منح نتائجه إلى «سبأفون» من دون مقابل أو اتفاق معلن قد يمثل نقلاً لمنفعة تجارية ممولة من جهة أخرى إلى شركة خاصة.

ولا يتعلق الأمر بتقرير ورقي محدود القيمة، بل بقاعدة معلومات فنية تساعد في تحديد مواقع الأبراج ومسارات الألياف ومناطق ضعف التغطية وأولويات الاستثمار. وتستطيع الشركة المستفيدة استخدام هذه البيانات لتخفيض كلفة التوسع وتسريع الانتشار ومنافسة الشركات الأخرى من موقع أفضل.

وتقول مصادر المؤسسة إن مجمل التسهيلات جاء بتوجيهات وضغوط مارسها حميد الأحمر على مسؤولين في الحكومة ووزارة الاتصالات. ولم تتمكن «اليوم الثامن» بصورة مستقلة من الاطلاع على توجيه مكتوب يحمل توقيعه، ما يجعل هذه الجزئية رواية مصدرية تحتاج إلى رد من الأحمر ووزارة الاتصالات ومجلس القيادة الرئاسي.

وتضع المعلومات الحكومة أمام جملة من الأسئلة: هل سددت «سبأفون» الضرائب والرسوم المستحقة عليها؟ وما قيمة المبالغ التي دفعتها مقابل إعادة التشغيل؟ وهل توجد اتفاقية تجارية بينها وبين «عدن نت» لاستخدام شبكة الجيل الرابع؟ ومن سمح بتسليمها نتائج مسح «NX»؟ وما الأساس القانوني لذلك؟ وهل حصلت شركات الاتصالات الأخرى على الامتيازات نفسها؟

كما يتعين على الحكومة توضيح ما إذا كان قرار إعادة التفعيل قد سبقه تدقيق مالي وقانوني، وما إذا حصل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على نسخ من الاتفاقات والعقود المرتبطة به.

ولا يمكن تقييم القرار باعتباره إجراءً فنياً يهدف إلى تحسين خدمات الاتصالات فقط. فالقطاع يمثل مورداً سيادياً، وتُعد الترددات والبوابات الدولية وشبكات الألياف وبيانات الأبراج أصولاً عامة لا يجوز تخصيصها لمصلحة شركة بعينها خارج إطار واضح وشفاف.

وتكشف القضية، وفق المعلومات المتوافرة، عن نمط في إدارة الموارد العامة يقوم على منح الامتيازات بقرارات سياسية، بينما تتحمل الدولة كلفة البنية التحتية والدراسات والتشغيل. وإذا ثبت أن الشركة عادت إلى السوق من دون تسوية التزاماتها أو دفع مقابل الخدمات التي حصلت عليها، فإن الأمر يتجاوز حدود المحاباة إلى شبهة إهدار أصول وإيرادات كان يفترض أن تعود إلى الخزينة العامة.

وتحتفظ مؤسسة «اليوم الثامن» بحق نشر أي رد موثق يصدر عن شركة «سبأفون»، أو حميد الأحمر، أو وزارة الاتصالات، أو «عدن نت»، أو رئاسة مجلس القيادة، بشأن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

تقرير

مراجعة سعودية باتت ضرورية..

خيارات الرياض بعد خسارة المخا وميون أمام الحوثيين

يرى الباحث الأمريكي مايكل روبن أن استيلاء الحوثيين على المخا وجزيرة ميون كشف خللاً عميقاً في الاستراتيجية السعودية، داعياً ولي العهد محمد بن سلمان إلى إنهاء خلافه مع الإمارات، ومراجعة تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين، وتصحيح سياسته تجاه جنوب اليمن وأرض الصومال.

مايكل روبن
باحث أمريكي متخصص في شؤون إيران وتركيا والقرن الأفريقي.

هدأت المعارك الأولية في اليمن بعد الهجوم الخاطف الذي شنّه الحوثيون للسيطرة على المخا وجزيرة ميون القريبة منها، لكن الوقائع التي فرضها الهجوم بقيت قائمة؛ فالحوثيون ما زالوا في مواقعهم، فيما لم يحقق القصف السعودي اللاحق لمطار المخا أثراً عسكرياً دائماً.

وقد يوحي اقتراح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بيع السعودية مقاتلات «إف-٣٥» بوجود تضامن سياسي وأمني مع الرياض، غير أن الوقت اللازم لإتمام الصفقة وتسليم الطائرات وتدريب الطيارين والفرق الفنية يعني أن هذه المقاتلات لن تؤثر في البيئة العملياتية الراهنة، وقد لا تدخل المعادلة العسكرية بصورة فاعلة قبل العقد المقبل.

يتحمل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مسؤولية الخيارات التي أوصلت المملكة إلى هذه المرحلة. فقد أحكم سيطرته على عملية صنع القرار، ولذلك، وكما يُنسب إليه ما تحقق من تغييرات اجتماعية وبرامج اقتصادية ضمن «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية القرارات الدبلوماسية والعسكرية وخيارات السياسة الخارجية.

وبدأ عاملون في قطاعات المال واستشارات المخاطر، ممن تستند تقديراتهم إلى الوقائع أكثر من المجاملات الدبلوماسية أو الرغبة في التودد إلى صانعي القرار في الرياض، يناقشون احتمال وجود سعودية من دون محمد بن سلمان، بصورة لم تكن مطروحة بالجدية نفسها قبل شهر.

يستطيع الاقتصاد السعودي، على الأرجح، تحمل إغلاق مضيق هرمز أو باب المندب منفرداً، لكنه قد يجد صعوبة كبيرة في تحمل إغلاق الممرين معاً، ولا سيما أن عملية التحول الاقتصادي التي تقودها المملكة تعتمد بالفعل على الإنفاق بالعجز.

يستطيع الاقتصاد السعودي تحمل إغلاق مضيق هرمز أو باب المندب، لكنه لا يستطيع تحمل إغلاقهما معاً.

ما الذي يمكن لمحمد بن سلمان فعله بصورة مختلفة لمعالجة تهديد الحوثيين وتأمين نمو السعودية واستقرارها على المدى البعيد؟

أولاً، يتعين عليه إنهاء المنافسة الهدامة مع دولة الإمارات العربية المتحدة. فهناك تنافس صحي يدفع الدول إلى تحسين قدراتها، وهناك تنافس مختل يبدد الموارد ويضعف الحلفاء، والديناميكية الراهنة بين الرياض وأبوظبي تنتمي إلى النوع الثاني.

قد تتحمل أبوظبي جانباً من المسؤولية عن تدهور العلاقة، لكن الإماراتيين محقون في استيائهم من تسامح محمد بن سلمان مع جماعة الإخوان المسلمين خارج السعودية، وفي مقاومتهم تمدد الجماعة وشبكاتها السياسية والأمنية.

لا وجود لطرف بلا أخطاء في الحرب الأهلية السودانية. وحتى حلفاء قوات الدعم السريع يعترفون بأن قائدها محمد حمدان دقلو، المعروف باسم «حميدتي»، يمثل مشكلة معقدة. ومع ذلك، فإن تسامح قائد الجيش السوداني عبدالفتاح البرهان مع جماعة الإخوان المسلمين، وتقاطعات سلطته مع قوى قريبة من الحوثيين، يحمل تداعيات أمنية طويلة الأمد على البحر الأحمر وعلى أمن السعودية نفسها.

وتُعد الحرب السودانية مثالاً آخر على اختلال العلاقة بين الرياض وأبوظبي. فضباط سودانيون قاتلوا قبل عقد إلى جانب وحدات سعودية وإماراتية في اليمن، يواجه بعضهم بعضاً اليوم داخل السودان، مدعومين من أطراف إقليمية متنافسة.

وفي ليبيا والصومال أيضاً، تنطوي سياسة محمد بن سلمان على مخاطر ارتدادية. وقد يرى ولي العهد أن ليبيا بعيدة جغرافياً عن المصالح السعودية المباشرة، لكن دعمه لعبدالحميد الدبيبة يظل خياراً مدمراً.

وإذا قرر محمد بن سلمان اختيار طرف داخل الصراع الليبي، فعليه، في الحد الأدنى، التأكد من كفاءة حليفه وقدرته على ضبط القوى التابعة له. فالدبيبة، إلى جانب الاتهامات الواسعة الموجهة إليه بالفساد، يوفر مظلة لميليشيات إسلامية لا يستطيع السيطرة عليها، وينظر بعض هذه التنظيمات إلى مكة والمدينة باعتبارهما الجائزة السياسية والدينية الكبرى.

وبينما يجد محمد بن سلمان أرضية مشتركة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الاعتراض على السياسات الإسرائيلية والسيطرة على القدس، ينبغي له ألا يخدع نفسه بشأن طموحات أنقرة. فأردوغان يسعى أيضاً إلى تعزيز نفوذه الديني والسياسي المرتبط بمكة والمدينة.

تستمد القيادة السعودية جانباً أساسياً من شرعيتها من صفة خادم الحرمين الشريفين، لكن بعض القادة الذين تتقارب معهم الرياض يؤيدون، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أفكاراً تدعو إلى تدويل إدارة المواقع المقدسة في مكة والمدينة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي.

وتلعب السعودية أوراقاً ضعيفة في الصومال أيضاً. فهي تقف إلى جانب حكومة مقديشو، في جانب من سياستها، بسبب استيائها من علاقات أرض الصومال بأبوظبي، ومؤخراً بإسرائيل. ويمثل ذلك خطأً مزدوجاً.

فمن ناحية، يدفع الخلاف مع رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد السعودية إلى الاقتراب من قطر وتركيا، اللتين تتبنيان تصوراً للصومال قد تتعارض بعض ملامحه السياسية وتسامحه مع التشدد الإسلامي مع المصالح الأمنية السعودية.

ومن ناحية أخرى، يكشف العداء السعودي لأرض الصومال عن ضعف في إدارة المنافسة؛ إذ يوحي بأن الرياض لا ترى نفسها قادرة على منافسة أبوظبي هناك عبر الاستثمار والدبلوماسية وبناء العلاقات المحلية.

وإذا كانت تركيا تحتفظ بسفارة في مقديشو وقنصلية منفصلة في هرجيسا، فلا يوجد ما يمنع السعودية من تبني مقاربة مماثلة. ولا يزال كثير من سكان أرض الصومال يشعرون بالإحباط من بعض سياسات أبوظبي، وكان في إمكان قيادة سعودية أكثر استشرافاً للمستقبل أن تستثمر هذا التباين لجذب هرجيسا إلى شراكة أوثق.

قد تتمنى الرياض اختفاء قضية أرض الصومال، لكن إقليماً أدار شؤونه بصورة مستقلة طوال ٣٥ عاماً لن يختفي بسبب غياب الاعتراف الدولي.

غير أن اليمن يظل المصدر الأكبر للفشل السعودي. وبعد صدمة سقوط المخا وميون، يتعين على محمد بن سلمان أن يحرر نفسه من دائرة المطيعين والمتملقين الذين يحجبون عنه حقيقة الأوضاع اليمنية.

وبدلاً من التعامل مع النفوذ الإماراتي السابق في اليمن باعتباره جزءاً من لعبة محصلتها صفر، ينبغي له أن يسأل جنرالاته ومستشاريه عن أسباب نجاح الإماراتيين عسكرياً وسياسياً بصورة تفوقت على الأداء السعودي.

يمكن تفسير ذلك بعاملين رئيسيين. يتعلق الأول بسلبيات سياسة «صفر أخطاء». فإذا كان الضباط السعوديون يخشون الإبلاغ عن الأخطاء والمشكلات خوفاً من العقاب أو تحميلهم المسؤولية، فإن الخلل سيتراكم داخل المؤسسة العسكرية بدلاً من اكتشافه ومعالجته.

ويحتاج محمد بن سلمان إلى تغيير الثقافة السائدة داخل الجيش، بحيث تكافئ الضابط الذي يحدد المشكلة ويقترح حلها، بدلاً من مكافأة من يخفيها أو يقدم تقارير ترضي القيادة.

أما العامل الثاني، فهو قدرة الإمارات على بناء علاقات محلية وقبلية. ففي جنوب اليمن، على الأقل، أساءت الرياض إدارة علاقاتها بالقبائل والقوى الاجتماعية بطريقة تشبه أخطاء واشنطن في تعاملها مع البنية القبلية العراقية. فالقرارات والإملاءات القادمة من الرياض غالباً ما تنتج ردود فعل معاكسة للنتائج التي تريدها.

ومن المفارقات، بالنظر إلى الطبيعة القبلية للمجتمع السعودي نفسه، أن تنسى الرياض أن العلاقات القبلية لا تُبنى بالأوامر أو التحويلات المالية وحدها، بل تحتاج إلى وقت طويل من اللقاءات والمشاورات وتبادل الثقة، وإلى فهم دقيق للتوازنات المحلية.

وكما هي الحال في ليبيا والسودان، يتعين على محمد بن سلمان أن يتبنى موقفاً متسقاً من جماعة الإخوان المسلمين. فإذا كانت الرياض تصنف الجماعة تنظيماً إرهابياً داخل السعودية، فعليها تطبيق الموقف نفسه خارج حدودها.

إن استرضاء الجماعات الإسلامية بصورة انتهازية، ومنحها فرصة لمتابعة أجندتها خارج المملكة، لا يتجاهل تجارب سابقة لقادة مثل الرئيس السوري بشار الأسد والزعيم الليبي معمر القذافي، اللذين عقدا تفاهمات مشابهة مع جماعات متشددة، بل قد يجعل السعودية عرضة لاتهامات برعاية الإرهاب أو توظيفه سياسياً.

ولا يمكن لحزب التجمع اليمني للإصلاح، المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، أن يكون شريكاً موثوقاً للسعودية على المدى البعيد. قد يقبل قادته الدعم والتمويل السعوديين، لكنهم قد لا يترددون في عقد تفاهمات منفصلة مع خصوم المملكة عندما تتغير مصالحهم.

وتمثل قضية القيادي في حزب الإصلاح أمجد خالد مثالاً على هذا النوع من الازدواجية؛ إذ وُجهت إليه اتهامات بمساعدة الحوثيين وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب معاً.

ينبغي لمحمد بن سلمان أيضاً إعادة النظر في معارضته الشاملة لما تصفه الرياض بالنزعات الانفصالية، وخصوصاً في ما يتعلق بأرض الصومال وجنوب اليمن.

قد يكون وصف «الانفصال» غير دقيق في الحالتين، بالنظر إلى أن كلاً من أرض الصومال وجنوب اليمن امتلك تاريخاً طويلاً من الاستقلال والحكم الذاتي قبل الدخول في اتحاد سياسي مع طرف آخر.

وعندما فشل اندماج مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة، لم توصف عودة الدولتين إلى وضعهما السابق بأنها انفصال. كما لا تتعامل السعودية مع استقلال قطر عن البحرين باعتباره انفصالاً، رغم أنه قد يمثل، بالمقارنة مع أرض الصومال وجنوب اليمن، مثالاً أكثر وضوحاً على تفكك كيان سياسي سابق.

وكما هي الحال مع أرض الصومال، ليس من الضروري أن يكون جنوب اليمن المستقل أو المتمتع بحكم ذاتي معادياً للسعودية. وقد يكون الميل الجنوبي ضد الرياض نتيجة لسياساتها ومواقفها، أي نبوءة تحقق نفسها كلما واصلت المملكة رفض تطلعات الجنوبيين والتعامل معهم بوصفهم أدوات عسكرية داخل مشروع لا يعبر عنهم.

يقف الخيار السعودي اليوم بين احتمالين: إمارة حوثية توسعية تواصل الضغط على حدود المملكة وممراتها البحرية، أو تحالف مع جنوب اليمن وأرض الصومال يساعد الرياض على احتواء الحوثيين ودحرهم، وربما إنهاء تهديدهم العسكري.

إذا أراد ولي العهد محمد بن سلمان تجاوز الأزمة، فعليه أن يدرك أن استراتيجيته الدبلوماسية في واشنطن تعاني خللاً عميقاً.

وأخيراً، إذا أراد محمد بن سلمان الخروج من الأزمة، فعليه أن يعترف بأن استراتيجيته الدبلوماسية في واشنطن ضعيفة وغير فعالة.

لقد انتهت المرحلة التي كان يستطيع فيها الأمير بندر بن سلطان إدارة العلاقة مع الرؤساء الأمريكيين، من رونالد ريغان إلى جورج دبليو بوش، عبر الاتصال المباشر بالدائرة الضيقة في البيت الأبيض، مع تجاهل بقية مراكز التأثير في العاصمة الأمريكية.

أما السفيرة السعودية الحالية، الأميرة ريما بنت بندر، فعلى الرغم من معرفتها بواشنطن، فإنها لا تمتلك شبكة العلاقات نفسها، ولا تستطيع العمل بالأسلوب الذي اعتمده والدها. وقد تمر سنوات من دون أن تتواصل السفارة والدبلوماسية السعودية بفاعلية مع شخصيات ومؤسسات أمريكية لا تستطيع الرياض استمالتها بالمال أو العقود.

وبدلاً من بناء جسور مع المنتقدين ومحاولة فهم اعتراضاتهم والرد عليها، تعتمد القيادة السعودية استراتيجية قديمة تقوم على دفع الأموال إلى المستشارين، والاستعانة بحسابات إلكترونية لمهاجمة الأصوات الناقدة بدلاً من إقناعها.

تتغير السياسات والتحالفات بمرور الوقت. وقد أصبحت قطر اليوم شريكاً للسعودية بعدما كانت خصماً، لكن الجسور التي أُحرقت خلال سنوات الصراع يصعب ترميمها بسرعة.

وعندما تتهم الحسابات السعودية كل منتقد بأنه يتلقى أموالاً من أطراف أجنبية، فإنها تسيء إلى صورة الحكومة السعودية؛ لأن الهجمات الشخصية توحي بالعجز عن الرد على جوهر الانتقادات، كما تكشف اعتماد السياسة السعودية في التواصل على المال والتشهير أكثر من اعتمادها على المبادئ والحجج.

تتحالف السعودية اليوم مع تركيا وباكستان لتعزيز أمنها، كما تحاول موازنة علاقتها بالولايات المتحدة عبر توسيع تعاونها مع الصين. ولا توجد مشكلة في تنويع التحالفات من حيث المبدأ.

لكن على محمد بن سلمان أن يدرك أن المفتاح الحقيقي لأمن السعودية موجود في الرياض نفسها، وفي نوعية الاستراتيجيات والقرارات التي تعتمدها القيادة.

كان استيلاء الحوثيين على المخا وميون كارثة يمكن تجنبها. ويتعين على محمد بن سلمان أن يسأل عن الأخطاء التي ارتكبها وأفضت إلى هذه الأزمة. وإذا رفض إجراء مراجعة حقيقية، فسوف يضاعف الخطأ، وقد تتجاوز المملكة نقطة اللاعودة.

وستكون تلك مأساة لجيل جديد من السعوديين أصبح يعتمد في تطلعاته ومستقبله على إصلاحات محمد بن سلمان، كما ستكون انتكاسة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.

يعبر المقال عن رأي كاتبه، ولا يعكس بالضرورة موقف مؤسسة «اليوم الثامن» للإعلام والدراسات.

المصدر: النص مترجم ومحرر عن المقال الأصلي المنشور في «مرصد منتدى الشرق الأوسط» بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦: The Choices Saudi Arabia Must Now Make

رياضة

مدرجات صامتة ويمن مكشوف..

خليجي 27.. قيود السفر تُفرغ المدرجات واليمن «حمل وديع» من البداية

انطلقت بطولة «خليجي 27» في جدة وسط حضور جماهيري دون التوقعات، دفع المنظمين إلى خفض أسعار التذاكر سريعاً، بينما دخل المنتخب اليمني المنافسة مثقلاً بضعف الإعداد، ليتلقى رباعية إماراتية كشفت الفارق الكبير بين منتخبات جاءت للمنافسة وفريق يبحث عن النجاة.

جدة

انطلقت النسخة السابعة والعشرون من بطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم في مدينة جدة السعودية وسط مفارقة واضحة بين الإمكانات التنظيمية الكبيرة التي سخرتها الدولة المستضيفة، والحضور المحدود في مدرجات عدد من مباريات الجولة الأولى، بالتزامن مع ظروف إقليمية مضطربة وقيود على السفر وارتفاع الكلفة التي يتحملها المشجع القادم من خارج السعودية.

وبينما كانت اللجنة المنظمة تراهن على تحويل جدة إلى ملتقى لجماهير المنتخبات الثمانية، جاءت الصور الأولى من الملاعب لتكشف مساحات واسعة خالية في المدرجات، باستثناء مباراة الافتتاح بين السعودية والكويت التي استقطبت أكثر من ٣١ ألف مشجع، مستفيدة من وجود المنتخب المضيف ومن ارتباط موعد الافتتاح بالاحتفالات السعودية باليوم الوطني.

أما بقية مباريات الجولة الأولى، فلم تقترب من الرقم المسجل في الافتتاح. ووفق أرقام نشرتها وسائل إعلام خليجية، حضر مباراة العراق وعُمان نحو ٥,٣٤٠ متفرجاً، بينما شهدت مواجهة الإمارات واليمن حضور ١٠,١٣٨ مشجعاً، وتراجع العدد في لقاء قطر والبحرين إلى نحو ٤,١٢٠ متفرجاً، رغم أن المباراة جمعت منتخباً فاز بكأس آسيا مرتين مع حامل لقب كأس الخليج.

وتشير هذه الأرقام إلى أن المشكلة لم تكن مرتبطة بضعف مباراة واحدة أو غياب جماهير منتخب بعينه، بل بوجود فجوة واضحة بين التوقعات التي سبقت البطولة والقدرة الفعلية على استقطاب الجماهير الخليجية إلى جدة. فالبطولة التي ارتبط تاريخها بالقوافل البرية والرحلات الجماهيرية والاحتفالات في شوارع المدن المستضيفة، افتتحت نسختها الجديدة في ظل واقع إقليمي مختلف، فرضته الحرب والتوترات الأمنية وتعقيدات السفر.

وتقام «خليجي ٢٧» بين ٢٣ سبتمبر/أيلول و٦ أكتوبر/تشرين الأول، في وقت تشهد المنطقة تصعيداً عسكرياً واسعاً، شمل تبادل الهجمات بين السعودية والحوثيين، واستهداف العاصمة الرياض ومنشآت نفطية ومدن حدودية، إلى جانب القصف السعودي لمناطق يمنية. وألقت هذه التطورات بظلالها على حركة السفر، ودفعت كثيراً من المشجعين إلى تجنب الرحلات غير الضرورية، خصوصاً العائلات والجماهير القادمة من دول بعيدة نسبياً عن جدة.

وكانت وكالة «أسوشيتد برس» قد أشارت قبل انطلاق البطولة إلى أنها تقام تحت وطأة الحرب الإقليمية وتصاعد الهجمات على السعودية، فيما تحدثت وكالة «رويترز» عن الأثر النفسي الذي تركه تجدد القتال على المنتخب اليمني ولاعبيه، الذين يخشى كثير منهم على عائلاتهم داخل البلاد.

لكن الظروف الأمنية لم تكن العامل الوحيد وراء العزوف. فقد أثارت أسعار التذاكر الأولية انتقادات واسعة، بعدما وصلت بعض الفئات إلى مستويات مرتفعة مقارنة بطبيعة البطولة وقدرة المشجع العادي على حضور أكثر من مباراة، ولا سيما إذا أضيفت إليها كلفة السفر والإقامة والتنقل داخل جدة.

وتراوحت الأسعار التي طُرحت قبل انطلاق البطولة بين ٤٥ و١٢٠ ريالاً للفئات العادية في المباريات الرئيسية، فيما تجاوزت أسعار بعض الفئات المميزة ٣٠٠ ريال. وهذه الكلفة قد لا تبدو كبيرة لمباراة واحدة، لكنها تتحول إلى عبء عندما ترغب أسرة في حضور عدة لقاءات، أو عندما يأتي المشجع من خارج السعودية ويتحمل ثمن تذكرة الطيران والفندق والمواصلات.

وبعد ظهور المقاعد الخالية في الجولة الأولى، تحرك الاتحاد الخليجي لكرة القدم واللجنة المحلية المنظمة بسرعة لتعديل الأسعار. وأصبحت تذاكر دور المجموعات متاحة بخمس فئات، تبدأ من ٢٠ ريالاً، ثم ٢٥ و٣٠ و٥٠ ريالاً، وصولاً إلى ١٠٠ ريال لفئة «بريميوم». وقال الاتحاد إن القرار يستهدف توفير خيارات مناسبة وتعزيز الحضور الجماهيري في المدرجات.

ويُعد خفض الأسعار اعترافاً عملياً بأن التسعيرة الأولى لم تكن مناسبة لطبيعة البطولة أو لجمهورها المستهدف. فقد أكدت تقارير صحفية أن القرار جاء عقب الانتقادات التي طالت الأسعار وانعكاسها على الحضور خلال الجولة الافتتاحية، وبعد ظهور مدرجات بعض المباريات بأعداد أقل من المتوقع.

غير أن خفض الأسعار وحده قد لا يكون كافياً لإعادة الروح إلى البطولة. فكأس الخليج لم تكن تعتمد تاريخياً على بيع التذاكر فقط، بل على تسهيلات دخول الجماهير وتنظيم رحلات برية وجوية وحملات تشجيع توفرها الاتحادات الوطنية. وفي النسخة الحالية، بدت حركة المشجعين القادمين من خارج السعودية أضعف من نسخ سابقة أقيمت في الكويت والعراق وقطر والإمارات.

واضطر الاتحاد العراقي لكرة القدم، على سبيل المثال، إلى شراء ألف تذكرة وتوزيعها مجاناً على الجماهير العراقية لدعم المنتخب في مباراته الأولى أمام عُمان، وهي مبادرة تكشف الحاجة إلى تدخل الاتحادات لتحريك المدرجات بدلاً من ترك المهمة كاملة لآليات البيع التجارية.

كما وضعت اللجنة المنظمة قائمة طويلة من المواد المحظورة داخل الملاعب، ضمت ٣٢ بنداً، بينها الحقائب التي تتجاوز حجماً محدداً واللافتات ذات المحتوى السياسي أو التجاري غير المصرح به. ورغم أن معظم هذه القيود ترتبط بإجراءات الأمن والسلامة المعمول بها في البطولات الكبرى، فإن تراكم التعليمات مع تشدد الإجراءات الأمنية والظروف الإقليمية قد يقلل من تلقائية التجربة التي عُرفت بها بطولات الخليج.

وعلى أرض الملعب، جاءت النتائج الأولى متباينة. فقد تعادل العراق وعُمان بهدف لمثله، وافتتحت السعودية مشوارها بفوز صعب على الكويت بهدف وحيد، قبل أن تحسم تأهلها إلى نصف النهائي بالفوز على عُمان بثلاثية نظيفة في الجولة الثانية.

وحقق العراق فوزه الأول بتغلبه على الكويت بثلاثة أهداف مقابل هدفين في واحدة من أكثر مباريات البطولة إثارة حتى الآن، رافعاً رصيده إلى أربع نقاط خلف السعودية المتصدرة بست نقاط، فيما دخل المنتخبان العُماني والكويتي الجولة الأخيرة بحسابات أكثر تعقيداً.

وفي المجموعة الثانية، بدأت الإمارات وقطر البطولة بانتصارين واضحين. فازت الإمارات على اليمن بأربعة أهداف دون مقابل، وتغلبت قطر على البحرين بهدفين نظيفين، لتتصدر الإمارات بفارق الأهداف، بينما وجد اليمن والبحرين نفسيهما تحت ضغط مبكر قبل مواجهتي الجولة الثانية.

وكان المنتخب اليمني الطرف الأكثر انكشافاً في بداية البطولة. فقد وصل إلى جدة قبل بقية المنتخبات، وراهن مدربه الجزائري نور الدين ولد علي على دعم الجالية اليمنية الكبيرة في السعودية، مؤكداً أن كأس الخليج تمثل هدفاً مستقلاً وليست محطة إعداد لكأس آسيا المقبلة.

وقال ولد علي قبل البطولة إنه جهّز فريقه لكأس الخليج بنسبة «٤٠٠ في المئة»، وإن مواجهة منتخبات تفوق اليمن في التصنيف تمنح اللاعبين دافعاً إضافياً. كما رأى أن اللعب في جدة فرصة نادرة لمنتخب لا يستطيع إقامة مبارياته على أرضه بسبب الحرب، ويخوض معظم استحقاقاته بعيداً عن جمهوره.

لكن هذه النبرة المتفائلة اصطدمت سريعاً بواقع المباراة أمام الإمارات. فقد بدا المنتخب اليمني أقل جاهزية بدنياً وفنياً، وعانى من هشاشة التغطية الدفاعية وضعف الانتقال بالكرة، بينما فرض المنتخب الإماراتي سيطرته مبكراً واستفاد من المساحات والأخطاء ليخرج برباعية نظيفة.

وسجل نيكولاس خيمينيز هدفين، وأضاف لوانزينيو هدفاً، فيما جاء الهدف الآخر بنيران يمنية صديقة. ولم تكن الخسارة مفاجئة بالنظر إلى فارق الإمكانات، لكن الطريقة التي وقعت بها أثارت أسئلة بشأن حقيقة الإعداد الذي سبق البطولة، وقدرة الجهاز الفني على بناء فريق ينافس بدلاً من الاكتفاء بمحاولة تقليل الخسائر.

ظهر اليمن في المباراة الأولى كـ«حمل وديع» داخل مجموعة تضم الإمارات وقطر والبحرين. فمنتخبات المجموعة جاءت بقوائم تضم لاعبين محترفين وبنية فنية مستقرة ودوريات محلية منتظمة، بينما وصل المنتخب اليمني محملاً بتداعيات حرب طويلة، واتحاد محدود الموارد، ومسابقات داخلية متقطعة، ولاعبين يفتقرون إلى الاحتكاك الدولي المستمر.

ولا يمكن فصل الأداء اليمني عن واقع كرة القدم في البلاد. فالمنتخب محروم منذ سنوات من اللعب على أرضه، ويتنقل بين المعسكرات الخارجية وفق الإمكانات المتاحة، ويبدأ كل بطولة تقريباً بجهاز فني جديد أو فترة إعداد قصيرة، ثم يُطلب منه مقارعة منتخبات تنفق عشرات الملايين على الأكاديميات والملاعب والدوريات.

ومع ذلك، لا تستطيع ظروف الحرب تفسير كل شيء. فقد تحولت الأعذار المزمنة إلى غطاء تستخدمه إدارات الكرة لتجنب المحاسبة، بينما بقي المنتخب أسير المشاركة الرمزية. يدخل البطولات بلا مشروع فني واضح، ويتلقى الخسائر، ثم تُقدَّم مشاركة اللاعبين باعتبارها إنجازاً بحد ذاتها.

ومنذ انضمامه إلى كأس الخليج، لم يحقق اليمن اللقب في أي نسخة، وما يزال يبحث عن حضوره التنافسي الأول في بطولة أصبح فيها غالباً الحلقة الأضعف. وتبدو المشكلة أكبر من نتيجة مباراة؛ إنها نتيجة منظومة لا توفر دورياً مستقراً، ولا برنامج إعداد طويل المدى، ولا قاعدة اختيار واسعة، ولا مساءلة حقيقية للاتحاد والأجهزة الفنية.

وتزداد صعوبة المهمة عندما يتحول المنتخب إلى مساحة للخطابات السياسية والوطنية بدلاً من معاملته مشروعاً رياضياً. فالحماس الجماهيري لا يعوض غياب التنظيم، والأغاني والشعارات لا تسد الثغرات الدفاعية، والجالية اليمنية الكبيرة في السعودية لا تستطيع وحدها تحويل فريق محدود الإعداد إلى منافس للمنتخبات الخليجية المتطورة.

ويواجه اليمن مساء الأحد المنتخب القطري في الجولة الثانية، في مباراة قد تحدد مصيره مبكراً. ويدخل المنتخب القطري المواجهة بثلاث نقاط وبثقة اكتسبها من فوزه على البحرين، بينما يحتاج اليمن إلى نتيجة إيجابية تبقي على آماله وتمنع تحوله إلى أول المودعين عملياً.

أما المباراة الثانية فتجمع البحرين والإمارات، وتحمل أهمية خاصة لحامل اللقب الذي خسر أمام قطر وأصبح مطالباً بالتعويض، في مواجهة منتخب إماراتي قدم أقوى نتيجة في الجولة الأولى وأظهر جاهزية هجومية واضحة.

وتضع البطولة منظميها أمام اختبارين متوازيين: الأول يتعلق باستعادة الجمهور وإقناعه بأن حضور المباريات يستحق كلفة السفر والوقت، والثاني يتعلق بالحفاظ على القيمة الفنية للبطولة في ظل الفوارق المتزايدة بين المنتخبات.

لقد نجحت السعودية في تجهيز الملاعب والبنية التنظيمية واستضافة المنتخبات، لكن كأس الخليج لا تقاس بنوعية المنشآت وحدها. قيمة البطولة الحقيقية تظهر في المدرجات وفي قدرة الحدث على استعادة طابعه الشعبي، لا أن يتحول إلى مباريات تلفزيونية تُقام داخل ملاعب كبيرة نصف خالية.

أما اليمن، فقد دخل البطولة كما دخل نسخاً سابقة: بجمهور يتطلع إلى مفاجأة، ولاعبين يحاولون تجاوز واقعهم، ومنظومة لم تمنحهم أدوات المنافسة. وكانت الرباعية الإماراتية إنذاراً مبكراً بأن الحماس وحده لا يكفي، وأن المنتخب قد يبقى «حمل وديع» المجموعة ما لم تتغير طريقة إعداده وإدارة كرة القدم اليمنية من جذورها.

وتتزداد مسؤولية الإدارة الرياضية اليمنية مع ابتعاد وزير الشباب والرياضة نايف البكري عن الملفات المرتبطة بالمنتخب وإعداده للبطولة، وانشغاله بأدوار سياسية وعسكرية لا تتصل مباشرة باختصاصات وزارته، في وقت كان يفترض أن تتركز جهوده على متابعة المنتخب وتوفير احتياجاته ومساءلة اتحاد كرة القدم عن مستوى الإعداد والنتائج.

ففي أعقاب الخسارة الثقيلة أمام الإمارات، لم يبرز البكري بصفته المسؤول الأول عن القطاع الرياضي لمناقشة أسباب الظهور الضعيف أو تقديم برنامج لمعالجة الاختلالات، بل ظهر مترئساً اجتماعاً لما سُمي «مجلس تنسيق ودعم الجبهات»، في تحرك جعله يؤدي عملياً بعض مهام وزير الدفاع داخل حكومة المنفى اليمنية.

وناقش الاجتماع، بحسب المعلومات المتداولة، جمع تبرعات مالية من رجال أعمال وتجار يمنيين محليين لتمويل الجبهات والقوات التي تقاتل الحوثيين، في خطوة تكشف انتقال مسؤولية الإنفاق العسكري من الحكومة والدول الراعية إلى القطاع التجاري المنهك أصلاً بالضرائب والجبايات وتدهور الاقتصاد.

وقالت مصادر لـ«اليوم الثامن» إن التحرك جاء بعدما أوقفت السعودية جانباً من دعمها المالي للقوات المناهضة للحوثيين، على خلفية ملفات فساد واسعة طالت أوجه الإنفاق والرواتب والمخصصات العسكرية. وبدلاً من فتح تحقيق شفاف في مصير الأموال السابقة ومحاسبة المسؤولين عن تبديدها، اتجهت حكومة المنفى إلى مطالبة التجار بتمويل جبهات يفترض أن تتحمل الدولة ونفقات الدفاع مسؤوليتها.

ويكشف انتقال وزير الشباب والرياضة إلى إدارة ملف دعم الجبهات مقدار الاضطراب داخل الحكومة وغياب الحدود بين مسؤوليات وزاراتها. فالمنتخب اليمني يخوض بطولة إقليمية من دون إعداد يوازي حجم المنافسة، فيما يغادر الوزير المعني موقعه الطبيعي ليتولى جمع الأموال للحرب، تاركاً الرياضة لاتحاد يعيد إنتاج المشاركات الضعيفة والنتائج الثقيلة من دون مراجعة أو مساءلة.

ولا يقلل دعم الجبهات من أهمية المعركة مع الحوثيين، لكن تحويل وزير الرياضة إلى مسؤول تعبئة مالية وعسكرية يعكس انهيار مفهوم العمل المؤسسي داخل حكومة المنفى. فوزارة الدفاع مسؤولة عن القوات والجبهات، ووزارة المالية مسؤولة عن تدبير الموارد، بينما تتمثل مهمة وزارة الشباب والرياضة في بناء المنتخبات وتطوير المسابقات وحماية مصالح الرياضيين.

وبين منتخب يدخل «خليجي ٢٧» بلا أدوات حقيقية للمنافسة، ووزير يدير ظهره للقطاع ليتولى أدواراً عسكرية ومالية، تبدو الرباعية الإماراتية نتيجة طبيعية لمنظومة وضعت الرياضة في ذيل أولوياتها، ثم تركت اللاعبين وحدهم في مواجهة منتخبات مستقرة فنياً وإدارياً ومالياً.

استثمار

الطاقة تعيد رسم الفرص..

أزمة الطاقة الأوروبية

هل تتحول من تهديد لمصر إلى فرصة اقتصادية؟

تضع أزمة الطاقة الأوروبية مصر أمام معادلة مزدوجة: ارتفاع الأسعار يفتح فرصاً لتصدير الغاز وجذب الصناعات والاستثمارات، لكنه يرفع في المقابل كلفة الاستيراد والإنتاج المحلي. وتبقى الاستفادة مرهونة بزيادة الإنتاج، وتطوير الطاقة المتجددة، وتوظيف قناة السويس، وتحويل الموقع الجغرافي إلى قاعدة صناعية وتصديرية مستدامة تخدم الأمن الاقتصادي المصري بكفاءة أكبر.

د. عادل عامر

دكتور القانون العام والاقتصاد الدولي ومدير مركز المصريين للدراسات بمصر ومحكم دولي معتمد بمركز جنيف للتحكيم الدولي التجاري

لم تعد أزمة الطاقة في أوروبا قضيةً مرتبطةً بالأسعار وحدها، بل أصبحت إحدى أبرز نتائج التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم. فقد دفعت الحرب الروسية–الأوكرانية الاتحاد الأوروبي إلى إعادة بناء منظومة إمداداته، قبل أن تأتي الحروب والتوترات العسكرية في الشرق الأوسط لتضيف مزيداً من المخاطر إلى أسواق النفط والغاز، وتعيد الأمن الطاقي الأوروبي إلى صدارة الأولويات.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، أكدت المفوضية الأوروبية أن أسواق الطاقة العالمية لا تزال تمر بظروف استثنائية، وأن التوترات الجيوسياسية تتسبب في تقلبات كبيرة في الأسعار. ومع ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أنه لا يواجه في الوقت الراهن خطراً فورياً على أمن إمدادات الغاز، مستفيداً من تنويع مصادر الاستيراد، وزيادة قدراته على استقبال الغاز الطبيعي المسال، وتراجع الطلب.

أوروبا تدفع ثمن التحولات الجيوسياسية

أصبح أمن الطاقة الأوروبي أكثر تعقيداً منذ اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، إذ عمل الاتحاد الأوروبي على تقليص اعتماده على الغاز الروسي وتنويع مصادر إمداداته، بالتوازي مع التوسع في الطاقة المتجددة واستيراد الغاز الطبيعي المسال.

وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن أوروبا سجلت خلال شتاء ٢٠٢٥–٢٠٢٦ مستويات قياسية من واردات الغاز المسال، في ظل انخفاض الواردات عبر خطوط الأنابيب وتراجع الإنتاج المحلي.

ثم جاءت اضطرابات الشرق الأوسط لتزيد حساسية الأسواق الأوروبية؛ إذ أثرت التوترات في مضيق هرمز في جزء مهم من تجارة الغاز الطبيعي المسال، ودفعت الأسعار في أوروبا وآسيا إلى مستويات مرتفعة، مع زيادة التقلبات وحالة عدم اليقين.

ارتفاع أسعار الطاقة يهدد النمو الأوروبي

لا تتوقف آثار الأزمة عند فاتورة الطاقة التي تدفعها الأسر الأوروبية، بل تمتد إلى الصناعة والنقل والزراعة والخدمات. فالطاقة تدخل في كلفة إنتاج معظم السلع والخدمات، ولذلك يمكن لارتفاع أسعار الغاز والنفط أن ينتقل تدريجياً إلى الأسعار، ويرفع معدلات التضخم، ويضغط على القوة الشرائية للمستهلكين.

وتشير دراسة للمفوضية الأوروبية إلى أن استمرار اضطراب إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط قد يدفع سعر الغاز إلى نحو ٨٠ يورو لكل ميغاواط/ساعة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٦، مقارنةً بنحو ٤٢,٢ يورو في السيناريو الأساسي، مع تراجع نمو الناتج المحلي الأوروبي وارتفاع التضخم.

وتوضح هذه التقديرات أن أزمة الطاقة لا تخص قطاعاً منفرداً، وإنما تنتقل تداعياتها إلى الاقتصاد الأوروبي بأكمله، من المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة إلى الأسر والميزانيات العامة والسياسات النقدية.

أين تقع مصر من هذه الأزمة؟

بالنسبة إلى مصر، تحمل الأزمة تهديدات مباشرة، لكنها تفتح في الوقت نفسه فرصاً اقتصاديةً مشروطةً بعدة عوامل. فمصر تتمتع بموقع جغرافي مهم، وتمتلك بنيةً تحتيةً لإسالة الغاز، وتقع بين مناطق إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط والأسواق الأوروبية، فضلاً عن امتلاكها قناة السويس وموانئ البحر المتوسط.

وتحتاج أوروبا، في سعيها إلى تنويع مصادر الطاقة، إلى شركاء قادرين على توفير إمدادات مستقرة وآمنة. لكن مصر لا تستطيع التعامل مع هذه الفرصة باعتبارها مصدراً مضموناً للغاز في جميع الظروف، لأن الاقتصاد المصري نفسه يحتاج إلى تأمين احتياجاته المحلية، وقد تتحول زيادة الأسعار العالمية إلى عبء على فاتورة الاستيراد.

وهنا تظهر معادلة دقيقة: كلما ارتفعت قيمة الغاز في السوق الأوروبية، اتسعت فرصة مصر في التصدير، لكن ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً يزيد أيضاً كلفة تأمين احتياجات السوق المصرية.

قناة السويس.. ورقة اقتصادية استراتيجية

تحتل قناة السويس موقعاً بالغ الأهمية في هذه المعادلة. فاضطراب طرق الطاقة والتجارة العالمية يجعل الممرات البحرية الآمنة أكثر قيمة، ويمنح مصر أهميةً إضافيةً باعتبارها دولةً تتحكم في أحد أهم شرايين التجارة الدولية.

ومن هنا، لا يقتصر أمن قناة السويس والبحر الأحمر على حماية الإيرادات، بل أصبح جزءاً من أمن التجارة والطاقة العالميين. وكلما ارتفعت المخاطر في الطرق البديلة، ازدادت أهمية استقرار القناة وقدرة مصر على توفير بيئة آمنة ومستقرة لحركة السفن وناقلات الطاقة.

غير أن الاستفادة من هذا الموقع تظل مرتبطةً باستقرار الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، لأن اضطراب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يدفع السفن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، ويؤثر مباشرةً في إيرادات القناة ومكانتها التنافسية.

فرصة لجذب الاستثمارات الأوروبية

قد تكون الفرصة الصناعية أكثر أهميةً من تصدير الغاز نفسه. فارتفاع كلفة الطاقة في أوروبا يمكن أن يدفع بعض الصناعات إلى البحث عن مواقع إنتاج أكثر تنافسية من حيث أسعار الطاقة والعمالة والوصول إلى الأسواق وسهولة النقل.

وهنا تستطيع مصر تقديم نفسها قاعدةً صناعيةً وتصديريةً تخدم أسواق أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، لا سوقاً استهلاكيةً كبيرةً فقط. وتزداد أهمية هذه الفرصة إذا اقترنت بتطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتحسين البنية الأساسية، وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة، وتوفير بيئة مستقرة للاستثمار.

لكن جذب الصناعات الأوروبية لا يتحقق بالموقع وحده. فالمستثمر يحتاج إلى استقرار السياسات النقدية والضريبية، ووضوح إجراءات الترخيص، وتوافر الطاقة بصورة منتظمة، وسهولة تحويل الأرباح، وكفاءة الموانئ والخدمات اللوجستية.

من تصدير الغاز إلى تصدير القيمة المضافة

سيكون من الخطأ أن تنظر مصر إلى الأزمة الأوروبية باعتبارها فرصةً لبيع الغاز فقط. فالأكثر أهميةً هو استخدام الطاقة أداةً لجذب الصناعة وتوطين سلاسل الإنتاج.

وبدلاً من تصدير الغاز مباشرةً إلى أوروبا، تستطيع مصر بناء منظومة تبدأ بالطاقة، ثم تستخدمها في تشغيل الصناعات وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة، قبل تصديرها إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية والعربية.

وفي هذه الحالة، لا يأتي العائد الاقتصادي من بيع وحدة الطاقة وحدها، بل من تشغيل المصانع والعمالة، وتنشيط سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، وزيادة الصادرات، وتوسيع القاعدة الضريبية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

الطاقة المتجددة.. الفرصة الثانية لمصر

لا ينبغي أن تقوم الاستراتيجية المصرية على الغاز وحده؛ فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى تقليص اعتماده على الوقود الأحفوري، ويواصل الاستثمار في الطاقة المتجددة ضمن خطة «REPowerEU»، التي تستهدف خفض الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية وتسريع التحول إلى الطاقة النظيفة.

ويفتح هذا التوجه أمام مصر مجالاً واسعاً في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين منخفض الكربون، إضافةً إلى الصناعات المرتبطة بإنتاج المعدات والمكونات وتخزين الطاقة ونقلها.

وعليه، لا ينبغي أن تعتمد الميزة المصرية المستقبلية على امتلاك الغاز فقط، بل على بناء مزيج متكامل من الغاز والطاقة المتجددة والبنية التحتية والموانئ والممرات التجارية.

ويمكن لمصر، إذا طورت هذا المزيج بصورة مدروسة، أن تتحول من دولة مصدرة لمواد الطاقة إلى مركز إقليمي للإنتاج والتخزين والإسالة والتجارة والصناعة.

مخاطر لا ينبغي تجاهلها

رغم الفرص المتاحة، يمكن أن تتحول أزمة الطاقة الأوروبية إلى ضغط كبير على الاقتصاد المصري إذا أدت إلى ارتفاع عالمي طويل الأمد في أسعار النفط والغاز. فمصر تحتاج إلى الطاقة لتشغيل محطات الكهرباء والمصانع ووسائل النقل، كما أن ارتفاع أسعار الوقود يرفع كلفة الإنتاج والنقل والخدمات.

وقد يؤدي تباطؤ الاقتصاد الأوروبي، نتيجة ارتفاع كلفة الطاقة، إلى انخفاض الطلب على بعض الصادرات المصرية. ولذلك لا تسير العلاقة في اتجاه واحد؛ فارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا قد يخلق فرصةً لمصر في بعض القطاعات، لكنه قد يتحول إلى خطر في قطاعات أخرى.

كما أن زيادة الصادرات من دون ضمان احتياجات السوق المحلية قد تؤدي إلى اختناقات داخلية أو زيادة الاعتماد على الاستيراد بأسعار أعلى. ولهذا ينبغي أن تقوم السياسة المصرية على إدارة المخاطر، لا انتظار المكاسب التي قد تنتج عن الأزمة.

الأمن الاقتصادي قبل المكاسب القصيرة

يفرض التحول الجاري في أسواق الطاقة درساً أساسياً، هو أن الدول لم تعد قادرةً على الفصل بين الأمن القومي والسياسة الاقتصادية.

فالقمح قضية أمن قومي، والغاز قضية أمن قومي، والعملات الأجنبية قضية أمن قومي، وقناة السويس قضية أمن قومي، كما أن سلاسل الإمداد والإنتاج والتجارة أصبحت جزءاً من منظومة الحماية الاستراتيجية للدول.

ولا تُقاس قدرة مصر على مواجهة الأزمات الدولية بحجم احتياطياتها أو قدراتها العسكرية وحدها، وإنما بقدرتها على تأمين الطاقة والغذاء والعملات الأجنبية وسلاسل الإنتاج والتجارة خلال فترات الاضطراب.

فرصة تاريخية بشروط واضحة

لا تعني أزمة الطاقة الأوروبية تلقائياً أن مصر ستصبح مستفيداً اقتصادياً منها، فالفرصة تحتاج إلى سياسات واضحة تقوم على:

أولاً: زيادة إنتاج الغاز المحلي واستعادة القدرة التصديرية بصورة مستدامة، من دون الإضرار باحتياجات السوق الداخلية.

ثانياً: تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد في الإنتاج أو الاستيراد.

ثالثاً: التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وربطها بخطط التنمية الصناعية.

رابعاً: جذب الاستثمارات الأوروبية إلى قطاعات التصنيع والإنتاج، بدلاً من تركيزها في العقارات والخدمات.

خامساً: توظيف المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتصبح مركزاً للصناعة والتصدير والخدمات اللوجستية.

سادساً: تطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال والموانئ والنقل والتخزين.

سابعاً: تحويل الموقع الجغرافي المصري من ميزة نظرية إلى قدرة إنتاجية وتصديرية قابلة للقياس.

ثامناً: حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار الطاقة العالمية عبر أدوات التحوط وتنويع مصادر الاستيراد وبناء احتياطيات استراتيجية.

تاسعاً: تحسين بيئة الاستثمار وتثبيت السياسات المالية والنقدية، لأن توافر الطاقة والموقع الجغرافي لا يكفيان لجذب الصناعة إذا بقيت الإجراءات معقدةً والمخاطر مرتفعةً.

الخلاصة

تمثل أزمة الطاقة الأوروبية اختباراً حقيقياً للاقتصاد المصري. فإذا تعاملت مصر معها باعتبارها فرصةً مؤقتةً لزيادة صادرات الغاز، فستظل المكاسب محدودةً وقصيرة الأجل. أما إذا نظرت إليها بوصفها تحولاً في خريطة الطاقة والصناعة والتجارة العالمية، فإن الفرصة تصبح أكبر وأكثر استدامةً.

أوروبا تبحث عن مصادر آمنة للطاقة، والصناعات تبحث عن كلفة تنافسية، والشركات تبحث عن مواقع إنتاج مستقرة، والأسواق العالمية تحتاج إلى طرق تجارية آمنة.

وتمتلك مصر عناصر مهمةً في هذه المعادلة: الموقع، وقناة السويس، والبنية التحتية، والغاز، والطاقة المتجددة، والسوق المحلية، والاتصال المباشر بأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.

ومن هنا، لا يتمثل السؤال الحقيقي في ما إذا كانت أزمة الطاقة الأوروبية تمثل فرصةً لمصر، بل في مدى قدرة الدولة المصرية على تحويل اضطراب عالمي مؤقت إلى استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل تزيد الإنتاج والصادرات والاستثمار، وتعزز أمنها القومي.

فالفرص الاقتصادية لا تصنعها الأزمات وحدها، وإنما تصنعها قدرة الدول على تحويل الأزمات إلى سياسات واستثمارات وقيمة مضافة.

alyoum8.net
اليوم الثامن
رئيس التحرير
صالح أبو عوذل
العدد 182 | سياسية - تحليلية - إسبوعية
الأحد - 27 / سبتمبر / 2026م

شهيد الصحافة الجنوبية
نبيل حسن القعيطي
رحمه الله

السعودية تستدعي الجهاديين إلى اليمن.. هل تعيد إنتاج الكارثة السورية؟

صالح أبوعوذل
رئيس التحرير

تعود السعودية إلى الوصفة التي تتقنها كلما أخفقت جيوشها ووكلاؤها: استدعاء الدين إلى ساحة الحرب، وجمع المقاتلين الإسلامويين تحت راية مواجهة «الكفار والروافض». حدث ذلك في أفغانستان وسوريا، وتظهر اليوم مؤشرات إلى محاولة تكراره في اليمن، بعدما مُنيت الرياض بهزيمة عسكرية كشفت ضعف قواتها وانهيار رهاناتها في الساحل الغربي.

خرجت الإمارات من المعادلة، وأُقصي المجلس الانتقالي الجنوبي، وفُككت الترتيبات العسكرية التي منحت المعركة ضد الحوثيين والتنظيمات المتطرفة قدراً من الانضباط والوضوح. وعندما انفردت السعودية بإدارة الملف، ظهر الفرق بين بناء قوات وطنية تقاتل من أجل أرض ومشروع سياسي، وبين جمع تشكيلات تبحث عن الراتب أو تنتظر التوجيه من غرفة عمليات خارجية.

لم تكن هزيمة الساحل الغربي صغيرة أو قابلة للتغطية ببيان عسكري. تحدثت «رويترز» عن إخفاق استخباراتي سعودي وانهيار للقوات المحلية التي تعتمد عليها الرياض، بعدما تمكن الحوثيون من حشد نحو مئة ألف مقاتل من دون أن تكتشفهم منظومة المراقبة السعودية في الوقت المناسب. ثم جاءت الضربة، وسقطت المواقع، ووصل الحوثيون إلى مناطق استراتيجية قرب باب المندب، واستولوا على أسلحة قدمتها السعودية والولايات المتحدة لحلفائهما.

هذه الهزيمة هي مدخل فهم ما يحدث الآن. فالرياض لا تبحث فقط عن قوات جديدة؛ إنها تبحث عن طريقة لتغطية فشل عسكري وسياسي كامل. ولهذا بدأت اللغة تتغير.. عادت مفردات المذهب والتكفير والدفاع عن المقدسات، وظهرت تقارير عن محاولات لجلب مقاتلين من الخارج، في مشهد يعيد إلى الذاكرة الطريقة التي أُديرت بها الحرب السورية.

نقلت وسائل إعلام ومنصات سعودية عن المفتي العام الشيخ صالح الفوزان اتهامه للحوثيين بسب الصحابة والخروج من الإسلام، ودعا في الفتوى إلى الاستعداد لقتال الحوثيين على اعتبار انهم خرجوا عن الدين الإسلامي. لكن توقيت تلك الفتوى وطريقة توظيفها لا يحتاجان إلى كثير من الشرح، بل أصبح من الواضح أن المطلوب هو نقل المعركة من كونها صراعاً سياسياً وعسكرياً مع جماعة مسلحة إلى حرب بين السنة والشيعة.

وهنا تبدأ الكارثة.. الحوثيون جماعة دينية مسلحة استولت على صنعاء بالقوة، وصادرت الدولة، وأقامت سلطة قمعية تستند إلى السلاح والسلالة. هذه حقائق لا تحتاج إلى فتوى. لكن مواجهة الحوثي باعتباره مشروعاً انقلابياً شيء، وتكفير بيئته الاجتماعية والمذهبية شيء آخر. الأول يمكن أن يبني جبهة وطنية، أما الثاني فيمنح الحوثيين المبرر الذي يريدونه لتقديم أنفسهم بوصفهم حماة لمذهب مستهدف سعوديا ومن الجماعات المتطرفة.

وسبق فتوى المفتي السعودي الفوزان، أن شنت منصات سعودية حملة واسعة عن محاولة حوثية لاستهداف مكة المكرمة. قالت الرياض إن دفاعاتها اعترضت طائرة مسيّرة جنوب مكة، بينما نفى الحوثيون استهداف الأماكن المقدسة، والمرئيات التي نشرها السعوديون لما زعموا انه استهداف مكة، يعود إلى صواريخ أطلقها الحوثيون العام الماضي ٢٠٢٥م، باتجاه إسرائيل واعترضتها الدفاعات السعودية فوق المدينة المنورة وليس في مكة.

لكن هذه المزاعم التي انتشرت وروج لها بشكل كبير جداً، كانت مدخلا للتعبئة على أساس مذهبي ضد الحوثيين، وهو الأمر الذي كانت السعودية قد بدأت صراعها مع الحوثيين من خلال تجييش الجماعات الإسلامية من سلفية واخوان مسلمين وتنظيمي القاعدة وداعش، لدعم الأذرع المحلية الموالية للسعودية في مواجهة الحوثيين، لكن الرياض سرعان ما أوقفت تلك الحرب المذهبية بعد ان وقعت اتفاقا مع إيران، اعقبه زيارة السفير السعودي الى صنعاء في العام ٢٠٢٣م، لتعلن نهاية الصراع المذهبي وذهب محمد بن سلمان إلى التأكيد ان الحوثيين «أقرب إلى بلاده من إيران»، وتبعته بعد النخب السعودية التي كانت تبرر الحرب السعودية على الجنوب في يناير الماضي، على ان المجلس الانتقالي الجنوبي لم يختار العلاقة مع الرياض مثل ما فعل الحوثيون في شمال اليمن، الذي قال السعوديون إنهم بدأوا التخلي عن علاقتهم بإيران.

اليوم الرياض تحتاج إلى غطاء ديني لمعركة لم تعد قادرة على إقناع اليمنيين بخوضها نيابة عنها. فالحوثيون لا يريدون العودة إلى حرب في الشمال بعد أن قصفت السعودية قواتهم، وفككت مؤسساتهم، ورفضت الاعتراف بقضيتهم. وقوات الساحل الغربي خرجت من هزيمة ثقيلة، بينما بقيت قوات الإخوان في مأرب وتعز أقل اندفاعاً إلى الحرب التي تتحدث عنها الرياض.

من سيقاتل إذن؟.

وسائل إعلام تركية قالت إن السعودية طلبت من الرئيس السوري أحمد الشرع إرسال مقاتلين سوريين إلى اليمن، لكن دمشق رفضت تنظيم قوة رسمية وإرسالها، لكنها لا تستطيع منع من يقرر الذهاب بصورة فردية إلى هناك، وربما قد يراها الرئيس السوري أحمد الشرع فرصة للتخلص من الكثير من مقاتلي الفصائل المتطرفة..

وهذه ليست مسألة هامشية. سوريا تضم مقاتلين جُمعوا خلال سنوات الحرب من دولَ ومشارب متعددة، وبعضهم لا يزال يحمل العقيدة الجهادية نفسها التي نقلته من بلاده إلى ساحات القتال.. وفتح الباب أمام انتقال هؤلاء «فرادى» إلى اليمن يعني إنشاء مسار تجنيد لا تعترف به دولة ولا تتحمل مسؤوليته حكومة، لكنه يؤدي الغرض العسكري لمن يدفع ويوجه.

هكذا بدأت الكوارث السابقة. لا يذهب المقاتل الأجنبي إلى بلد ممزق ليبني دولة مدنية أو يعيد مؤسساتها. يأتي محملاً بعقيدته، وبقائمة أعدائه، وبمشروع يتجاوز حدود البلد الذي يقاتل فيه.. وحين تنتهي المهمة التي جُلب من أجلها، لا يعود إلى منزله ببساطة.. يبحث عن عدو جديد، أو منطقة جديدة، أو جماعة يمول عبرها حرباً أخرى.

جربت سوريا هذا الطريق.. بدأت الحكاية بتسليح المعارضة، وانتهت بمدن تسيطر عليها جماعات متصارعة، وبـ«داعش» و«النصرة» وسيارات مفخخة وأسواق للنخاسة وعمليات إرهابية مصورة.. دفعت سوريا الثمن، ثم حاول كل ممول أن يتبرأ من المخلوق الذي ساهم في صناعته.

هل تريد السعودية نقل التجربة نفسها إلى اليمن؟

يعرف اليمن تنظيم «القاعدة» جيداً، ولا يحتاج إلى مقاتلين جدد كي يتذكر جرائمه.. فقد تأسس تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» عام ٢٠٠٩ نتيجة اندماج عناصر يمنية وسعودية، بشهادة لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي، وكانت العناصر السعودية جزءاً أصيلاً من بنية التنظيم منذ ولادته.

وسبق أن قاد السعودي خالد باطرفي التنظيم حتى إعلان وفاته عام ٢٠٢٤، فيما كان أسامة بن لادن سعودياً.. وتؤكد وثائق أمريكية وأممية أن عدداً من القيادات السعودية لعب أدواراً مؤثرة في التنظيم داخل اليمن.

الجنسية وحدها لا تثبت صلة تلك القيادات بالمخابرات السعودية، لكن ذلك لا يلغي السؤال عن طبيعة البيئة التي سمحت بانتقال هذا العدد من المتشددين السعوديين إلى اليمن، ولا عن الجهات التي غضت الطرف عن حركتهم أو حاولت توظيف العداء بينهم وبين الحوثيين.

المشكلة ليست فقط في أن السعودية قد ترسل مقاتلين متشددين.. الأخطر أنها قد تعيد فتح المجال أمام تنظيمات تعرف كيف تختبئ خلف الحرب، ثم تتمدد داخل الفراغات الأمنية.

في أبين وشبوة وحضرموت، خاضت القوات الجنوبية، بدعم إماراتي، معارك قاسية ضد «القاعدة». قُتل جنود وضباط، وفُككت معسكرات، وطُرد التنظيم من المكلا ومناطق أخرى كان يستخدمها للتجنيد والتمويل. وفي وادي عومران بأبين، دخلت القوات الجنوبية مواجهة طويلة مع خلاياه وعبواته الناسفة.

بعد إقصاء المجلس الانتقالي وخروج الإمارات، تراجعت تلك المعارك بصورة لافتة. وفي المقابل، عادت تحركات عناصر وقيادات متشددة وظهورها في مناطق سبق تحريرها.. هذا لا يكفي وحده لإثبات تنسيق سعودي مباشر مع «القاعدة»، لكنه يجعل الصمت السعودي سؤالاً مشروعاً: أين ذهبت الحرب على التنظيم؟ ولماذا اختفى هذا الملف من الأولويات بمجرد انتقال القرار الأمني إلى الرياض؟.

السعودية تقول إنها شريك في مكافحة الإرهاب، لكن السياسات السعودية عكس ما تقوله البيانات، بل ما ينتج على الأرض، فحين فككت السعودية، القوات الجنوبية التي قاتلت التنظيم، ويُستدعى الخطاب التكفيري، ويُبحث عن مقاتلين من سوريا، فإن النتيجة الموضوعية هي خلق بيئة مثالية لعودة الجهادية، بصرف النظر عن النيات المعلنة.

منذ يناير وحتى اليوم، أنتجت السعودية واقعا خصبا للجماعات المتطرفة «القاعدة وداعش»، فلا شيء صنعته الرياض سوى إعادة انتاج هذه الجماعات المتطرفة، فالسلطات المحلية والمركزية «حكومة في المنفى»، قرارها مصادر من قبل السلطات السعودية التي أنكرت القضية الجنوبية بدلاً من حلها.

في المقابل، يملك الحوثيون قيادة مركزية، وسلسلة أوامر واضحة، وعقيدة قتالية، ومشروعاً سياسياً، ودعماً إيرانياً.. قد يكون مشروعهم خطيراً وعنصرياً وعدائياً، لكنه مشروع متماسك.. ولا يمكن مواجهة هذا التماسك بمجموعات جهادية متفرقة تتقاتل اليوم إلى جانبك وقد تنقلب عليك غداً.

السعودية لا تريد الاعتراف بهذه الحقيقة لأنها ستضطر عندها إلى مراجعة كل ما فعلته منذ خروج الإمارات.. ستضطر إلى الاعتراف بأنها فككت القوى الأكثر قدرة على القتال، وعاقبت الجنوب الذي كان شريكاً في مواجهة الحوثيين والإرهاب، وتركت جبهات الإخوان بلا مساءلة، ثم صنعت سلطة محلية لا يعرف أعضاؤها إن كانوا رؤساء دولة أم موظفين لدى السفير السعودي.

عندما كانت الإمارات حاضرة، وصلت القوات المناهضة للحوثيين إلى الكيلو ١٦ عند أبواب الحديدة، وثبتت وجودها في باب المندب والساحل الغربي. وفي الجنوب، تحررت عدن والمكلا، وخسر «القاعدة» مدناً ومصادر تمويل ومناطق نفوذ.

بعد خروج الإمارات، انهارت قوات الساحل الغربي في أول اختبار كبير، القوات الموالية للسعودية بدت ضعيفة التجهيز والتنسيق، لأنها اعتمدت على اقصاء الشركاء والحلفاء، وفتحت الطريق أمام عودة التنظيمات المتطرفة، قبل ان تجد نفسها تضطر إلى سحب قواتها من ميناء المخا الاستراتيجي قبل سيطرة الحوثيين عليه، لترمي بالهزيمة على القوات المحلية في حين أن نتيجة تلك المعركة كانت «هزيمة سعودية أمام إيران».

الحروب السعودية ضد إيران –كما يصنفها السعوديون أنفسهم- أموال كثيرة، تشكيلات كثيرة، بيانات كثيرة، وعند أول اختبار حقيقي لا يبقى في الميدان شيء، وإيران تكسب المعركة دون أي بيانات او تصريحات، وتترك للرياض حرية منح الصراع «صبغة مذهبية».

وهذا ما تريد الرياض فعله معالجة الهزيمة باستدعاء الدين والجهاديين. تريد أن تقنع المقاتل السوري أو الأجنبي بأن الحوثي «رافضي كافر»، بعدما عجزت عن إقناع الجنوبي بأنه يجب أن يموت لتحرير صنعاء بينما تقصف السعودية بلاده وتحرمه من حقه في استعادة دولته.

لكن تحويل الحرب إلى مواجهة مذهبية سيخدم الحوثيين أكثر مما يضرهم. سيقولون لأتباعهم إنهم يدافعون عن مذهبهم في مواجهة حملة تكفيرية تقودها السعودية. وسيوظفون كل فتوى وكل مقاتل أجنبي لتجنيد آلاف اليمنيين. وعندها لن تكون الحرب على جماعة انقلابية، بل حرباً أهلية دينية لا يعرف أحد كيف تنتهي.

كما أن العالم لن يتعامل بسهولة مع انتقال مقاتلين متشددين إلى اليمن. فإذا ثبت أن الرياض نظمت أو موّلت هذا التدفق، فستواجه سؤالاً لا تستطيع صفقات العلاقات العامة الإجابة عنه: كيف تدّعي دولة محاربة الإرهاب بينما تستدعي البيئة البشرية والفكرية نفسها التي أنجبت «القاعدة» و«داعش»؟

قد يجلب المال السعودي آلاف المقاتلين. وقد توفر الفتوى غطاءً مؤقتاً. وقد تبدأ الحرب بضجيج إعلامي عن تحرير صنعاء والدفاع عن مكة. لكن المقاتلين العقائديين لا يبنون دولة، والتنظيمات المتشددة لا تنسحب عندما تنتهي المهمة، والحرب المذهبية لا تبقى داخل الحدود التي يرسمها ممولوها.

السؤال ليس ما إذا كانت هذه الجماعات تستطيع قتال الحوثيين. تستطيع أن تقاتل، وتفجر، وتقتل، وتقطع الرؤوس. السؤال هو: ماذا سيبقى من اليمن بعد أن تنتهي المعركة، ومن سيعيد هؤلاء إلى البلدان التي جاءوا منها؟

لقد جرّبت السعودية الوصفة نفسها في ساحات سابقة، وكانت النتيجة دولاً مدمرة وتنظيمات خرجت عن السيطرة. وإذا كررتها في اليمن، فلن تحقق نصراً عجزت عنه جيوشها، بل ستضيف إلى الحوثيين خطراً آخر، وتضع الجنوب بين جماعة سلالية مسلحة من الشمال وجماعات جهادية تستدعيها الرياض من الخارج.

اليمن لا يحتاج إلى «سنة جهاديين» في مواجهة «شيعة الحوثي». يحتاج إلى مشروع وطني، وإلى قوات تنتمي إلى أرضها، وإلى الاعتراف بأن الجنوب ليس خزّاناً بشرياً لحروب السعودية، وأن القوى التي حققت الانتصارات مع الإمارات لا يمكن استبدالها بمقاتلين عابرين للحدود.

أما إذا أصرت الرياض على الطريق الآخر، فستكون قد نقلت اليمن من حرب على انقلاب حوثي إلى حرب بين تنظيمات عقائدية. وعندها لن يكون السؤال: هل ستنتصر السعودية؟

سيكون السؤال: كم دولة ستحتاج المنطقة إلى إنقاذها من النتائج؟